جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

أطروحة محضرة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

تخصص : العلوم الاقتصادية و علوم تسيير

بعنوان :

دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمو الصادرات الجزائرية

من إعداد المترشحة : شرع نورة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ 2021/06/03

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أحمد لعمى	أستاذ	ورقلة	رئيسا
عبد الرزاق مولاي لخضر	أستاذ	ورقلة	مشرفا ومقررا
خليل خميس	أستاذ محاضر "أ"	ورقلة	مناقشا
جيلالي بهاز	أستاذ محاضر "أ"	غاردية	مناقشا
السعيد بوشول	أستاذ محاضر "أ"	الوادي	مناقشا
نذير غانية	أستاذ محاضر "أ"	الوادي	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

أطروحة محضرة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

تخصص : العلوم الاقتصادية و علوم تسيير

بعنوان :

دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمو الصادرات الجزائرية

من إعداد المترشحة : شرع نورة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ 2021/06/03

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أحمد لعمى	أستاذ	ورقلة	رئيسا
عبد الرزاق مولاي لخضر	أستاذ	ورقلة	مشرفا ومقررا
خليل خميس	أستاذ محاضر "أ"	ورقلة	مناقشا
جيلالي بهاز	أستاذ محاضر "أ"	غاردية	مناقشا
السعيد بوشول	أستاذ محاضر "أ"	الوادي	مناقشا
نذير غانية	أستاذ محاضر "أ"	الوادي	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
يرفع الله الذين
آمنوا منكم والذين أوتوا العلم
درجات

شكر و تقدير

أشكر الله و أحمده حمدا كثيرا الذي وفقني لانجاز هذا العمل.

و لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم " **من لم يشكر الناس لم يشكر الله**" أتقدم بالشكر الجزيل لكل من الأستاذين الدكتور مولاي لخضر عبد الرزاق مشرفا و الدكتور لعمى أحمد مشرفا مساعدا لنصحهما الدائم لإتمام هذا العمل.

كما أشكر لجنة المناقشة و جميع الأسرة الجامعية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهمة في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد.

الإهداء

مصداقا لقوله تعالى " **و قضى ربك أن لا تعبد إلا إياه و بالوالدين أحسانا**" أهدي ثمرة

جهدي إلى الوالدين الكريمين.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى زوجي و أبنائي الأعزاء.

إلى كل أفراد العائلة كبيرا و صغيرا،

كما لا أنسى أن أهد هذا العمل إلى زملاء المشوار الدراسي و المهني

الملخص :

عقدت الجزائر عدة اتفاقيات تجارية و استثماية مع مختلف دول العالم تحت ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية. لذا من خلال بحثنا هذا حاولنا تبيان أثر التمثيل الدبلوماسي كمتغير مستقل على صادرات الجزائر كمتغير تابع من خلال تطبيق نموذج الجاذبية للفترة 2009 – 2018 مع أهم شركائها التجاريين هم كل من فرنسا، اسبانيا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان، المملكة العربية السعودية وهي دول ذات الدخل المرتفع، و مع كل من تركيا، الهند، اندونيسيا، البرازيل، المكسيك، مصر، ليبيا، تونس، المغرب و هي دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض و ذلك حسب تصنيف البنك الدولي.

أظهرت النتائج الاحصائية أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي للطرفين، حجم سكان الطرفين، المسافة، التمثيل الدبلوماسي للجزائر في دول العينة و التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في الجزائر تفسر حجم الصادرات الإجمالية للجزائر بنسبة 73 في المائة بالنسبة لدول ذات الدخل المرتفع ؛ و بنسبة 83 في المائة مع دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض. أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع فإن المتغيرات المستقلة تفسره بنسبة 93 في المائة مع دول ذات الدخل المرتفع، و بنسبة 48 في المائة مع دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض. و خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- لم يكن للتمثيل الدبلوماسي للجزائر مع شركائها التجاريين أي تأثير على الصادرات الإجمالية، في حين أثر التمثيل الدبلوماسي لدول الدخل المرتفع مع الجزائر بالإيجاب على صادرات الجزائر الاجمالية، كما أثر التمثيل الدبلوماسي لدول الدخل المتوسط و المنخفض بالسلب على صادراتنا الاجمالية ؛
- أثر التمثيل الدبلوماسي للجزائر مع دول ذات الدخل المرتفع تأثيرا ايجابيا على الصادرات خارج المحروقات، في حين لم يكن له أي تأثير مع دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض ؛

انطلاقا مما سبق على الجزائر زيادة تمثيلها الدبلوماسي مع الدول التي لها آثار ايجابية على الصادرات خارج المحروقات و التعامل بحيطة و حذر مع الدول التي لها تأثير سلبي لتمثيلها الدبلوماسي.

الكلمات المفتاحية : دبلوماسية اقتصادية ؛ تمثيل دبلوماسي ؛ صادرات ؛ اتفاقيات تجارية و استثمارية ؛ معادلة جاذبية.

Abstract

Algeria has concluded several trade and investment agreements with various countries of the world under what is known as economic diplomacy. So, through our research, we tried to show the impact of diplomatic representation as an independent variable on Algeria's exports as a dependent variable by applying the gravity model for the period 2009-2018 with its most important trading partners: France, Spain, Germany, the United States of America, Canada, Japan, and Saudi Arabia. They are high-income countries, with Turkey, India, Indonesia, Brazil, Mexico, Egypt, Libya, Tunisia and Morocco being middle and low-income countries, according to the classification of the World Bank.

The statistical results showed that the independent variables represented in the GDP of the two parties, population size of the two parties, distance, diplomatic representation of Algeria in the sample countries and the foreign diplomatic representation in Algeria, explain the volume of total exports to Algeria by 73 percent for high-income countries; and 83 percent with middle and low income countries. As for exports outside of hydrocarbons as a dependent variable, the independent variables explain it by 93 percent with high-income countries, and by 48 percent with middle- and low-income countries. The study concluded the following results :

• The diplomatic representation of Algeria with its trading partners had no effect on the total exports, while the diplomatic representation of the high income countries with Algeria positively affected Algeria's total exports, and the diplomatic representation of the middle and low income countries negatively affected our total exports;

• The impact of Algeria's diplomatic representation with high-income countries had a positive impact on exports outside hydrocarbons, while it had no effect with middle- and low-income countries;

Based on this study, Algeria should increase its diplomatic representation with countries that have positive effects on exports outside hydrocarbons, and deal with caution and preudence with countries that have a negative impact on its diplomatic representation.

Keywords: Economic Diplomacy ; Diplomatic Representation ; Exports ; Commercial and Investment agreements ; Gravity Equation.

قائمة المحتويات

العنوان	الرقم
آية قرآنية	**I**
شكر و تقدير	**II**
الإهداء	**III**
الملخص	**IV**
قائمة المحتويات	**VII**
قائمة الجداول	**IX**
قائمة الأشكال	**X**
قائمة الملاحق	**XI**
مقدمة عامة	**أ – هـ**
الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول الدبلوماسية الاقتصادية و تنمية الصادرات	
تمهيد	**07**
المبحث الأول : مدخل عام حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية	**08**
المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول ترقية الصادرات	**18**
المبحث الثالث : دور الدبلوماسية الاقتصادية على الصادرات لبعض الاقتصاديات المختارة	**24**
خلاصة الفصل الأول	**37**
الفصل الثاني : الدراسات السابقة حول موضوع الدبلوماسية الاقتصادية و الصادرات	
تمهيد	**39**
المبحث الأول : الدراسات العربية و الوطنية	**40**
المبحث الثاني : الدراسات الأجنبية حول موضوع الدراسة	**46**
المبحث الثالث : مقارنة الدراسات السابقة بموضوع دراستنا	**56**
خلاصة الفصل الثاني	**60**
الفصل الثالث : تطور صادرات الجزائر وفقا لمسار دبلوماسيتها الاقتصادية	
تمهيد	**62**

المبحث الأول : مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال(1962 – 2019)	**63**
المبحث الثاني : تطور الصادرات في إطار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال (1962 – 2018)	**82**
خلاصة الفصل الثالث	**97**
الفصل الرابع : الدراسة القياسية حول تأثير التمثيل الدبلوماسي على صادرات الجزائر	
تمهيد	**99**
المبحث الأول : النموذج المعتمد و متغيرات الدراسة	**100**
المبحث الثاني : عرض النتائج الإحصائية حول الدراسة القياسية	**107**
المبحث الثالث : مناقشة و تحليل نتائج الدراسة القياسية	**147**
خلاصة الفصل الرابع	**153**
خاتمة عامة	**156**
قائمة المراجع	**162**
الملاحق	**180**
الفهرس	**189**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	توزيع مبالغ البروتوكولات الأربعة في إطار التعاون المالي للجزائر للفترة 1978-1996	64
2.3	الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف	77
3.3	صادرات الجزائر اتجاه الدول العربية لسنة 2018	88
4.3	التوزيع القطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2002-2017	90
5.3	التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر لبعض السنوات	93
1.4	الإحصاءات الوصفية لدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض	108
2.4	الإحصاءات الوصفية لدول ذات الدخل المرتفع	109
3.4	اختبار Hsiao للتجانس	111
4.4	نتائج نموذج الانحدار التجميعي	112
5.4	نتائج نموذج الآثار الثابتة	115
6.4	نتائج نموذج الآثار العشوائية	117
7.4	اختبار LM	120
8.4	نتائج اختبار Hausman	121
9.4	نتائج الاحتمال لاختبارات جذر الوحدة (دخل مرتفع)	123
10.4	نتائج الاحتمال لاختبارات جذر الوحدة (دخل متوسط ومخفض)	124
11.4	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	125
12.4	اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات	127
13.4	نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة	128
14.4	التحليل العنقودي بناء على حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	129
15.4	تقدير نموذج الجاذبية الخاص بكل دول العينة باستخدام طريقة المربعات الصغرى	132
16.4	نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء للدول مجتمعة (اختبار TestsBreusch- LM Godfrey)	133
17.4	نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء لدول العينة مجتمعة	134

18.4	تقدير نموذج الجاذبية الخاص بالدول ذات الدخل المرتفع باستخدام طريقة المربعات الصغرى	138
19.4	نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء لدول الدخل المرتفع (اختبار Tests LM (Breusch-Godfrey	139
20.4	نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء لدول الدخل المرتفع	140
21.4	تقدير نموذج الجاذبية الخاص بالدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض باستخدام طريقة المربعات الصغرى	143
22.4	نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء لدول الدخل المتوسط و المنخفض (اختبار LM Tests (Breusch-Godfrey	144
23.4	نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء لدول الدخل المتوسط و المنخفض	145

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	الفرق بين الدبلوماسية الاقتصادية و الدبلوماسية التجارية	15
2.1	تجارة السلع البينية و الخارجية للاتحاد الأوروبي لسنة 2019	26
3.1	التجارة داخل و خارج تكتل النافتا لسنة 2018	27
4.1	الصادرات البينية و الخارجية لدول أعضاء الآسيان لسنة 2017	28
5.1	التوزيع النسبي لحجم التجارة البينية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2017	29
6.1	التجارة البينية و الخارجية لدول الاتحاد المغاربي لسنة 2016	30
1.3	تطور صادرات و واردات الجزائر من 1963 إلى 1989	83
2.3	التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة 1963 إلى 1989	84
3.3	أهم الشركاء التجاريين لصادرات الجزائر للفترة 1975 – 1989	85
4.3	تطور الصادرات و الواردات الجزائرية للفترة 1990 – 2017	86

5.3	توزيع صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية للفترة 2011 – 2016	88
6.3	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة 2006-2017	89
7.3	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد للجزائر للفترة 2002- 2017	91
8.3	تطور الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات للفترة 2005 – 2017	92
9.3	الصادرات من غير المحروقات للجزائر حسب المجموعة السلعية لسنة 2017	94
10.3	الدول العشرين الزبون للجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2018	95
1.4	تطور نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 2009 و 2017	104
2.4	شجرة التحليل العنقودي	130
3.4	المقارنة بين البواقي الفعلية و المقدرة لكل دول العينة	133
4.4	المقارنة التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير للدول مجتمعة	135
5.4	المقارنة بين البواقي الفعلية والمقدرة لدول الدخل المرتفع	139
6.4	التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير لدول الدخل المرتفع	140
7.4	المقارنة بين البواقي الفعلية و المقدرة لدول الدخل المتوسط و المنخفض	144
8.4	التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير لدول الدخل المتوسط و المنخفض	145

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مخرجات برنامج EVIEWS 9 لبيانات الدول ذات الدخل المرتفع	180
2	مخرجات برنامج EVIEWS 9 لبيانات دول الدخل المتوسط و المنخفض	183
3	مخرجات برنامج Eviews 10 لبيانات الدراسة القياسية لصادرات الجزائر خارج المحروقات	186

المقدمة العامة

I. توطئة :

ظهر مصطلح الدبلوماسية منذ زمن طويل في إقامة العلاقات الدولية لكنها اقتصرت فقط على الجانب السياسي و العسكري آنذاك، لكن بعدما زاد اهتمام الدول في وقتنا الحالي بالجانب الاقتصادي دعت الضرورة إلى توجيه نشاط الدبلوماسية لما تتطلبه المتغيرات العالمية، و عليه ظهر ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية من أجل إقامة العلاقات الدولية بشكل عام و العلاقات التجارية بشكل خاص.

من بين أهداف إقامة العلاقات التجارية الدولية هو البحث عن أسواق خارجية لتصريف مختلف السلع و الخدمات. و باعتبار الجزائر دولة كباقي الدول تسعى لإقامة هذا النوع من العلاقات من أجل تنمية صادراتها، لجأت هي الأخرى إلى التمثيل الدبلوماسي في عقد عدة اتفاقيات في المجال التجاري و الاستثماري مع مختلف دول العالم.

و من أجل معرفة تأثير الدول الشريكة للجزائر على زيادة أو عرقلة صادراتنا من جراء تبادل التمثيل الدبلوماسي فيما بينهم، سنحاول من خلال بحثنا هذا معالجة الإشكالية التالية :

II. الإشكالية الرئيسية : **ما هو تأثير التمثيل الدبلوماسي على صادرات الجزائر مع أهم شركائها التجاريين ؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية عمدنا الأسئلة الفرعية التالية:

- هل ساهم التمثيل الدبلوماسي للجزائر باتجاه دول الدخل المتوسط و المنخفض بالإيجاب مقارنة بالتمثيل الدبلوماسي للجزائر باتجاه دول الدخل المرتفع في زيادة الصادرات ؟
- هل للتمثيل الدبلوماسي للجزائر نحو الدول الشريكة نفس التأثير على الصادرات خارج المحروقات؟
- هل للتمثيل الأجنبي في الجزائر تأثير على صادرات الجزائر ؟
- هل للتمثيل الدبلوماسي للجزائر في دول العينة مجتمعة تأثير ايجابي على الصادرات خارج المحروقات؟
- ما هي العوامل الأخرى التي تساهم إلى جانب التمثيل الدبلوماسي في التأثير على الصادرات الجزائرية مع شركائها التجاريين؟

III. الفرضيات:

- ساهم التمثيل الدبلوماسي للجزائر باتجاه دول الدخل المتوسط و المنخفض بالإيجاب مقارنة بالتمثيل الدبلوماسي للجزائر باتجاه دول الدخل المرتفع في زيادة الصادرات.
- للتمثيل الدبلوماسي للجزائر نحو دول العينة نفس التأثير على الصادرات خارج المحروقات.
- لم يكن للتمثيل الأجنبي في الجزائر أي تأثير على الصادرات.
- إن للتمثيل الدبلوماسي للجزائر في دول العينة مجتمعة تأثير ايجابي على الصادرات خارج المحروقات مقارنة بالتمثيل الدبلوماسي لدول العينة مجتمعة في الجزائر.
- يؤثر كل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و الدول الشريكة تجاريا، و عدد السكان للطرفين، المسافة على حجم الصادرات الجزائرية.

IV. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب كانت الدافع لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- مجال تخصصي الذي يتيح لي الفرصة للتعمق أكثر في هذا الموضوع ؛
- التغيرات المستمرة التي يعرفها الاقتصاد العالمي في مجال العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية ؛
- الرغبة في تقديم دراسة متخصصة حول هذا الموضوع ؛
- عدم وجود دراسات سابقة على المستوى الوطني حول الموضوع.

V. أهداف البحث و أهميته:

يسعى البحث إلى الأهداف التالية :

- التطرق إلى مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام و إلى الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر بشكل خاص ؛
- تحليل و تفسير سبب التباين في حجم الصادرات للجزائر مع مختلف الشركاء التجاريين في ظل الدبلوماسية الاقتصادية ؛

- الوصول إلى التصور الأمثل لصياغة التبادل التجاري بين الجزائر و دول العينة وفقا للتمثيل الدبلوماسي للجزائر معهم ؛

أما بالنسبة لأهمية البحث فإن أغلب دول العالم تولي اهتمامها بالدبلوماسية الاقتصادية في توطيد العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي عامة و مجال المبادلات التجارية خاصة والتي تعتبر عصب النشاط الاقتصادي لأي دولة. لذا نحاول من خلال بحثنا هذا تسليط الضوء على أهمية الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في زيادة الصادرات مع مختلف الشركاء التجاريين و ذلك باستخدام نموذج الجاذبية و التي تؤكد معظم الدراسات التجريبية على القوة التفسيرية له حول التدفقات التجارية بين الدول.

VI. حدود الدراسة:

- **الإطار الزماني** : تمتد فترة الدراسة من 1962 إلى غاية 2018 بما تعلق الأمر بتطور الصادرات وفقا لمسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر، أما فترة الدراسة القياسية امتدت من 2009 إلى غاية 2017 بالنسبة للصادرات الإجمالية، و من 2009 إلى غاية 2018 بالنسبة للصادرات خارج المحروقات.
- **الإطار المكاني** : تمت الدراسة حول التمثيل الدبلوماسي للجزائر اتجاه مجموعة من الدول في مجال التصدير .

VII. منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

عمدنا في بحثنا هذا من أجل معالجة الإشكالية المذكورة سابقا و اختبار الفرضيات المنهج الوصفي للتطرق لمختلف التعريفات المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية و تنمية الصادرات. و المنهج التحليلي لتتبع كل من تطور الصادرات الجزائرية وفقا لمسار دبلوماسيتها الاقتصادية و تبيان أثر التمثيل الدبلوماسي على صادرات الجزائر للفترة 2009 – 2018.

أما بالنسبة للأدوات التي تم استخدامها استعنا ببرنامج Excel 2007 من أجل عرض و تحليل الإحصائيات المجمعة، بالإضافة إلى اعتمادنا على نموذج الجاذبية لتقدير معلمات المعادلة و ذلك بالاعتماد على برنامج EVIEWS9 وEVIEWS10.

VIII. مرجعية الدراسة :

تم استخدام مراجع متعددة في هذا البحث، فتم استخدام الكتب و أطروحات الأكاديمية و المقالات العلمية في مختلف المجلات فيما يخص الجانب النظري، كما اعتمدنا على التقارير الإحصائية الصادرة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المركز الوطني للإحصاء و الإعلام الآلي، بالإضافة إلى إحصائيات البنك الدولي المتوفر على المواقع الالكترونية الخاصة به فيما يخص الجانب التطبيقي.

IX. صعوبات البحث :

من بين الصعوبات التي اعترضت الباحث خلال قيامه بدراسته نذكر منها :

- صعوبة التوسع في الموضوع نظرا لتشابكه و ارتباطه بالجانب السياسي خاصة من حيث مفهوم الدبلوماسية ؛
- صعوبة حصر و ذكر مضمون كل الاتفاقيات التي عقدتها الجزائر في المجال التجاري ؛
- قلة الإحصائيات المتعلقة بالدول الزبونة للجزائر فيما تعلق الأمر بالصادرات خارج المحروقات و الاكتفاء بالعشرين دولة الأولى فقط مما جعل فترة الدراسة و عدد دول العينة محدودا جدا ؛
- تضارب في الإحصائيات بين تلك الصادرة من طرف الهيئات الدولية و الصادرة من طرف الهيئات الوطنية ؛

X. هيكل البحث :

للقيام بهذه الدراسة و الإلمام ببعض جوانبها اتبعنا طريقة IMRAD التي تعتبر من أكثر الطرق سهولة و منطقية، لذا قمنا بتجزئة البحث إلى:

- **الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الدبلوماسية الاقتصادية و تنمية الصادرات** و تناولنا فيه مفهوم للدبلوماسية الاقتصادية من حيث تعريفها، أهدافها، أنواعها و مستوياتها . كما تناولنا مفاهيم عامة حول الصادرات و أهم استراتيجيات ترقيتها. و في الأخير دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز العلاقات الدولية التجارية لبعض النماذج المختارة ؛

- **الفصل الثاني** : **الدراسات السابقة حول موضوع الدبلوماسية الاقتصادية و الصادرات** تضمن هذا الفصل على 21 دراسة سابقة سواء الأجنبية أو العربية أو الوطنية، كما أبرزنا أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و موضوع دراستنا.
- **الفصل الثالث** : **تطور صادرات الجزائر وفقا لمسار دبلوماسيتها الاقتصادية منذ الاستقلال** و اشتمل هذا الفصل حول مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر مع مختلف دول العالم و كيف أثر ذلك على تطور الصادرات الإجمالية و الصادرات خارج المحروقات وكذا على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر مع شركائها التجاريين منذ الاستقلال إلى غاية 2018 ؛
- **الفصل الرابع** : **الدراسة القياسية حول تأثير التمثيل الدبلوماسي على الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج الجاذبية** حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان أثر التمثيل الدبلوماسي على الصادرات الإجمالية و على الصادرات خارج المحروقات للجزائر للفترة الممتدة من 2009 إلى 2018 .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية حول الدبلوماسية الاقتصادية وتنمية الصادرات

تمهيد :

تعرف دول العالم يوما بعد يوم تطورات عديدة و مستمرة في شتى المجالات، فبعدما كانت الدبلوماسية ق تقتصر على الجانب السياسي و العسكري في وقت ماض، أصبحت اليوم تشمل الجانب الاقتصادي تحت مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية.

أصبحت الدول اليوم أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية لاسيما في مجال التجارة الخارجية بصفة عامة و تنمية وتطوير الصادرات بصفة خاصة.

يعتبر قطاع التجارة الخارجية الركيزة الأساسية في تطوير و تنمية اقتصاد أي دولة من خلال تنمية الصادرات التي تعتبر المصدر الهام للعملة الأجنبية، و من أجل تحقيق ذلك على الدول تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية لها. وللتعمق أكثر في هذا الموضوع عمدنا في هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : مدخل عام حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثاني : تنمية الصادرات من خلال سياسة التوجه نحو الخارج

المبحث الثالث : دور الدبلوماسية الاقتصادية في تنمية الصادرات لبعض الاقتصاديات المختارة

المبحث الأول : مدخل عام حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

عرف مصطلح الدبلوماسية اهتماما واسعا لدى مختلف دول العالم ؛ فبعدما كانت تشمل الجانب العسكري في زمن ما من أجل حل الخلافات و النزاعات العسكرية والسياسية، صارت تشمل هي الأخرى الجانب الاقتصادي من أجل إقامة علاقات وتسوية خلافات اقتصادية. لذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تعريف الدبلوماسية الاقتصادية، أهدافها و أنواعها و في الأخير نتطرق إلى نماذج و مستويات الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الأول : مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

ظهر مصطلح الدبلوماسية منذ زمن قديم عند اليونان و عرف بعدة تعاريف، لذا سنحاول فيما يلي التطرق لمختلف تعريفات الدبلوماسية و تتبع أهم مراحل نشأتها و تطورها.

أولا– مفهوم الدبلوماسية : ظهر مصطلح الدبلوماسية منذ زمن قديم، فهي كلمة يونانية اشتقت من كلمة "دبلوم" ومعناها الوثيقة المطوية التي تعطي لحاملها التوصية الرسمية بحسن استقباله واحترامه وحمايته ؛ ثم أنتقل المصطلح إلى اللاتينية وإلى اللغات الأوروبية ثم إلى العربية[1].

عرفت الدبلوماسية كما يلي[2] :

1. **الدبلوماسية كمهنة** : ونعني بها أن يتوجه شخص ما إلى ممارسة الدبلوماسية كوظيفة أو كما يعرف بالسلك الدبلوماسي.

2. **الدبلوماسية تعني الدهاء و الكياسة** : على الشخص الدبلوماسي أن يتمتع بالقدرة والحيلة والمرونة في أداء مهامه للوصول إلى أهدافه.

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **الموجز في القانون الدولي العام**، ص 295.

[2] أنظر إلى : -نفس المرجع السابق، ص 295

-إبراهيم أحمد خليفة، **القانون الدولي –الدبلوماسي و القنصلي**، ص ص 7-9.

3. **الدبلوماسية علم و فن التمثيل و المفاوضة** : تعتبر الدبلوماسية علم لأنها تفترض في من يمارسها المعرفة التامة للمجريات السياسية الدولية. وعلى أنها فن في ممارسة المفاوضات بين الدول وتنفيذ سياسة الدولة الخارجية من خلال مجموعة القواعد و الأعراف و المبادئ الدولية.

و عليه تعرف الدبلوماسية على أنها "علم وفن تمثيل الأشخاص القانونية الدولية في علاقتها الخارجية عبر أجهزة مخصصة يطلق عليها البعثات الدبلوماسية سواء كانت دائمة أو مؤقتة.[1]

ثانيا – تعريف الدبلوماسية الاقتصادية و أهم أجهزتها :

1. **تعريف الدبلوماسية الاقتصادية** : تعرف الدبلوماسية الاقتصادية على أنها عملية التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير على العالم الخارجي لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الوطنية في جميع المجالات بما في ذلك التجارة و الاستثمار، وهي طريقة حديثة لاغتنام الفرص الاقتصادية و العروض و دعوة للمستثمرين الأجانب والشركات للمساهمة في تنمية البلاد، فقد أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية الوسيلة الرئيسية لاختراق الأسواق العالمية من أجل تحقيق المكاسب الخارجية[2].

2. **أجهزة الدبلوماسية الاقتصادية** :

تتمثل أجهزة الدبلوماسية الاقتصادية في كل من [3] :

1.2 رئيس الدولة : يمثل رئيس الدولة دولته في المؤتمرات الدولية ؛كما له الصلاحية في تعيين ممثلين الدولة في الخارج ؛وهو الذي يقبل اعتماد ممثلين الدول الأخرى في دولته؛كما يتمتع الرئيس بالحصانات و الامتيازات داخل دولته وخارجها وفقا لاتفاقيات البعثات الخاصة لسنة 1969 في مادتها 21 و التي تنص على أن "يتمتع رئيس الدولة المرسلة في الدولة المستقبلة بالتسهيلات والامتيازات و الحصانات المعترف بها في القانون الدولي لرؤساء الدول عند الزيارات الرسمية "فلا يخضع لاختصاص محاكم الدولة المستقبلة و إن دخل متخفيا أو باسم مستعار.

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره،ص 296

[2] فهد بن جمعة، **فرص ترسيخ الدبلوماسية الاقتصادية**، مقال ضمن جريدة الرياض، على الموقع : www.alriyadh.com/1765151، بتاريخ 2020/07/07.

[3] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 298-303.

2.2 أعضاء الحكومة : نظرا لتشعب العلاقات الدولية يحق لأعضاء الحكومة تمثيل دولتهم نيابة عن الملوك والرؤساء في حضور الندوات و المؤتمرات الدولية وفي مقدمتهم وزير الخارجية.

3.2 المناصب العليا في الدولة : يوكل الوزير بعض المسؤولين لدى وزارته بتمثيل الوزارة في علاقتها مع وزارة أخرى في دولة أخرى لما لهم من خبرات فنية قد لا يجيدها الوزير بحد ذاته ؛ فهؤلاء يتمتعون بصفة الدبلوماسية لكنها مؤقتة تنتهي بتنفيذ مهمتهم في الدولة الأجنبية.

4.2 البعثات الدبلوماسية : تضمنت اتفاقيات فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 عبارة البعثات الدبلوماسية على كل من رئيس البعثة و الموظفين الدبلوماسيين، و الذين ينشطون أما بصفة دائمة تحت هيكل تنظيمي يدعى السفارة أو القنصلية، وأما بصفة مؤقتة تنتهي بانتهاء المهمة الموكلة للبعثة.

1.4.2 مهام البعثات الدبلوماسية : للبعثات الدبلوماسية عدة مهام لعلى أهمها ما يلي[1] :

- **تمثيل الدولة المعتمدة** : على رئيس البعثة الدبلوماسية أن يمثل دولته لدى دولة أخرى أو من يقوم محله في حال غيابه وتتمثل هذه المهمة في حضور جميع الدعوات الرسمية وكذا الحفلات والندوات والمؤتمرات في الدولة المعتمد لديها.
- **التفاوض** : تتولى البعثة الدبلوماسية التفاوض في كل ما يهم دولتها في كافة الموضوعات السياسية و الاقتصادية والإدارية ...الخ و نعني بالمفاوضات على أنها عملية تبادل تقوم على الأخذ والعطاء والاتصال المباشر والتفاعل والاستجابة الملائمة لمطالب الطرف الأخر وتعتبر المفاوضات الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق نتائج مرضية لكل طرف فمن خلال تقديم المقترحات والمقترحات المضادة يقوم كل طرف بتقديم تنازلات من جانبه وإقناع الطرف الأخر إلى أن يتوصل الطرفين إلى اتفاق يحقق المصالح لكليهما.
- **حماية مصالح الدولة المعتمدة** : على البعثة الدبلوماسية حماية مصالح الدولة المعتمدة لدى الدولة المستضيفة ضمن ما يحدده القانون الدولي العام.

[1] أنظر:-نفس المرجع السابق، ص 308.

-علي أحمد صالح، **المفاوضات في العقود التجارية الدولية**، ص 65.

- **استطلاع الأحوال و التطورات** : يحق للبعثة الدبلوماسية بنقل أحوال الدولة المستضيفة سواء السياسية ،الاقتصادية ، الاجتماعية أو العلمية بالطرق الشرعية وليس عن طريق التجسس وهذا ما اشترطته اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية.

وعليه يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية هي جملة المهام التي توكل للتمثيليات الدبلوماسية و القنصلية من خلال عملها كهمزة وصل بين الفواعل الاقتصادية الوطنية و الفواعل الاقتصادية الأجنبية من أجل البحث عن أسواق جديدة و جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

3. **أساليب تنظيم الأجهزة الدبلوماسية الاقتصادية** : يتم تنظيم هذه الأجهزة لأداء مهام الدبلوماسية الاقتصادية وفق عدة أساليب هي[1] :

1.3 الأسلوب التوحيدي مع الدمج : يتم توحيد العمل الاقتصادي ودمجه في مؤسسة واحدة و هي وزارة الخارجية و التجارة، يؤدي فيه رئيس البعثة دورا موحدا من مستخدميه استراليا، كندا، كوريا، السويد ؛

2.3 الأسلوب التوحيدي بدون دمج : يتم توحيد النشاط الدبلوماسي لكن دون دمج وزارة الخارجية مع الوزارات الاقتصادية، بمعنى أن تشرف وزارة الخارجية على الشؤون الاقتصادية الخارجية إداريا، أما فنيا لوزارة التجارة و الصناعة، من مستخدميه بريطانيا ؛

3.3 الأسلوب السنغافوري : تبقى وزارة الخارجية بعيدة عن العمل الاقتصادي إلى حد كبير فاسحة المجال لمجلس التجارة و مجلس التنمية الاقتصادية تحت إدارة وزارة التجارة و الصناعة للعمل الاقتصادي في الخارج ؛

4.3 الأسلوب التنافسي : يتميز هذا الإنسانية بالغموض نتيجة الصراع المستمر بين وزارة الخارجية و الوزارات الاقتصادية إزاء الصلاحيات ومن يجب أن يدير الأنشطة الاقتصادية في الخارج مما يعيق نشاط الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير العلاقات و المصالح الاقتصادية و من مستخدميه الكثير من الدول النامية مثل تايلندا و الهند ؛

[1] يوسف صديقي، **إستراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي–توسع المجال و تعدد الفاعلين–** ، على الموقع https://platform.almanhal.com/Files/2/56832، بتاريخ 2019/02/23.

5.3 الأسلوب المحايد : هو نموذج إعادة توحيد العمل الاقتصادي في وزارة اقتصادية واحدة وذلك بإنشاء العديد من الملاحق التجارية بالخارج مما يتوجب تخصيص موارد كبيرة وهذا ما يتنافى مع إمكانيات الدول الأقل نموا ويبقى دور وزارة الخارجية في النشاط الاقتصادي مقتصرا على التسهيل و المساعدة و توفير أرضية لعلاقات أفضل و من مستخدميه الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا.

المطلب الثاني : أهداف و أنواع الدبلوماسية الاقتصادية

للدول أهداف عديدة تسعى تحقيقها عن طريق الدبلوماسية الاقتصادية بما يخدم في الأخير المصلحة الاقتصادية للدولة، كما للدبلوماسية الاقتصادية أنواع مختلفة تختلف حسب الهدف المراد تحقيقه. وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفرعين التاليين.

1. **أهداف الدبلوماسية الاقتصادية** : للدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى نذكر منها [1]:

- تأمين الأسواق الإقليمية و العالمية للصادرات ؛
- البحث عن الكفاءة في الإنتاج ؛
- البحث عن الموارد اللازمة لعمليات الإنتاج ؛
- تبادل الأبحاث العلمية و المهارات العالية المتخصصة ؛
- التخفيف من عوائق التبادل التجاري بين الدول ؛
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛
- تعزيز صورة البلد و سمعته التجارية لدى العالم الخارجي ؛
- تقديم الدعم اللازم لإنشاء شركات وطنية في الخارج ؛
- توفير البيانات الإحصائية و الدراسات الاقتصادية حول الأسواق المستهدفة ؛

[1] بسام جوني، **الدبلوماسية الاقتصادية**، ص 6.

- توطيد العلاقة بين المهاجرين و البلد الأم من خلال تشجيعهم على الاستثمار وزيادة التحويلات إلى ذويهم في البلد الأم.

2. أنواع الدبلوماسية الاقتصادية : تنقسم الدبلوماسية الاقتصادية إلى الأنواع التالية حسب الهدف المراد تحقيقه إلى[1]:

1.2 دبلوماسية التبادل التجاري : من خلالها يتم تنظيم و عقد الاتفاقيات التجارية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف مثل اتفاقيات التجارة الحرة، اتفاقيات الشراكة، اتفاقيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، اتفاقيات الاندماج الاقتصادي....الخ ؛

2.2 دبلوماسية الترويج التجاري : وتهدف إلى تعزيز التجارة و الاستثمار من خلال الترويج للشركات التجارية و تعزيز السياحة ؛

3.2 الدبلوماسية المالية : تهدف إلى متابعة سياسة أسعار الصرف، تخفيف الديون الأجنبية....

4.2 الدبلوماسية التحفيزية : تعتمد على المساعدات الإنمائية، الإعانات، المساعدات الإنسانية و التعليمية، منح العضوية في المنظمات الدولة....

5.2 دبلوماسية التدابير القسرية : تعتمد على الإنسانية الترهيب من خلال فرض العقوبات المالية، الحصار، الحظر على المنتجات و الأشخاص، تعليق المساعدات.

المطلب الثالث : نماذج و مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

للدبلوماسية الاقتصادية عدة نماذج وفقا للفاعلين الدبلوماسيين، كما لها مستويات عديدة وفقا لعدد الدول المشاركة فيها. و لتعمق أكثر في هذا الشأن عمدنا إلى فرعين التاليين :

[1] نفس المرجع السابق، ص 4.

الفرع الأول : نماذج الدبلوماسية الاقتصادية

اعتمد على تفسير الدبلوماسية الاقتصادية وفق عدة نماذج هي[1]:

1. **نموذج Saner & yiu** : يرى كل من Saner & yiu أن الدبلوماسية الاقتصادية أخذت تتشكل لتأخذ نموذجا جديدا يضم ستة أوجه للفاعلين الدبلوماسيين متباينين لكن يستطيعون التعايش في الجوانب الاقتصادية على المستوى الدولي، وقد صنف هؤلاء الفاعلين وفقا لمهامهم و أدوارهم إلى :

1.1 **الدبلوماسية الاقتصادية و الدبلوماسية التجارية** : ويقصد بها الأدوار و الوظائف التي تقوم بها الوزارات المسؤولة عن السياسات الاقتصادية و التجارية، في الدبلوماسية الاقتصادية يهتم الدبلوماسي بقضايا السياسة الاقتصادية مثل تعيين وفود في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي و بنك التسويات الدولية وغيرها من المنظمات الإقليمية المتخصصة، مراقبة السياسات الاقتصادية في الدول الأجنبية من قبل دبلوماسيين اقتصاديين الذين يعملون بها، كما يقومون بتقديم التقارير والنصح لبلدانهم بما يخدم مصالحها الاقتصادية، مراقبة مؤشرات السلع في بورصات الدول التي يعملون فيها عن طريق السفارات و القنصليات. أما الدبلوماسية التجارية فيهتم الدبلوماسي بمساعدة قطاع التجارة و الأعمال الوطنية في الترويج للاستثمار الخارجي في الداخل و الاستثمار الوطني في الخارج، الترويج للتجارة و السياحة و التصدير و استيراد العمالة و استقطاب التكنولوجيا، بناء صورة إيجابية للبلاد في الخارج.

[1] look : –Corneliu Munteanu, **The impact of economic diplomacy over national economic security**. **Case study on Eastern Partnership region**, on the site https://econpapers.repec.org/scripts/redir.pf?u=http%3A%2F%2Fwww.vse.cz%2Feam%2Fdownload.php%3Fjnl%3Deam%26pdf%3D253.pdf;h=repec:prg:jnleam:v:2015:y:2015:i:3:id:253, le 09/07/2020.

–Nicholas Bayne, Stephen Woolcock, **The Economic Diplomacy**, p 134

يمارس الدبلوماسية التجارية مسؤولو الدولة من خلال مقابلاتهم الثنائية والمتعددة مع الوفود الزائرة و البعثات المعتمدة داخليا أو من خلال محادثاتهم الخارجية، ويعد الدبلوماسي التجاري الأول في الداخل و هو رئيس السلطة التنفيذية فيما يعد الدبلوماسي التجاري الأول لبلاده في الخارج هو رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية. و الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 1.1 : الفرق بين الدبلوماسية الاقتصادية و الدبلوماسية التجارية

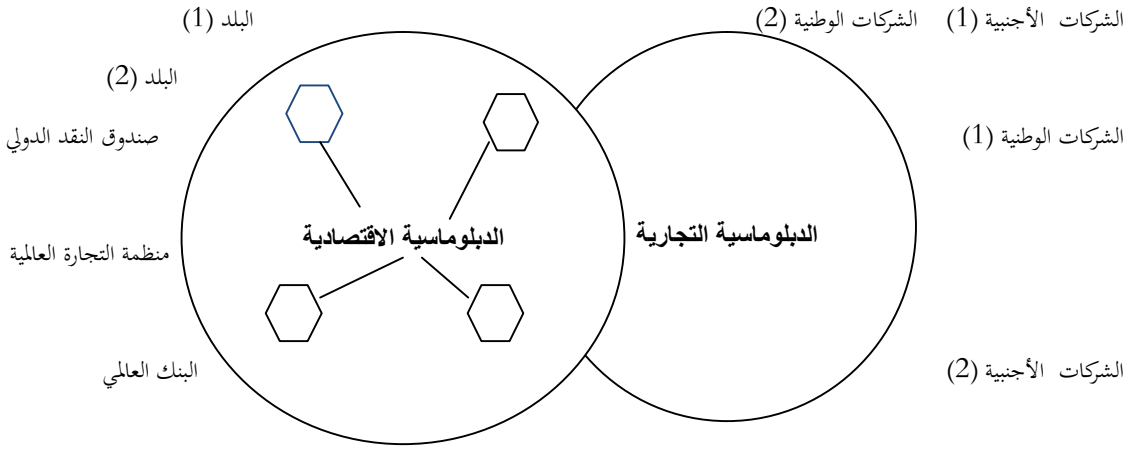

⎔ : السفارات و القنصليات

Source : Raymond Saner , Lichia Yiu, **International Economic Diplomatic** : **Mutations in Post– modern Times**, p 21.

2.1 دبلوماسية الشركات و دبلوماسية رجال الأعمال : تعتمد دبلوماسية الشركات على مدراء قادرين على العمل في ثقافتين الأولى تتمثل في ثقافة العمل داخل الشركة والثانية ثقافة الشركة في وسط تجارة الأعمال الدولية، أما دبلوماسية رجال الأعمال تهدف إلى جعل البيئة الخارجية لفروع مشاريع الأعمال باعثا مشجعا لأنشطة الأعمال، وتلعب دبلوماسية الأعمال دور الوسيط بين الشركات الوطنية والحكومات و المنظمات غير التجارية.

3.1 دبلوماسية المنظمات غير الحكومية الوطنية و الدولية : تمثل المنظمات الوطنية غير الحكومية مصالح المجتمع المدني في المجال الاقتصادي مثل جمعيات حماية المستهلك و مكافحة الفساد، مجموعة مالكي

الأسهم وحماية البيئة وغيرها من المنظمات غير الحكومية الوطنية ؛ وتمثل المنظمات غير الحكومية الدولية عن العاملين الدبلوماسيين على الصعيد الدولي مثل منظمات السلام الأخضر التي تنظم فعليات و أنشطة لكسب التأييد العابر للحدود.

2. **النموذج الثلاثي Susan Strange** : في سنة 1991 رأى هذا النموذج أن هناك ثلاث أنواع من الدبلوماسية الاقتصادية هي : الدبلوماسية الاقتصادية بين حكومة و حكومة، الدبلوماسية الاقتصادية بين شركة و شركة، الدبلوماسية الاقتصادية بين حكومة وشركة ؛ غير أن هذا النموذج أنتقد بسبب عدم استطاعته استيعاب الواقع المقعد الذي يحيط بنا.
3. **نموذج الدبلوماسية الاقتصادية متعدد الزوايا Parreira** : و هو الإنسانية الجديد للدبلوماسية الاقتصادية حيث قسم فروعها إلى ثمانية فروع هي : دبلوماسية اقتصادية الشركات فيما بينها، الدبلوماسية الاقتصادية للشركات مع الحكومة، الدبلوماسية الاقتصادية للشركات مع المنظمات غير الحكومية، الدبلوماسية الاقتصادية للشركات مع المنظمات الدولية، الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول، الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول و المنظمات غير الحكومية، الدبلوماسية الاقتصادية القائمة الدول و المنظمات الدولية، الدبلوماسية الاقتصادية القائمة فيما بين المنظمات غير الحكومية.
4. **نموذج الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة لـ Woolcik & Bayne** : في مطلع القرن الواحد و العشرين تغيرت سلوك العلاقات الخارجية للدول و مفاوضاتها الدولية لأربعة أسباب هي :
   - أن الدبلوماسية الاقتصادية عملية وليست هيكل ؛
   - أصبحت مهمة في ظل البيئية العالمية الجديدة ؛
   - أن تكون فعالة من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية ؛
   - أصبحت الحكومات تحت ضغط متزايد في ثلاث أشكال، ضغط بين السياسة والاقتصاد، ضغط داخلي و خارجي، ضغط بين الحكومات و الفاعلين الآخرين.

الفرع الثاني : مستويات الدبلوماسية الاقتصادية : تتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وفقا لتفاعل المستويات المركبة لهذه الدبلوماسية فهي قد تكون[1]:

1. **الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية** : تقوم هذه الدبلوماسية بين دولتين لتشمل المعاملات المالية أو التجارية أو المعاهدات أو الاستثمار وغيرها من المواضيع التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية، فالدبلوماسية الاقتصادية الثنائية هي التقنية الأسهل التي تجعل نتائج التعاون الاقتصادي أمرا سهلا، غير أنها تكون سلبية من ناحية أنها تمنح الفوائد إلى الطرف الأقوى في المفاوضات.
2. **الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية** : إن البعد الإقليمي لهذا النوع من الدبلوماسية في تزايد لأنها توفر بطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة و المتقارب جغرافيا، كما تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية مصدر قوة للدولة المنضمة إليها عند قيامها بمفاوضات دولية مما يتيح لها القدرة على فتح الأسواق الدولية.
3. **الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية** : تلجأ إليها الدول التي تنتهج سياسة اقتصادية متشابهة أو تمتلك مستوى اقتصادي تقارب، و لا يكون للعامل الجغرافي معيار للتجمع مثل المجموعة الثمانية التي تضم كل من ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، روسيا ؛ الهدف من هذا النوع من الدبلوماسية الاقتصادية هي أن توفر الأطراف المتشاركة منتدى لها من أجل إيجاد الحلول و توفير التوافق فيما بينها حول هدف اقتصادي معين.
4. **الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف** : في هذا النوع تدخل مختلف اقتصاديات الدول وهذا الأمر يجعل الاتفاق أمرا صعبا و متعبا، فهي تدمج أنظمة متعددة لتعمل ضمن إطار واحد منسق كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي. ساهم هذا النوع من الدبلوماسية الاقتصادية في وضع العديد من القواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية، إلا أن هذا المستوى اظهر خلافات عديدة على الساحة الدولية مثل الخلافات بين الدول المتقدمة و الدول النامية حيث تشتكي هذه الأخيرة أن تمسك الدول المتقدمة بحجج انتهاك الدول النامية المتزايد للقواعد الدولية كعمالة الأطفال و الشروط الاجتماعية و البيئية للعمل كسبب لرفضها دخول منتجات الدول النامية إلى أسواقها.

[1] سهى شويحة، **الدبلوماسية الاقتصادية**، ص ص 12 – 14.

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول ترقية الصادرات

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات مختلف الدول، إذ ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن الدولة الأخرى، و الهدف الأسمى من إقامة التبادل التجاري لأي دولة هو محاولة زيادة معدلات النمو و التنوع في مصدر الدخل وتطوير الاقتصاد. و عليه ميز جيمس ستيوارت بين نوعين من التجارة الخارجية[1] :

1. **التجارة الخارجية الإيجابية** : ويستند هذا النوع على وجود مشروعات صناعية توجه منتجاتها إلى التصدير اعتمادا على ما ينتجه عنصر العمل.
2. **التجارة الخارجية السلبية** : تستند إلى وجود مشروعات صناعية توجه منتجاتها إلى التصدير اعتمادا على ما ينتجه عنصر الطبيعة.

المطلب الأول : مفهوم و أهمية التصدير

يعتبر التصدير من بين الموضوعات المهمة لأي دولة في العالم، لذا زاد الاهتمام بترقية الصادرات لما لها من فوائد على الميزان التجاري بصفة خاصة و على الاقتصاد الكلي بصفة عامة.

الفرع الأول : مفهوم التصدير

هناك العديد من الكتاب و المفكرين قاموا بإعطاء تعريف للتصدير كل حسب وجهة نظره، فمثلا نجد الاقتصادي عبد المهدي عادل عرف التصدير على أنه " عملية تقوم على بيع وإرسال السلع و الخدمات الوطنية إلى الخارج "[2]، أما فؤاد مصطفى محمود عرف التصدير أنه " القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز أنتاجها محليا إلى مراكز تسويقها بالخارج"[3].

وكتعريف شامل للتصدير هو قدرة الدولة و مؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية إلى أسواق دولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح و قيمة مضافة و توسيع نمو و انتشار فرص عمل

[1] فضيلة زواوي، **إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر و إجراءات ترقيتها**، ص 378.

[2] عادل عبد المهدي، **الموسوعة الاقتصادية**، ص 141.

[3] فؤاد مصطفى محمود، **التصدير و الاستيراد عليما و عمليا**، ص 235.

و التعرف على ثقافات أخرى و تكنولوجيات جديدة و غيرها[1]. و للتصدير أسلوبان هما التصدير المباشر و التصدير غير المباشر .

1. التصدير المباشر : يتطلب التصدير المباشر وجود صلة مباشرة بين المؤسسة المنتجة و المؤسسة المستفيدة خارج البلد الأصلي للمؤسسة المنتجة دون الاستعانة بخدمات الوسطاء[2]. كما يفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة و خبرة المؤسسة بالأسواق الدولية، ويتم بإحدى الطرق التالية [3]:

1.1 إنشاء قسم التصدير للأسواق الخارجية : وهذا يتطلب من المؤسسة إنشاء قسم خاص لعملية التصدير ليقوم بكافة مهام المتعلقة به ؛

2.1 إنشاء فروع في الأسواق الخارجية : حيث تقوم المؤسسة بإنشاء فروع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتوزيع في ذلك السوق، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتحقيق رقابة على نشاطاتها في السوق الخارجية ؛

3.1 إرسال مندوبي بيع للخارج : حيث يتولون عملية البحث عن العملاء في الأسواق الأجنبية، وذلك بالتفاوض معهم بشأن عقد صفقات البيع.

2. التصدير غير المباشر : يعد التصدير غير المباشر الطريقة الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية، ويقصد به ذلك النشاط الذي يترتب على المؤسسة بيع منتجاتها إلى مستفيد محلي ليتولى هو عملية تصدير المنتج إلى الأسواق الخارجية سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل[4].

الفرع الثاني : أهمية التصدير

ترغب معظم الدول زيادة صادراتها لما لها من أهمية على اقتصادياتها، و تكمن أهمية الصادرات في :[5]

- إصلاح عجز ميزان المدفوعات من خلال جلب النقد الأجنبي مما يحقق الاستقرار المالي و النقدي للبلاد، ويتم معالجة اختلال ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري ؛

[1] فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية : آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى**، ص 15.

[2] سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية**، ص3

[3] محمد جاسم، **التجارة الدولية**، ص 3.

[4] سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 38 – 39.

[5] قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات– حالة الجزائر–**، ص 218.

- أكدت تجارب عديد من الدول مثل اليابان، إندونيسيا، ماليزيا، تايلندا و هونكونغ من خلق فرص عمل جديدة باستخدام التوجه التصديري، و بالتالي رفع مستوى المعيشة لأفراد الدولة المصدرة ؛
- أن التوجه نحو سياسة التصدير يعمل على جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي، حيث يعتبر هذا الأخير المحرك الأساسي لنجاح التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة و الخبرة بالإضافة إلى ارتباطه بالأسواق العالمية، فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج و تخفيض تكلفته فيصبح أكثر تنافسية في الأسواق الدولية ؛
- أثبتت العديد من الدراسات التجريبية أن النمو السريع للصادرات يعجل النمو الاقتصادي، و لتحقيق ذلك لابد من العمل على رسم سياسات متناسقة و متكاملة واضحة المعالم بين مختلف كيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في الدولة.

المطلب الثاني : محددات الصادرات

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تدفع أو تقف عائقا في تطور حجم الصادرات نذكر منها[1] :

1. **طبيعة الهيكل الاقتصادي** : يعتبر الهيكل الاقتصادي من أهم محددات التصدير، ويتجلى ذلك في طبيعة صادرات الدول النامية و التي تنحصر في المنتجات الأولية و صادرات الدول المتقدمة و المتمثلة في المنتجات الصناعية.
2. **الكثافة السكانية** : تتأثر صادرات الدولة بحجم سكانها الكبير بشكل سلبي بسبب الامتصاص المتزايد للموارد الاقتصادية و توجيهها لإشباع حاجيات السكان المتزايدة مما يحول دون تحقيق الفائض الموجه للتصدير، و إما بشكل ايجابي من خلال توفر اليد العاملة التي تساهم في خفض الأجور و بالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع و منه زيادة الطلب عليها في الأسواق الخارجية.

[1] أنظر : -براوين شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية للجزائر**، ص ص 10-11.

- Bernard Bernier, Yves Simon, **Initiation à la Macroéconomie**, p p 170- 171.

3. **اتجاه الاستثمارات** : يجب مراعاة توزيع الاستثمارات على مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد بشكل أساسي على عائدات الصادرات من المواد الأولية و التي تعرف تقلبات مستمرة في أسعارها.

4. **السياسة التجارية** : أن الدفع بالصادرات في الدول النامية يستدعي سياسة تنموية متكاملة و متناسقة وفق للسياسات التجارية للدول المتقدمة لكي لا تضع عوائق أمام صادرات الدول النامية.

5. **الطلب العالمي** : يعتبر الطلب العالمي عامل مهم في تفسير زيادة الصادرات لأي دولة، فهو الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي.

6. **حجم الإنتاج** : تؤثر طاقات الإنتاج تأثيرا واضحا على نمو الصادرات، حيث كلما كانت طاقات الإنتاج منخفضة فأن زيادة الطلب الخارجي يحدث ارتفاعا طفيفا في حجم صادرات تلك الدولة، أما إذا كانت طاقات الإنتاج متوفرة فأن زيادة الطلب العالمي يحفز نمو الصادرات.

7. **تنافسية الصادرات** : و هي تتمثل في قدرة اقتصاد ما أو صناعة ما على بيع منتجاتها في السوق الخارجي. ومن مؤشرات تنافسية الصادرات نذكر منها[1]:

1.7 نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي للدولة : تعبر هذه النسبة عن مساهمة الصادرات من السلع و الخدمات في حجم النشاط الاقتصادي للدولة، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة و سببها ارتفاع الصادرات الصناعية كان دليلا على القدرة التنافسية لهذه الصادرات في الأسواق الدولية، أما اذا كانت الصادرات من السلع الأولية مرتفعة فهذا يدل على اعتماد الدولة على الخارج كبيرة و كما هو معروف أن أسعار هذه السلع تعرف تذبذبات مستمرة مما يضع النشاط الاقتصادي للدولة في تقلبات دائمة.

2.7 مؤشر التنوع : و هو المؤشر الذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في الصادرات العالمية. حيث كلما اقترب المؤشر من الواحد كانت درجة تنوع الصادرات أقل، بينما اقترابه من الصفر يدل

[1] انظر :- إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، ص ص43 - 44.
- عمربن فيجان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، ص ص 24- 25.
-صندوق النقد العربي، **التجارة الخارجية للدول العربية**، ص 158.

على تنوع الصادرات أكبر، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

3.7 نسبة تغطية الصادرات للواردات : و هو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية، حتى لا تضطر الدولة للاستدانة و الوقوع في تبعية الديون الأجنبية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير و كذلك على سياسة الدولة في استخدامم عائدات التصدير.

4.7 مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات : الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان، أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته.

المطلب الثالث : سياسات تنمية الصادرات

أكدت العديد من الدراسات أثر الصادرات الواضح في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مما جعل العديد من الدول النامية و المتقدمة تبني إستراتيجية دعم الصادرات واعتبرته قضية مصيرية.

1. **تعريف سياسات تنمية الصادرات** : عرف كل من Balassa و Bragmati إستراتيجية تشجيع الصادرات بأنها تلك السياسة التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح الصناعات المحلية.[1] كما عرف مصطفى محمد عز العرب سياسة تشجيع الصادرات بأنها " مجموعة الإجراءات والوسائل المختلفة التي تتبعها الدولة بهدف التأثير على كمية و قيمة صادراتها بالشكل الذي يسمح بزيادة القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق العالمية"[2]، أما البنك الدولي عرف إستراتيجية تشجيع الصادرات بأنها " تلك الإستراتيجية التي لا تمارس فيها السياسة التجارية و الصناعية التفرقة بين الإنتاج للسوق المحلية و بين الصادرات ولا بين المشتريات من السلع المحلية و الأجنبية"[3].

[1] مجدي أحمد أحمد السوربيجي، **أثر سياستي الإحلال محل الواردات و تشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر**، ص 25.
[2] مصطفى محمد عز العرب، **سياسات و تخطيط التجارة الخارجية**، ص 171.
[3] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم عام 1987**، ص 91.

2. **آليات تنويع و تنمية الصادرات** : تعتمد الدولة لتنمية صادراتها على حزمة متكاملة من الآليات سواء في مجال الإنتاج أو الاستثمار أو التسويق، ويجب أن تتسم هذه الآليات بالمرونة حتى تتلاءم مع التغيرات في سوق التصدير، و تتمثل هذه الآليات في[1]:

1.2 تخفيض قيمة العملة : يحدث تغيير سعر الصرف آثارا على الصادرات بهدف تحقيق التوازن لميزان المدفوعات، حيث تعمل هذه الآلية على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية ومنه زيادة الطلب الخارجي على الصادرات و بالتالي ترتفع كمية و حصيلة الصادرات المقومة بالعملة المحلية.

2.2 الحوافز الضريبية و الجمركية للمصدرين : أن سياسة تقديم حوافز ضريبية للمصدرين من خلال الإعفاء من ضريبة مثل ضريبة الدخل، و ضريبة الأرباح الرأسمالية، مع مراعاة النظم و القواعد التجارية الدولية عند وضع أي نظام ضريبي من شأنه أن يساهم في زيادة الأنشطة التصديرية ؛ بالإضافة إلى ذلك الحوافز الجمركية من إعفاءات و تخفيضات جمركية على مستلزمات الإنتاج وغيرها من التسهيلات.

3.2 توفير مجموعة من خدمات التصدير المتكاملة : على الدولة التي تسعى إلى تنمية صادراتها أن توفر دراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها، كما يجب تقديم خدمات تسويقية من معارض و مراكز خدمة البيع و بعثات ترويجية للمنتجات الوطنية في الخارج، بالإضافة إلى الخدمات التصديرية من تعبئة و تغليف ورقابة جودة المنتج وغيرها.

4.2 تشجيع إنشاء كيانات كبرى في مجال التصدير : تهدف هذه الآلية على تشجيع الشركات الوطنية ذات إمكانات تنافسية الانضمام إلى شركات تجارية خارجية متعددة الأطراف المنتجة و المصدرة و ذلك من أجل التغلب على مشكلة التصدير.

5.2 تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر : بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى التصدير.

[1] أنظر : -تومي صالح، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ص 295.
-وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، ص 138.
-محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية**، ص ص 53 – 54.

3. **ملامح نجاح سياسات تنمية الصادرات** : أن الحكم على مدى نجاح هذه الإستراتيجية يكون من خلال جملة من الملامح و المظاهر تعكس مدى بلوغ هذه الإستراتيجية لأهدافها، ومن ملامح نجاحها[1]:

- مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي المصدر و بالتالي تقليص الاعتماد على عدد ضئيل من السلع الرئيسية، بالإضافة إلى مدى مراعاة هذا التطور لعوامل العرض و الطلب العالميين من جهة و عوامل التكلفة و الإمكانات المتاحة من جهة أخرى ؛
- مدى التنوع الفعلي للأسواق الخارجية و تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق و ما يصاحبها من ضغوط اقتصادية و سياسية ؛
- مدى القدرة على تحقيق زيادة متتالية في حصيلة الصادرات بالشكل الذي لا يرفع التكلفة ؛
- مدى استقرار و انتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق و يساعد على زيادة حصتها فيها.

المبحث الثالث : دور الدبلوماسية الاقتصادية على الصادرات لبعض الاقتصاديات المختارة

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية ترجمة للبعدين الاقتصادي و التجاري للدولة، و هي استغلال لكل ما يتاح للدولة من قنوات اتصال و أطر للتعاون مع الدول الأجنبية خدمة لاقتصاد البلاد. و لا يتأتى ذلك إلا بإدراك لأهمية الدبلوماسية الاقتصادية و ما ينجم عنها من فوائد من حيث تنمية المبادلات التجارية و الخدمات و جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لذا سنحاول في هذه المبحث التطرق إلى بعض النماذج في تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية سواء على المستوى الإقليمي أو الثنائي.

المطلب الأول : دور الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية على تجارة بعض التكتلات الاقتصادية

تطرقنا فيما سبق من أنواع الدبلوماسية الاقتصادية هي دبلوماسية التبادل التجاري التي تتم من خلال عقد اتفاقيات تجارية على عدة مستويات، لكن ما يهمنا نحن في هذا الصدد هي دبلوماسية التبادل التجاري على

[1] فؤاد مصطفى محمود، **التصدير و الاستيراد علميا و عمليا**، ص 219.

المستوى الإقليمي و الذي اصطلحنا عليه بالدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية، و التي تهدف إلى توفير العديد من الأسواق المفتوحة و المتقاربة جغرافيا، فضلا إلى أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في تعظيم دور التكتلات الاقتصادية و قدرتها على فتح أسواق دولية أخرى. و كأمثلة على ذلك سنقوم بعرض التبادل التجاري لبعض التكتلات المختارة و التي تدخل ضمن الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية و المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، دول شمال أمريكا (النافتا) ، رابطة دول شرق آسيا (الآسيان)، مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد المغاربي.

1. **التجارة البينية و الخارجية للاتحاد الأوربي** : كان الاتحاد الأوروبي يعاني بعد الحرب العالمية الثانية من مشاكل اقتصادية كبيرة خاصة في جهازه الانتاجي، حيث خلق شعورا لدى الأوروبيين بضرورة بناء علاقات دولية قوية، وهذا ما قام به السياسيان الفرنسيان جان مونيه و روربت شومان مهندسي المبدأ القائل " **إن السبيل الأفضل لإطلاق عملية الالتحام الأوروبية يمر من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأوروبية**" من هذا المبدأ كثفت الدول الأوروبية دبلوماسيتها في المجال الاقتصادي لتحقق أكبر حلم و هو انشاء الإتحاد الاوروبي يتعامل بعملة واحدة منذ 2002 ليتربع سنة 2015 على نسبة 17 في المائة من المبادلات التجارية الدولية هذا من جهة، و من جهة أخرى بلغت تجارة السلع داخل الاتحاد الأوروبي نسبة 65 في المائة لسنة 2019 و الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 2.1 : تجارة السلع البينية و الخارجية للاتحاد الأوروبي لسنة 2019 بالنسبة المئوية

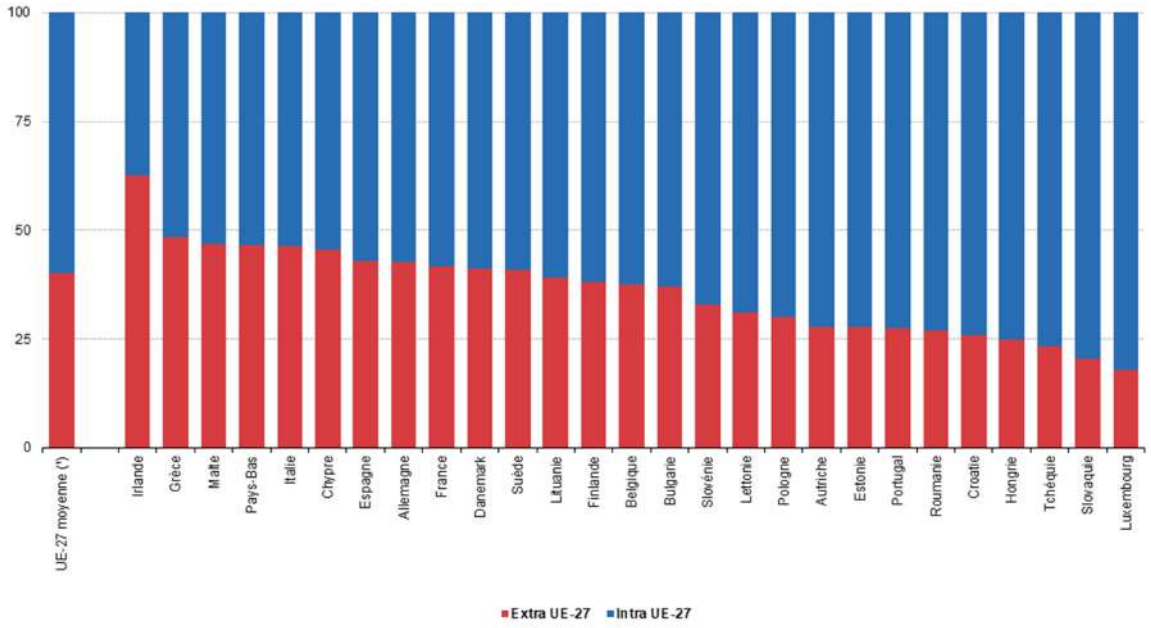

source : Eurostat, **commerce de bien intra UE–27 et extra UE– 27**, sur line https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/images/2/21/Commerce_de_biens_intra_UE-27_et_extra_UE-27%2C_2019_%28importations_et_exportations%2C_en_%25_du_commerce_total%29_FP2020.png, le 11/07/2020.

تم تسجيل أعلى حصة من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ بنسبة 82 في المائة، و سلوفاكيا بـ 79.5 في المائة، و جمهورية التشيك بـ 76.8 في المائة و المجر بـ 75.1 في المائة، و انخفضت النسبة إلى 51.5 في المائة في اليونان ؛ أما ايرلندا فهي الدولة الوحيدة التي تعتمد على التجارة خارج الاتحاد الأوروبي بنسبة 62.5 في المائة. من هنا نستطيع القول أن الاتحاد الأوروبي حقق نتائج ايجابية على المستويين التجارة البينية و التجارة الخارجية بفضل حسن استغلال للدبلوماسية الاقتصادية.

2. **التجارة الخارجية و البينية لدول شمال أمريكا (النافتا)** : من بين أهداف انشاء تكتل النافتا هو زيادة القوة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي و هو يضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك. بلغت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993 إلى كل من المكسيك و كندا قبل انشاء التكتل نسبة 30.49 في المائة لتصل النسبة إلى 33.99 في المائة سنة

2017 بعد مرور 24 سنة على قيام التكتل بزيادة طفيفة. أما بخصوص صادرات كندا سنة 1993 بلغت 81.2 في المائة نحو الولايات المتحدة الامريكية و المكسيك، لتنخفض إلى نسبة 77.22 في المائة سنة 2017. و كذا الحال بالنسبة للمكسيك فبعدما كانت صادراتها سنة 1993 تصل إلى نسبة 85.6 في المائة انخفضت قليلا إلى نسبة 82.6 في المائة سنة 2017.

بلغت التجارة البينية للدول الثلاث سنة 1993 نسبة 10.25 في المائة لترتفع سنة 2018 إلى ما نسبته 18.33 في المائة، أما التجارة خارج التكتل بلغت نسبة 81.17 في المائة. و الشكل الموالي يوضح نسبة التجارة البينية و الخارجية لدول التكتل.

الشكل رقم 3.1 : التجارة داخل و خارج تكتل النافتا لسنة 2018 بالنسبة المئوية

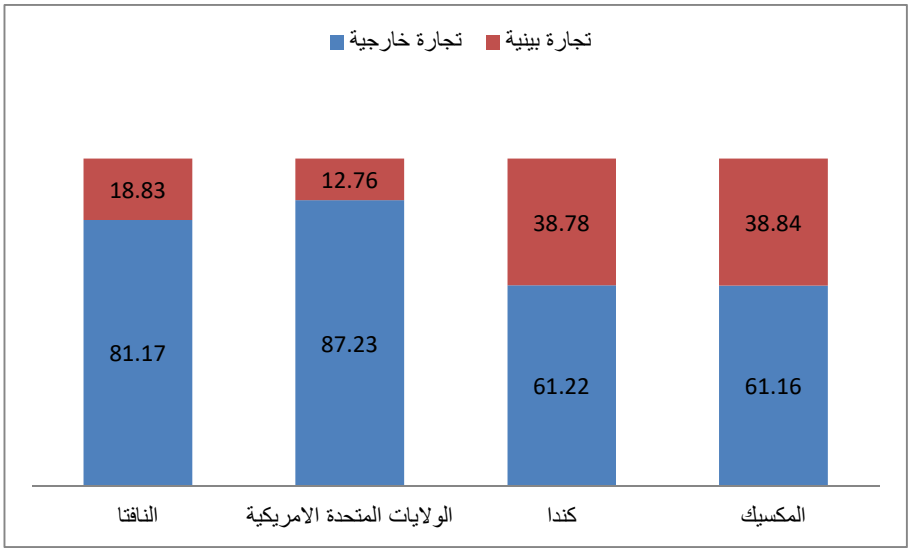

Source : WITS, **north America Product exports and imports 2018**, on line wits.worldbank.org, on 11/07/2020.

بلغت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية خارج التكتل نسبة 87 في المائة مقابل 12.76 في المائة داخل التكتل، في حين سجلت كل من كندا نسبة 61.22 في المائة و المكسيك نسبة 61.16 في المائة لتجارتهما خارج التكتل لسنة 2018[1]. ما يدل أن الدول الثلاثة كانت تهدف إلى إقامة علاقات دبلوماسية اقتصادية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى أكثر من زيادة التجارة البينية.

[1] WITS, **north America Product exports**, on line wits.worldbank.org, on 11/07/2020.

3. **التجارة الخارجية و البينية لرابطة دول شرق آسيا (الآسيان)** : كان هدف انشاء هذا التكتل هو تسريع النمو الاقتصادي ليبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 2.8 ترليون دولار سنة 2017 بزيادة 5.3 في المائة على أساس سنوي، و يعتبر تكتل رابطة شرق آسيا أكبر سادس اقتصاد في العالم، و تبلغ نسبة صادرات الآسيان البينية ما نسبته 23.5 في المائة و الصادرات خارج الآسيان ما نسبته 76.5 في المائة تتوزع هذه النسب حسب دول الأعضاء وفق الشكل التالي.

الشكل رقم 4.1: الصادرات البينية و الخارجية لدول أعضاء الآسيان لسنة 2017 بالنسبة المئوية

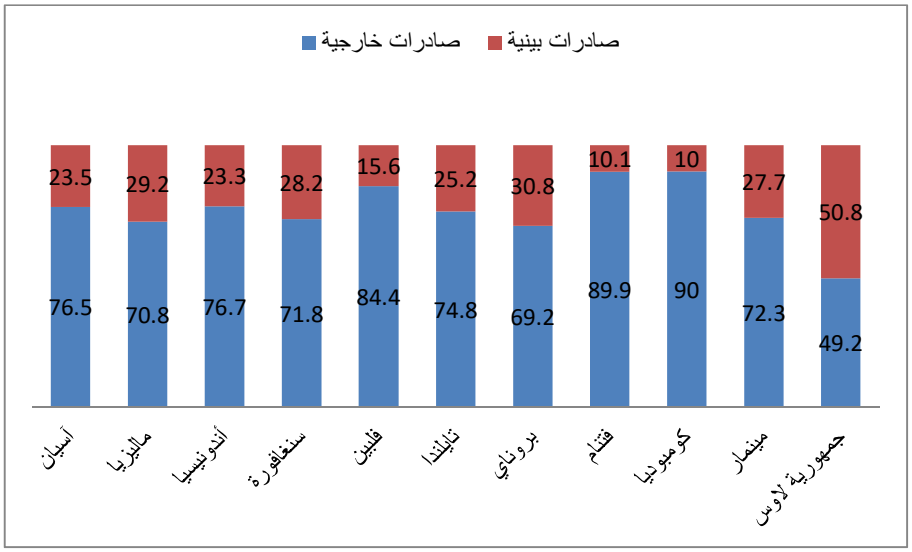

Source : ASEANstats, **ASEAN Membre states' Exports of goods by destination**, on line https://www.aseanstats.org/wp-content/uploads/2018/10/ASEAN-Statistical-Highlights-2018.pdf, on 11/07/2020.

تعتمد مختلف دول أعضاء تكتل الآسيان على الصادرات خارج التكتل بنسب تتراوح ما بين 90 في المائة و 69.2 في المائة، ماعدا جمهورية لأوس التي تتجه صادراتها نحو دول رابطة الآسيان بنسبة 50.8 في المائة. كما بلغت تجارة آسيان البينية نسبة 22.9 في المائة سنة 2017. من كل هذا يمكن القول بالرغم من أن رابطة الآسيان يعتمد على تجارته خارج التكتل بنسبة 77.1 في المائة إلا تكتل لا يمكن تجاهله.

4. **التجارة الخارجية و البينية لدول مجلس التعاون الخليجي** : أعلن رسميا عن قيام مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 من أجل تحقيق عدة أهداف من بينها تنشيط التجارة البينة، حيث بغلت هذه الأخيرة سنة

1981 نسبة 4.5 في المائة لترتفع سنة 2017 إلى نسبة 11 في المائة حيث تتوزع هذه النسبة على دول مجلس التعاون الخليجي وفق الشكل التالي .

الشكل رقم 5.1 : التوزيع النسبي لحجم التجارة البينية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2017 بالنسبة المئوية

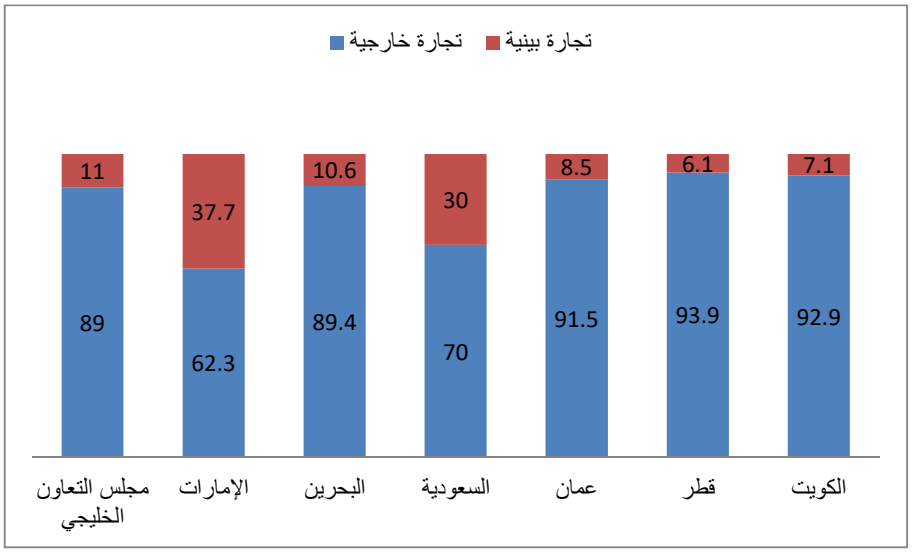

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليج العربية**، على الموقع https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/forign_trade_2017.pdf، بتاريخ 2020/01/01.

من الشكل تساهم كل من الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية بالنسبة الأكبر في التجارة البينية بـ 37.7 في المائة و 30 في المائة على التوالي. في حين لا تتجاوز الدول الأعضاء الأخرى تجارتهم البينية نسبة 11 في المائة و يرجع ذلك لتشابه الهيكل الانتاجي للدول الستة و المتمثل في الإعتماد الكبير على صادرات المحروقات لتحتل بذلك التجارة الخارجية لهذا التعاون نسبة 89 في المائة.

5. **التجارة الخارجية و البينية لدول الاتحاد المغرب العربي** : تعتمد دول التكتل على التجارة خارجه بنسبة كبيرة، حيث بلغت تجارة موريتانيا نحو دول التكتل ما نسبته 13.9 في المائة كأعلى نسبة، تليها تونس بنسبة 7.1 في المائة ثم الجزائر بـ 5.4 في المائة و في الأخير المغرب بنسبة 4.6 في المائة، وهذا ما وضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم 6.1 : التجارة البينية و الخارجية لدول الاتحاد المغاربي لسنة 2016 بالنسبة المئوية

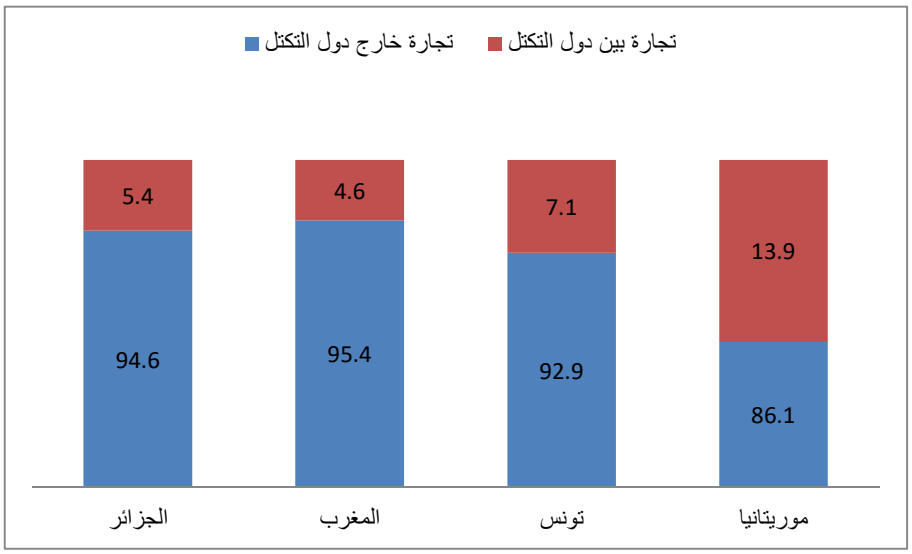

المصدر : اتحاد المغرب العربي، **التبادل التجاري داخل و خارج منطقة المغرب العربي**، على الموقع http://maghrebarabe.org/wp-content/uploads/2019/03/Commerce-total-Intra-Maghreb.pdf، بتاريخ 2020/07/07.

بالرغم من تنوع الخصائص الطبيعية لاقتصاديات دول المغرب العربي إلا أن ضعف هياكله الإنتاجية حال دون تحقيق تجارة بينية قوية.

من هنا يكمن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية لكل من تكتل النافتا، الآسيان كان هدفها مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى أكثر من زيادة التجارة البينية. في حين لم تحقق الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي و الاتحاد المغرب العربي الأهداف المرجوة منها لا في المجال التجارة البينية و لا في مجال مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى بسبب الخلافات السياسية فيما بين دول التكتلين،أما إذا تحدثنا عن الاتحاد الأوروبي فقد كانت دبلوماسيته الاقتصادية الإقليمية تأثير قوي على التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي فيما بينهم و التي بلغت نسبة 65 في المائة سنة 2019 مقارنة بتجارته خارج الاتحاد.

المطلب الثاني : دور الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية على العلاقات التجارية (الصين و اليابان نموذجا)

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية تعتمد على الإغراءات المالية أو على انجاز المشاريع في البنى التحتية بصفة مجانية مثل إنشاء الطرقات أو مؤسسات و مرافق عامة، مقابل إبرام صفقات و إمضاء اتفاقيات تجارية طويلة الأمد[1].

و مثال على ذلك وقع اختياري على كل من الصين و اليابان لعدة أسباب لعل أهمها هو اختلاف تصنيف الدولتين، حيث صنف البنك الدولي الصين من ضمن الدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض في حين صنف اليابان من ضمن الدول ذات الدخل المرتفع، بالإضافة لكون الدولتين متصارعتان اقتصاديا كما كانتا السباقتان في اعتمدهما على تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مع مختلف الدول رغم وقوعهما في نفس الإقليم وذلك من أجل تحقيق الهدف الرئيسي لهما و المتمثل في مد النفوذ التجاري قصد زيادة نسبة النمو و تحفيز التنمية الاقتصادية.

1. **الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية للصين** : تقوم الدبلوماسية الاقتصادية للصين تحت شعار **السلام و التنمية و التعاون** الذي ساهم بشكل فعال في نجاح الدبلوماسية الصينية و يتمثل الشعار في :[2]
   - التعاون من أجل صيانة الأمن المشترك ؛
   - التعاون من أجل تحقيق تنمية مشتركة ؛
   - التعاون من أجل تحقيق التعايش و التناغم بين الحضارات المختلفة ؛
   - التعاون و التضامن مع الدول النامية.

ومن أجل انجاز ذلك على أرض الواقع قسم الباحث ليو هونغ كوري مراحل الدبلوماسية الاقتصادية الصينية إلى مرحلتين :

[1] فؤاد الصباغ، **دور الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية**، على الموقع https://arabsaustralia.com/?p=1355، بتاريخ 2020/07/07.

[2] مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، **سر نجاح الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد**، على الموقع www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/014html، بتاريخ 2020/06/09.

1.1 مرحلة ما قبل 1978 :

في هذه المرحلة بدأت الصين في إقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوروبية في المجال الاقتصادي و التجاري، محققة ارتفعا لتجارتها الخارجية من 4.59 مليار دولار إلى 20.64 مليار دولار بنسبة نمو سنوية قدرت بـ 10.91 في المائة.[1]

2.1 مرحلة ما بين 1979 و 2018 :

تعتبر الصين من بين دول العالم التي اهتمت بشكل كبير بالدبلوماسية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال استطاعت الصين من أن تزيل المخاوف السياسية للحكومة السنغافورية بسبب التعاون الاقتصادي الذي دام لفترة طويلة بينهما. كما استطاعت الصين من كسب صداقة الدول الإفريقية والدول النامية بسبب المساعدات الاقتصادية الصينية[2] و التي أطلقت عليها "تعزيز الاقتصاد بالعلاقات الخارجية" ؛ وبعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001 قعد عدة اتفاقيات في المجال التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال زيارات القادة الصينيين لعدة دول في العالم، كما أعلن رئيس جمهورية الصين جين تأو في القمة السادسة للمجموعة الـ20 في مدينة كان الفرنسية أن بلاده عازمة على تطبيق معاملة التعريفة الجمركية الصفرية لـ 97 في المائة من الصادرات للدول الأقل نموا ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين، كما كانت قد أعفت 31 دولة افريقية من ديونها بقيمة 1.67 مليار دولار ؛ كما طبقت معاملة التعريفة الجمركية الصفرية لـ 190 سلعة واردة من 29 دولة افريقية الأقل نموا ؛ كما ساعدت الصين دولا نامية وأقل نموا في بناء 632 مشروعا حتى نهاية 2010.

لم تتوقف الصين عند هذا و أنما أعلنت نهاية سنة 2013 عن مبادرة الحزام والطريق التي وقعت عليه 126 دولة و29 منظمة دولية. حيث يربط خط السكك الحديدية 62 مدينة صينية بـ 51 مدينة أوروبية موزعة على 15 دولة، لتحقق بذلك قيمة إجمالية للبضائع المتبادلة بين الطرفين 30 مليار يورو سنة 2018. وفي كينيا

---

[1] ليو هونغ كوي، **تجارة الصين الخارجية في سبعين عام**، على الموقع http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/201909/t20190929_800180167.html، بتاريخ 2020/06/23.

[2] **الدبلوماسية الاقتصادية سيف ذو حدين**، على الموقع www.arabsino.com /articles/10-05-24/2447، بتاريخ 2020/06/26.

تربط سكة حديدية المسماة طرق الحرير بالعاصمة نيروبي ؛ وفي أوغندا تم تعبيد طريق حديث يبلغ طوله 50 كلم بالأموال الصينية، كما تم إنشاء مشروع "الممر الاقتصادي الصين – باكستان".

وبذلك يتضمن المشروع فرعين رئيسيين الفرع البري "حزام طريق الحرير الاقتصادي" ؛ و الفرع البحري " طريق الحرير البحري " يضمن لصين سرعة وصول منتجاتها إلى آسيا، إفريقيا، أوروبا و أمريكا الجنوبية و الوسطى[1]، وبذلك ارتفع حجم الصادرات و الواردات من 29.34 مليار دولار سنة 1979 إلى 4.64 تريليون دولار سنة 2018 بمعدل نمو 14 في المائة سنويا وقفز ترتيبها من المركز ثلاثين إلى المركز الأول سنة 2009، وبذلك انتقلت التجارة الخارجية للصين من السلع من نسبة 0.87 في المائة من التجارة العالمية سنة 1979 إلى 11.77 في المائة من إجمالي التجارة العالمية سنة 2018.[2] و بلغت نسبة صادرات الصين إلى دول العالم 16.9في المائة سنة 2017 و نسبة وارداتها من العالم 13.2في المائة لنفس السنة[3]. من هنا يمكننا القول أن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية عزز من التجارة الخارجية للصين.[4]

2. الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية لليابان اتجاه إفريقيا :

تعرضت العديد من المصانع و المنشآت اليابانية للدمار أثناء الحرب العالية الثانية، إلا أنه بعد حصولها على المساعدات المالية الأمريكية استخدمت اليابان أحدث التقنيات في مصانعها مما زاد من مقدرتها الإنتاجية مما دفعها إلى استيراد المزيد من المواد الخام المكلفة من الخارج، فكان لازما عليها تغطية هذه النفقات من خلال زيادة صادراتها لتشمل معظم الدول ؛ لذا كان من الضروري لليابان تنشيط دبلوماسيتها الاقتصادية.

و كمثال للدبلوماسية الاقتصادية لليابان حاولت هذه الأخيرة مد نفوذها في آسيا و ما وراءها من خلال دبلوماسية المساعدة الإنمائية من أجل تعويض مستعمراتها في البحث عن مصادر للمواد الأولية و أسواق

---

[1] الجزيرة، **من الصين للعالم..كل ما تود معرفته عن طريق الحرير الجديد**، على الموقع https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/4/26/الصين-طرق-الحرير-اقتصاد-تجارة-استثمارات.، بتاريخ2020/4/8

[2] ليو هونغ كوي، مرجع سبق ذكره.

[3] Eurostat, **Le commerce international de biens**, ibid.

[4] تان هاوجيون، **الصين توسع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية**، على الموقع arabic.peopledaily.com.cn/31664، بتاريخ 2018/06/26.

لمنتجاتها الصناعية كما هو مسجل في الكتاب الأبيض نشرته وزارة التجارة الدولية و الصناعة في عام 1958، كان لتمكين اليابان "من الحصول على أسواق جديدة لصادراتها وتأمين وارداتها من المواد الخام الهامة ".[1]

قسمت دبلوماسية المساعدات الإنمائية لليابان وفق خمس مراحل هي[2] :

1.2 المرحلة الأولى (أزمة النفط الأولى 1954–1973): تعود بداية المساعدات اليابانية سنة 1954 من خلال خطة كولومبو و التي استمرت إلى سنة 1973 و تركزت بشكل أساسي في المنطقة الآسيوية بنسبة 98 في المائة و التي عانت من احتلال الجيش الياباني.

2.2 المرحلة الثانية (أزمة النفط الثانية 1974–1980) : بدأت المرحلة الثانية من المساعدات اليابانية مع حرب أكتوبر 1973 أين أنزلق الاقتصاد العالمي في الفوضى بسبب حظر النفط التي فرضته الدول العربية و ارتفاع أسعاره حاولت اليابان شراء النفط العربي من خلال الاقتراب من هذه الدول و تبني موقف دبلوماسي موالي للعرب في الشرق الأوسط. في الوقت ذاته بدأت تسعى اليابان لتنويع مصادرها من واردات النفط وخاصة في إفريقيا ؛ ففي سنة 1974 زارت وزيرة الخارجية توشيو كيمورا مصر و أربع دول افريقية هي غانا، نيجيريا، تنزانيا، زايير للمرة الأولى كمسئولة عن الدبلوماسية لسببين، أولهما قلق اليابان بشأن ضعف مواردها الطبيعية و إفريقيا تتميز بثرواتها الهائلة لكنها بقيت بعيدة عن الدبلوماسية الاقتصادية اليابانية، و السبب الثاني رغبة اليابان في إقامة علاقات ودية مع الدول الإفريقية وتقديم المساعدات الإنمائية بعدما كانت اليابان تقدمها لدول شرق آسيا فقط. و لأول مرة أخذت المساعدات الإنمائية اليابانية بعدا عالميا ما بين 1970 و 1980. ثم الزيارة الثانية لناوشي سوتود سنة 1979 بعد أزمة النفط الثانية لخمسة بلدان افريقية هي نيجيريا، ساحل العاج، السنغال، تنزانيا و كينيا.

3.2 المرحلة الثالثة (التوسع السريع للمساعدات اليابانية 1981–1988) : استمرت المساعدات اليابانية اتجاه إفريقيا في هذه المرحلة أكثر من ذي قبل، حيث طلبت الدول الإفريقية من اليابان زيادة حصتها المالية الموجهة للتنمية الإفريقية بسبب انتشار المجاعة جراء الجفاف. ما يميز المرحلة الثانية عن المرحلة الثالثة أن

[1] ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، **تاريخ اليابان الاقتصادي**، على الموقع تاريخ_اليابان_الاقتصادي/ar.wikipedia.oeg/wiki، بتاريخ 2020/06/14.

[2] Makoto Sato, Chris Alden, **la diplomatie Japonaise de l'aide et l'Afrique**, p p 13-29.

المساعدات الإنمائية لليابان في المرحلة الثانية مدفوعة باعتبارات اقتصادية تهدف إلى استفادة اليابان، أما المرحلة الثالثة فكانت موجهة للدول المستفيدة من المساعدات اليابانية.

4.2 المرحلة الرابعة (اليابان أكبر جهة مانحة للمساعدات داخل المجتمع الدولي 1989 – 2000 :

تجاوزت المساعدات المالية اليابانية الولايات المتحدة الأمريكية مما جعل اليابان أكبر داعم مالي في العالم و لمدة عشر سنوات من سنة 1991 إلى غاية 2000 خاصة في القارة الإفريقية. كما أيدت اليابان مبادرة تيكاد من أجل تنمية إفريقيا و التي وصفها البعض بأنها مبادرة دبلوماسية يابانية مهمة.

5.2 المرحلة الخامسة (التغيير الأساسي في دبلوماسية المساعدات بدءا من سنة 2001 : شكك البعض في المساعدات اليابانية بسبب التمرد في الفلبين سنة 1986 و حرب الخليج سنة 1991، بالإضافة لاعتراف اليابان في "الكتاب الأزرق الدبلوماسي" أن المساعدات اليابانية في مفترق الطرق بسبب تفشي الفساد في الإدارة اليابانية حول تقارير المساعدات الإنمائية، حيث أصدرت اليابان في هذه المرحلة ميثاق جديد يتضمن المبادئ الأساسية للمبدأ القديم ألا وهي التعايش و التناغم للجهود المبذولة للحفاظ على البيئة و التنمية وعدم استخدام المساعدات لأغراض عسكرية و الاهتمام بحقوق الإنسان في البلدان المستفيدة في الدول الإفريقية وبناء السلام ودعم نزع السلاح ومنع الفساد، كما تؤكد اليابان على الشراكة و التعاون بين الجهات المانحة و المجتمع الدولي. وفي سنة 2002 أعلنت اليابان إلغاء ديون البلدان الفقيرة في القارة السمراء.

كما تستضيف طوكيو منذ 1993 مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية من أجل مناقشة الأوضاع التنموية في القارة بحضور حكومات الدول الإفريقية و الدول و الهيئات الدولية التي تدعمها. و في سنة 2016 و لأول مرة يعقد مؤتمر طوكيو الدولي على الأراضي الإفريقية في عاصمة كينيا نيروبي منذ تأسيسه، حينها التزمت اليابان باستثمار نحو 30 مليار دولار على مدار السنوات الثلاث المقبلة، ثلث المبلغ سيوجه لتحسين البنى التحتية الإفريقية، كما تم التوقيع على 73 اتفاقا تجاريا بين الشركات اليابانية و أخرى افريقية[1] وكان آخر مؤتمر في نسخته السابعة سنة 2019.

[1] فرانس 24، **العملاق الياباني يدخل القارة الإفريقية و يزاحم الصين**، على الموقع
اليابان-إفريقيا-استثمار-الصين-اقتصاد-www.france24.com/ar/20160828، بتاريخ 2020/07/25.

وصلت المبادلات التجارية بين اليابان و إفريقيا 24 مليار دولار سنة 2015 بنسبة زيادة 2.8 في المائة، وبلغت نسبة زيادة الصادرات اليابانية إلى إفريقيا 8 في المائة[1].

[1] كريم شعبان، **إفريقيا و اليابان علاقات تجارية و إستراتيجية ناجحة**، على الموقع www.mobtada.com/details/865996، بتاريخ 2020/07/25.

الخلاصة :

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى عدة تعريفات لمصطلح الدبلوماسية و التي كانت تصب في مجملها على أنها ذلك القدر الكافي من الدهاء و الفطنة التي يجب أن تتوفر في الشخص أو الهيئة المكلفة بالتفاوض. و مع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي خاصة بعد توجه معظم الدول إلى الجانب الاقتصادي لفرض هيمنتها ظهر ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإقامة علاقات اقتصادية دولية على كافة المستويات (الإقليمية، الثنائية، الجماعية، و متعددة الأطراف) و باستخدام عدة نماذج وفقا للفاعلين الدبلوماسيين من خلال التفاوض على نقاط الاختلاف في المجال الاقتصادي لما يحقق المكاسب لكلا الأطراف أو على الأقل بتقليل الأضرار.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى دور الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية وبالأخص على تنمية التجارة الخارجية، فعلى المستوى الدبلوماسية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، تكتل أمريكة الشمالية النافتا، رابطة دول شرق آسيا الآسيان، مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد المغاربي والتي كانت نتائجها متفاوتة من تكتل إلى آخر ؛ أما على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية فلقد ركزنا على الدبلوماسية الاقتصادية للصين و اليابان نموذجا لها، و اللتان حققتا نتائج باهرة في غزو منتجاتهما لمعظم الأسواق الدولية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة حول موضوع الدبلوماسية الاقتصادية و الصادرات

تمهيد :

تعد الدراسات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية من الدراسات الاقتصادية المتخصصة تهدف إلى تحديد العوامل التي من شأنها أن تأثر في حجم المبادلات التجارية بين الدول، و قد نجد من بين هذه العوامل و التي تناولتها بعض الدراسات التي تطرقنا إليها هو عامل الدبلوماسية الاقتصادية.

أن معظم الدراسات المنشورة و التي اطلعت عليها الباحثة هي دراسات تطبيقية مباشرة على عدة دول أجنبية و عربية و كذا وطنية حول محددات تدفق الصادرات أو الواردات أو الصادرات و الواردات معا باستخدام عدة أساليب أهمها أسلوب معادلة الجاذبية في التجارة الخارجية، أما غالبية الدراسات التي تناولت موضوع تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على تدفق الصادرات بين الدول باستخدام نموذج الجاذبية هي دراسات تطبيقية أجنبية.

يمكن تقسيم هذه الدراسات في هذه الأطروحة إلى ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : الدراسات العربية و الوطنية

المبحث الثاني : الدراسات الأجنبية

المبحث الثالث : مناقشة و مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

المبحث الأول: الدراسات العربية و الوطنية

تناولت الدراسات العربية و الوطنية كذلك موضوع التبادل التجاري و أهم العوامل المؤثرة فيه نظرا لأهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد العربي و الوطني بصفة خاصة. لذا حاولنا التطرق إلى بعض الدراسات العربية والمحلية التي تناولت موضوع التجارة الخارجية.

المطلب الأول : الدراسات العربية

من خلال هذا المطلب تطرقنا إلى ثلاث دراسات عربية تضمنت العوامل التي من شأنها أن تأثر على الصادرات و الواردات وهي كالتالي :

1. القباع بندر بن منصور عبد الرحمان، **دور العلاقات الدبلوماسية في تعزيز التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، (2019)[1] :

تهدف الدراسة إلى معرفة دور العلاقات الدبلوماسية في تقديم و تعزيز التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية من خلال استخدام الاستبيان لعينة تضم 102 موظف من الهيئة العامة للتجارة الخارجية ومن أهم نتائج الدراسة:

- أن موظفي الهيئة العامة للتجارة بالمملكة العربية السعودية موافقون بدرجة كبيرة على فعالية العلاقات الدبلوماسية في تنشيط التجارة الدولية من خلال التعرف على الأحوال الاقتصادية للدولة المضيفة ؛
- كما يرى أفراد الدراسة أن العلاقات الدبلوماسية تساهم في تعزيز التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية بدرجة كبيرة من خلال حماية المصالح الاقتصادية للمملكة العربية السعودية و تيسير إجراءات التبادل التجاري بينها وبين الدول المضيفة ؛
- كما رأى كذلك أصحاب الدراسة أن قصور دور البعثات الدبلوماسية من معوقات التبادل التجاري للمملكة العربية السعودية بدرجة متوسط، بالإضافة إلى ضعف منافسة الصناعات المحلية مع الصناعات في الدول المضيفة.

[1] القباع بندر بن منصور عبد الرحمان، **دور العلاقات الدبلوماسية في تعزيز التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، على الموقع https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/66380?show=full، بتاريخ 2020/06/27.

أما توصيات الدراسة تمثلت في :

- قيام العلاقات الدبلوماسية بالتواصل مع الجهات المختصة ؛
- تزويد البعثات الدبلوماسية بفريق متخصص بالعلاقات التجارية ؛
- وضع الخطط الإستراتيجية لتعزيز التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية في دول العالم المتقدمة.

2. باسم حازم البدري، ياسمين سمير عبد الجبوري، **تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية (حالة تطبيقية عن الجلود العراقية للمدة 1990 – 2014)**، (2017)[1] :

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في انسياب الجلود العراقية إلى السوق العالمي و إلى أهم الشركاء التجاريين (الأردن و الأمارات العربية المتحدة) باستعمال نموذج الجاذبية و التي تضمن المتغيرات المستقلة المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كمية أنتاج السلعة، سعر تصدير السلعة، المسافة و المتغير التابع صادرات الجلود العراقية. توصلت الدراسة إلى :

- أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و كمية أنتاج السلعة وسعر تصدير السلعة إلى السوق العالمي هي من أهم محددات انسياب الجلود العراقية للسوق العالمي، حيث شكلت هذه العوامل نحو 53 في المائة من محددات انسياب الجلود العراقية ؛
- أما بالنسبة لمحددات تجارة الجلود العراقية للأردن و الأمارات العربية المتحدة وجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للحجم الاقتصادي للدولتين الشريكتين و حجم السكان للدولتين الشريكين التجاريين والمسافة بين العواصم التجارية للشريكين التجاريين بإشارة معاكسة، وحددت هذه المتغيرات بنسبة 89 في المائة من المتغيرات الحاصلة في انسياب الجلود العراقية إلى الشركاء التجاريين الأكثر أهمية. أما توصيات الباحث تضمنت ضرورة الحفاظ على الأسواق التقليدية لصادرات العراق من هذه السلعة من خلال تحسين نوعية و جودة هذه السلعة لتحسين المركز التنافسي و التفاوضي للعراق في السوق العالمي أو مع الشركاء التجاريين.

[1] باسم حازم البدري، ياسمين سمير عبد الجبوري، **تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية (حالة تطبيقية عن الجلود العراقية للمدة 1990 – 2014)**، ص ص 1033- 1038.

3. علي مُحَمَّد العبادلة، **محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين (1995 – 2013)**،(2015)[1]:

تهدف الدراسة إلى اختبار محددات جاذبية الصادرات و الواردات الفلسطينية اتجاه الاحتلال الإسرائيلي، الأردن، مصر، تركيا، الصين، ألمانيا لهذه الدول مجتمعة ثم كل دولة على حدا باستخدام معادلة الجاذبية لدول العينة لقياس تأثير المتغيرات المستقلة و المتمثلة في مؤشر أسعار الاستهلاك، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المسافة، الاتفاقيات الدولية، مؤشر إجراءات إسرائيل لإغلاق المعابر الحدودية على المتغير التابع الصادرات ثم الواردات الفلسطينية للفترة 1995-2013. توصلت الدراسة إلى :

- لم يفسر مؤشر أسعار المستهلك و المسافة و إغلاق المعابر صادرات فلسطين لهذه الدول مجتمعة، في حين فسر كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمال والاتفاقيات الدولية صادرات فلسطين لهذه الدول مجتمعة، أما من ناحية الواردات فلم تُفسَر من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و المسافة و إغلاق المعابر، وفُسرت من خلال مؤشر أسعار المستهلك و الاتفاقيات الدولية.
- أما النتائج حول كل دولة على حدا فكانت المتغيرات المستقلة مختلفة في تفسيرها لصادرات و واردات فلسطين من دولة إلى أخرى للدول المدرجة في الدراسة، يرجع الباحث إلى عدم تأثير بعض المتغيرات المستقلة على صادرات وواردات فلسطين للقيود و العراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على حركة التجارة الخارجية.

المطلب الثاني : الدراسات الوطنية حول موضوع الدراسة

تم التطرق في هذا الطلب إلى الدراسات الوطنية التي تطرقت لموضوع الدبلوماسية الاقتصادية و العوامل التي من شأنها أن تأثر على قطاع التجارة الخارجية كما يلي :

1. بولعباس مختار، **محددات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2017**، (2018)[2] :

اعتمدت الدراسة على نموذج الجاذبية لقياس تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و الشركاء التجاريين، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و الشركاء التجاريين، عدد السكان

[1] مُحَمَّد العبادلة، **محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين (1995 – 2013)**، ص ص 1- 118.

[2] بولعباس مختار، **محددات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2017**، 57- 71.

للجزائر و الشركاء التجاريين، المسافة، الحدود المشتركة، و التاريخ الاستعماري على المتغير التابع المتمثل في صادرات الجزائر إلى 41 دولة و باقي الدول للفترة 2000-2017. حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين الصادرات الجزائرية و كل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و الشركاء التجاريين، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و الشركاء التجاريين، حجم السكان للطرفين، اللغة المشتركة، الحدود المشتركة و الاتفاقيات التجارية ؛ و علاقة عكسية للمسافة و التاريخ الاستعماري.

2. بن لخضر مُحَّد العربي و يعقوب أسماء، **تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الغذائي – مع إشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية–**، (2016)[1] :

تهدف الدراسة إلى توضيح دور الدبلوماسية في دعم الاقتصاد من خلال التكتلات والاتفاقيات مع الدول و فتح المجال للاستثمار، مع الإشارة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بإتباع المنهج الوصفي التحليلي لبعض المعطيات عن حجم التبادل التجاري قبل وبعد الاتفاق و توصل الباحث إلى أن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي كان ناجحا إلى حد كبير في شقه السياسي من خلال فك الحصار المضروب على الجزائر، وأقل نجاحا في دعم الاقتصاد الوطني.

3. ستي حميد، البشير عبد الكريم، **تحليل التجارة الخارجية للجزائر مع بعض الدول الأوروبية باستخدام نموذج الجاذبية**، (2016)[2] :

يهدف البحث إلى إبراز العلاقة بين تكرار وقوع الأزمات المالية و نظرية السوق الكفء، من خلال نموذج الجاذبية للمتغيرات المستقلة و هي : الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، المسافة، الحدود المشتركة، الواجهة البحرية، الاتفاقيات التجارية و الماضي الاستعماري على المتغير التابع الصادرات والواردات للفترة 2000 – 2014 مع أهم الشركاء التجاريين الأوروبيين (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، ألمانيا، بريطانيا و هولندا). توصل الباحث إلى :

[1] بن لخضر مُحَّد العربي و يعقوب أسماء، **تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الغذائي – مع إشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية–**، ص ص 127- 143.

[2] ستي حميد، البشير عبد الكريم، **تحليل التجارة الخارجية للجزائر مع بعض الدول الأوروبية باستخدام نموذج الجاذبية**، ص ص 55- 65.

- هناك علاقة طردية بين الصادرات و الواردات مع حجم الاقتصادي لكل من الجزائر و دول العينة ؛
- هناك تأثير معنوي ايجابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الأجنبي لكل من الجزائر و دول العينة على حجم التجارة الخارجية للجزائر ؛
- هناك علاقة طردية بين حجم المبادلات التجارية للجزائر و عدد السكان لكل من الجزائر و دول العينة ؛
- هناك علاقة عكسية بين المسافة و حجم المبادلات التجارية للجزائر مع دول العينة ؛
- هناك تأثير معنوي ايجابي للمتغيرات الوهمية المتمثلة في الحدود، اللغة، الواجهة البحرية، الماضي الاستعماري و الاتفاقيات التجارية على حجم المبادلات التجارية للجزائر مع دول العينة.

4. كريم خديم، **تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية (دراسة حالة دول شمال إفريقيا)**، (2014/2013)[1] :

تهدف الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة نظرية الجاذبية في تحليل أداء التجارة العربية البينية و بالأخص بين دول شمال إفريقيا؟ للفترة 2000 – 2011 للمتغيرات المستقلة المتمثلة في : الناتج المحلي الإجمالي للدولتين، عدد السكان، الحدود المشتركة، التاريخ الاستعماري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سعر الصرف، الاتحاد المغاربي، اتفاقية أغادير، منظمة التجارة العالمية، تدفقات الاستثمار على المتغير التابع التجارة الإجمالية. توصل الباحث إلى أن كل من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان و الانضمام إلى تكتل إقليمي مثل اتحاد المغرب العربي و أسعار الصرف لها علاقة طردية مع التجارة الخارجية، في حين متغير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية له علاقة عكسية.

5. ابتسام بن يحي، **محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية حالة الجزائر**، (2013/2012)[2] :

تهدف الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج الجاذبية في تفسير الصادرات و الواردات الجزائرية كمتغير تابع، و المتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للطرفين، حجم السكان للطرفين، المسافة، اللغة المشتركة،

[1] كريم خديم، **تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية (دراسة حالة دول شمال إفريقيا)**، ص ص 113- 141.

[2] ابتسام بن يحي، **محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية حالة الجزائر**، ص ص 116- 152.

التاريخ الاستعماري لـ 16 دولة لكل من القارة الأوروبية، الآسيوية، الأمريكيتان، و ثلاث دول عربية هي مصر، تونس، المغرب للفترة الممتدة من 1970 إلى 2010. وكانت النتائج كما يلي :

- **بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي** : هناك علاقة طردية بينه وبين الصادرات و الواردات الجزائرية ؛
- **متغير السكان** : هناك علاقة طردية لعدد سكان الجزائر و الدولة الشريكة وبين واردات الجزائر، أما بالنسبة للصادرات فكانت غير معنوية وهذا ما يتفق مع واقع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على 97 في المائة من صادراته على قطاع المحروقات و التي لا تتأثر بزيادة أو نقصان عدد السكان.
- **اللغة المشتركة** : سجلت معلمته موجبة و معنوية و بالتالي تؤثر على تدفق التجارة الخارجية للجزائر.
- **التاريخ الاستعماري** : أثر هذا المتغير توجيه المبادلات التجارية الجزائرية وهي قيمة موجبة.
- **المسافة** : جاءت هذه المعلمة سالبة حيث إذا زادت المسافة انخفضت الواردات و الصادرات الجزائرية.

6. علاوي مُحَّد لحسن، **تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية**، (2012)[1] :

تحاول الدراسة الوقوف عند أهم الفرص المتاحة لتوسيع حجم التبادل التجاري العربي البيني باستخدام نموذج الجاذبية للتجارة البينية كمتغير تابع، و المتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المسافة، الحدود الجغرافية، اللغة المشتركة، معدل تركيز الصادرات لـ 19 دولة عربية للفترة 2000 و 2009. وتوصل الباحث إلى :

- تجاوز قيم الصادرات المحتملة لقيم الصادرات الفعلية، وبالتالي وجود فرص تصديرية متاحة للدول العربية وجب عليها توجيه مواردها لاستغلال هذه الفرص ؛
- حجم الفرص التصديرية للمنتجات العربية في الأسواق العربية منخفض مقارنة بما هو متاح من اتفاقيات إقليمية مشابهة وبنفس معدلات التبادل التجاري البيني ؛
- عجز الاتفاقيات التجارية الجزئية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي في تحقيق نمو في حجم التجارة العربية البينية مقارنة بتأثير منطقة التجارة الحرة العربية ؛

[1] علاوي مُحَّد لحسن، **تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية**، ص ص 11- 17.

- لا يمكن ضمن هذا التحليل إهمال العوامل السياسية التي تعكس وجود تقارب أو عداء سياسي بين حكومة دولة عربية ونظيرتها.

المبحث الثاني : الدراسات الأجنبية حول موضوع الدراسة

يوجد العديد من الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت موضوع التبادل التجاري والعوامل التي من شأنها أن تأثر في تدفقات التجارة الخارجية سواء كانت صادرات أو واردات أو معا و ذلك باستخدام عدة أساليب لعلى أهمها هو معادلة الجاذبية في التجارة الدولية.

المطلب الأول : الدراسات الأجنبية السابقة ما بين 2013 – 2017

حاولنا من خلال هذه المطلب التطرق لبعض الدراسات الأجنبية للفترة الممتدة ما بين سنة 2013 و سنة 2017 على النحو التالي :

1. Julien ARTHUR , Alisson DRAY, **Trade potentials** : **Targeting foreign markets**, (2017) [1]:

- تقديم بيانات حول الأسواق التي تحقق صعودا قويا في المستقبل القريب لوكلاء القطاع الخاص من أجل تحديد سياسات التصدير الخاصة بهم و بالتالي تعظيم الفوائد للاقتصاد الفرنسي ؛
- تطوير أداة لدعم اتخاذ القرار و استهداف الأسواق المزدهرة للصادرات الفرنسية من خلال تحليل كمي لصادرات فرنسا المحتملة لشركائها الرئيسيين في قطاعات معينة.

و ذلك باستخدام نموذج الجاذبية حسب القطاعات وهي : جميع السلع، الغذاء، خدمات الأعمال، النقل، السياحة، الطيران، الأجهزة الكهربائية، السيارات، المواد الكيماوية، أجهزة طبية، آلات و معدات، الورق، الأدوية، الصلب كمتغيرات تابعة. و المتغيرات المستقلة هي : المسافة، اللغة، الحدود، الرابط الاستعماري، النظم القانونية، الاتحاد الأوروبي، الاتفاقيات التجارية الحرة الإقليمية الأخرى، تكتل النافتا،

[1] Julien ARTHUR , Alisson DRAY, **Trade potentials** : **Targeting foreign markets**, pp 1- 12.

لعام 2016. توصل الباحث على سبيل المثال لا للحصر أن المسافة و اللغة لها تأثير كبير على قطاع السياحة و تأثير قليل على قطاع الطيران. كما توصل الباحث من خلال جدول أدرج فيه قيمة الصادرات المحتملة من حيث القيمة المضافة لفرنسا عام 2022 حسب كل بلد و حسب كل قطاع. وكمثال على ذلك :

- قيمة صادرات فرنسا نحو الولايات المتحدة الأمريكية قد تفوق 6000 مليون دولار في قطاع الطيران، في حين تتراوح صادرات فرنسا نحو الجزائر لنفس القطاع ما بين 100 و 300 مليون دولار. وعليه المصدر الذي يعمل في قطاع الطيران عليه أن يصدر نحو الولايات المتحدة الأمريكية أفضل من أن يصدر نحو الجزائر.
- تتراوح صادرات فرنسا نحو تركيا في قطاع السياحة ما بين 500 و 750 مليون دولار، و في قطاع بناء السفن ما بين صفر و 50 مليون دولار، وعليه المصدر الذي يستهدف الأسواق التركية عليه أن يصدر في قطاع السياحة أفضل من التصدير في قطاع بناء السفن.

2. Selwyn Jurre Vincent Moons, **Heterogeneous effects of economic Diplomacy** : **Instruments**, **determinants and developments**, (2017)[1] :

تهدف هذه الدراسة للبحث عن تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التدفقات الاقتصادية الدولية باستعمال نموذج الجاذبية للمتغيرات المستقلة المتمثلة في : المسافة، الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة و المستوردة، سكان الدولة المصدرة و المستوردة، اللغة المشتركة، الحدود المشتركة، كونها ساحلية، كونها جزيرة، المساحة، العلاقة الاستعمارية، اتحاد العملة، اتفاقيات التجارة الحرة، عدد البعثات الدبلوماسية، السفارات، القنصليات على المتغير التابع المتمثل في كل من التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة تضم 60 دولة لعام 2006 بالنسبة للتجارة الخارجية، و لعامي 2006 و 2012 بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصل الباحث إلى النتائج التالية و التي من شأنها أن تخدم السياسة الاقتصادية للدول :

[1] Selwyn Jurre Vincent Moons, **Heterogeneous effects of economic Diplomacy** : **Instruments**, **determinants and developments**, p p 1- 153.

- تشكل الدبلوماسية الاقتصادية جزءا هاما في العلاقات الثنائية لما تقدمه من فوائد للدول المتقدمة و النامية على حد سواء، بحيث تعمل الدبلوماسية الاقتصادية على تقليل حواجز الوصول إلى الأسواق الدولية و تعزز الثقة ؛
- أهمية أدوات الدبلوماسية الاقتصادية غير متجانسة وتعتمد على الأداة المستخدمة من طرف الدولة ؛
- أن شبكة التمثيل الدبلوماسي أداة فعالة لزيادة العلاقات التجارية، و بالتالي يمكن استخدام الدبلوماسية الاقتصادية لتنويع الصادرات، وهو أمر مهم بشكل خاص للدول النامية ؛
- آثار الدبلوماسية الاقتصادية على التجارة الثنائية و الاستثمار تكون أكثر وضوحا عندما توجه نحو أسواق مختلفة ثقافيا و مؤسسيا ؛
- هناك عوامل أخرى تدفع بالاستثمار الأجنبي المباشر، من بين هذه العوامل الحصة الإجمالية لعدد مؤسسات الدبلوماسية الاقتصادية في السوق الأجنبية ؛
- تساهم السفارات بشكل واضح في احتمالية قيام الدول بعلاقات تجارية ثنائية، في حين أن القنصليات ليس لها دلالة إحصائية في تكوين العلاقات التجارية الثنائية وهي ليس لها سوى آثار محفزة لتجارة متواضعة ؛
- ليس هناك آثار كبيرة لوكالات ترويج الصادرات، في حين أن تأثير السفارات و القنصليات على التدفقات التجارية الثنائية لا يزال كبيرا.

3. Sylvanus Kwaku Afesorgbor, **Economic Diplomacy in Africa : The Impact of Regional Integration Versus Bilateral Diplomacy on Bilateral Trade**, (2016)[1] :

تبحث الورقة عن تأثير أداتان رئيسيتان للدبلوماسية الاقتصادية و المتمثلة في التكامل الإقليمي و الدبلوماسية التجارية على تدفقات الصادرات بين الدول الإفريقية كمتغير تابع و الناتج المحلي الإجمالي، السكان، المسافة، الديمقراطية، الصراع، التاريخ الاستعماري، الانتماء إلى تكتل RTA، التبادل الدبلوماسي، الحدود المشتركة، العملة المشتركة، اللغة المشتركة، المنطقة الجغرافية، اتفاقيات الجات و OMC كمتغيرات مستقلة

[1] Sylvanus Kwaku Afesorgbor, **Economic Diplomacy in Africa : The Impact of Regional Integration Versus Bilateral Diplomacy on Bilateral Trade**, pp 2- 20.

باستخدام نموذج الجاذبية لـ 45 دولة إفريقية خلال الفترة 1980 – 2005. و أظهرت النتائج أن التبادل الدبلوماسي الثنائي أكثر أهمية للصادرات الثنائية بين الدول الإفريقية مقارنة بالتكامل الإقليمي، و أن تأثير التبادل الدبلوماسي المعزز للتجارة أقل وضوحا بين الدول المشاركة بالفعل في الاتفاقية التجارية الإقليمية. وبشكل عام هناك مفاضلة بين التكامل الإقليمي و الدبلوماسية التجارية في تسيير الصادرات، أو أن هناك نقص في التكامل بين أداتي الدبلوماسية الاقتصادية. كما توصل الباحث أن بعض الآثار السياسية بالنسبة لإفريقيا فيما يتعلق بتعزيز التجارة داخل الإقليم إلى تضاؤل الأنشطة الدبلوماسية فيما بينها مثل زيارات الدول وفتح السفارات و القنصليات و يرجع السبب إلى ارتفاع تكاليف إنشاء السفارات و القنصليات للدول الإفريقية، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين أنشطة الكتلة الاقتصادية الإقليمية و أنشطة البعثات الدبلوماسية.

4. Maria Cipollina , Federica Demaria , Filomena Pietrovito, **Determinants of trade : the role of innovation in presence of quality standards**, (2015)[1]

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الابتكار في ظل وجود معايير الجودة على حجم التجارة باستخدام نموذج الجاذبية لعينة تضم 60 دولة مصدرة و 50 دولة مستوردة لمجموعة تضم 26 صناعة تحويلية للفترة 1995 – 2000 بالاعتماد على المتغيرات المستقلة التالية : التواصل، التعريفة الجمركية، براءة الاختراع، اللغة المشتركة، المسافة، معايير الجودة، إجمالي الإنتاج، مؤشر الاستهلاك، على المتغير التابع المتمثل في تدفق التجارة. قسم الباحث الدول إلى ثلاث مجموعات من ناحية تدفق الصادرات هي :

- **المجموعة الأولى** : تدفق الصادرات من اقتصاديات الدخل المتوسط نحو باقي العالم ؛
- **المجوعة الثانية** : تدفق الصادرات من اقتصاديات الدخل المرتفع إلى باقي دول العالم ؛
- **المجموعة الثالثة** : تدفق الصادرات من اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية إلى باقي دول العالم.

أظهرت الدراسة النتائج التالية :

[1] Maria Cipollina , Federica Demaria , Filomena Pietrovito, **Determinants of trade : the role of innovation in presence of quality standards**, pp 1- 22.

- **المجموعة الأولى** : ظهرت النتائج أن مستوى أنتاج البلدان المصدرة واستهلاك البلدان المستوردة معامل ايجابي و كبير. كما تؤثر الحدود المشتركة و اللغة المشتركة تأثيرا ايجابيا وهاما على التجارة، بينما تقلل المسافة و التعريفات الجمركية تدفق التجارة، حيث زيادة التعريفة الجمركية بـ 10 في المائة تقلل الصادرات بـ 0.4 في المائة. معامل براءة الاختراع ايجابي و هام، يعني زيادة عدد براءات الاختراع بـ 10 في المائة يزيد من التجارة بنسبة 0.3 في المائة. و معامل معايير الجودة ايجابي على التجارة لكنه غير مهم، و معامل الارتباط بين الجودة و براءة الاختراع ايجابي لكنه ليس مهم.

- **المجموعة الثانية** : تتوافق آثار متغيرات الجاذبية القياسية مع معادلة الجاذبية النظرية، حيث أظهرت أن براءة الاختراع لديه معامل ايجابي كبير على الصادرات، بينما لا يظهر معامل الجودة تأثيرا هأما رغم أنه ايجابي مما يعني أن براءة الاختراع يساعد القطاعات في الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع على تصدير منتجات عالية الجودة على النحو الذي تقتضيه المعايير التي يفرضها الشريك المستورد.

- **المجموعة الثالثة** : تتوافق آثار متغيرات الجاذبية القياسية مع معادلة الجاذبية النظرية، و هي كما كانت متوقع بحيث تستمر المتغيرات في ممارسة نفس التأثير الايجابي و الهام لبراءة الاختراع، مما يعني أن اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قادرة على الامتثال لمعايير الجودة التي تفرضها الدول المستوردة. وعليه فإن الدول التي تتمتع بدرجة عالية من التنمية تستطيع تقديم منتجات مماثلة من تلك التي تقدمها الدول المتقدمة من حيث الجودة. و كخلاصة أن الدول المصدرة في الأسواق التي تتطلب جودة عالية للمنتجات يكون لديها حافز أكبر للاستثمار في الابتكار من أجل دخول الأسواق الدولية و كسب ميزة تنافسية. كما يرى الباحث أن الامتثال لمعايير الجودة التي تتطلب هي الأخرى براءات اختراع بمثابة تكاليف إضافية إلا أنها لا تقيد التجارة بل يمكنها حتى تعزيزها من خلال تحسين جودة المنتجات و بالتالي اكتسابها ميزة تنافسية للدخول إلى الأسواق الدولية.

5. S.J.V Moons ; Remco Boer ,**Economic diplomacy product characteristics and level of development**, (2014) [1] :

قام S.J.V Moons ; Remco Boer بتحليل ما إذا كان تأثير الشبكة الدبلوماسية على التجارة الخارجية في الدول منخفضة الدخل يختلف عن الدول مرتفعة الدخل بالاعتماد على صادرات 63 دولة على السلع المتجانسة و أخرى غير متجانسة لعام 2006 باستخدام معادلات الجاذبية التي تضم المتغيرات التالية : الصادرات الثنائية للبلدين كمتغير تابع، المسافة، الدخل الوطني للبلدين، حجم السكان، المساحة، أسعار السلع، البعثات الدبلوماسية، اللغة، الحدود المشتركة كمتغيرات مستقلة على دول ذات الدخل المرتفع، ثم على دول ذات الدخل المنخفض. توصل إلى أن :

- للدبلوماسية الاقتصادية تأثير ايجابي قليل في تجارة السلع المتجانسة و تأثير ايجابي كبير في تجارة السلع غير المتجانسة.
- للدبلوماسية الاقتصادية تأثير ايجابي قليل للتجارة بين دول شمال شمال و جنوب جنوب.
- للدبلوماسية الاقتصادية قيمة مضافة أكبر عندما تصدر دول منخفضة الدخل للدول مرتفعة الدخل للسلع غير متجانسة ويكون تأثير أقل في السلع المتجانسة.
- للدبلوماسية الاقتصادية تأثير ايجابي كبير للتجارة بين دول مرتفعة الدخل على دول منخفضة الدخل.

6. Bulent Mira, Ela Atis, Ece Salali ,**An Analysis of International Raisin Trade** : **A Gravity Model Approach**, (2013) [2] :

تهدف الدراسة إلى تحليل نمط تجارة الزبيب الدولي للمصدرين الرئيسيين الستة (شيلي، اليونان، إيران، جنوب إفريقيا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية) والتي تصدر حوالي 90 في المائة من إجمالي الصادرات. بالاعتماد على نموذج الجاذبية للمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، المسافة، عدد السكان، حجم الزبيب

[1] S.J.V Moons ; Remco Boer, **Economic diplomacy product characteristics and level of development**, pp 2- 23.

[2] Bulent Mira, Ela Atis, Ece Salali and others, **An Analysis of International Raisin Trade** : **A Gravity Model Approach**, pp 4- 14.

المصدر، اللغة المشتركة، العملة المشتركة، الجوار، الجزيرة، اتصال بحري، التعاون الاقتصادي) على المتغير التابع صادرات الزبيب للفترة 1999 – 2008. وكانت نتائج البحث كما يلي :

- يزداد استيراد الزبيب مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة بنسبة أعلى مقارنة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة ؛
- المسافة لها تأثير سلبي على تجارة الزبيب، لذا يجب إيجاد أنظمة نقل أكثر ملائمة لتجارة الزبيب مع البلدان البعيدة ؛
- تزداد التجارة الخارجية للزبيب مع زيادة السكان ؛
- يوضح النموذج أن البلدان التي تتحدث نفس اللغة لا تختار بعضها البعض في التجارة الخارجية للزبيب؛
- دول الجوار ليست في علاقة تجارية جيدة في تجارة الزبيب وجاءت عكس التوقعات بسبب التشابه في البيئة المناخية ؛
- كشف النموذج أن العملة المشتركة ليست ميزة في زيادة التجارة الخارجية، كما هو الحال في منطقة اليورو فإن اختلافات القوة الشرائية لليورو عبر دول الاتحاد عيب و ليس ميزة ؛
- تميل الدول ذات الصلة بالبحر و الجزيرة إلى استيراد المزيد من الزبيب، وربما يرجع الأمر إلى انخفاض تكاليف النقل نسبيا عن طريق البحر ؛
- كشف النموذج كذلك أن حجم تجارة الزبيب أقل بين البلدان التي تنضم في نفس التعاون الاقتصادي.

7. Selwyn J.V.Moons , Peter A G van Bergeijk, **A meta – analysis of économic diplomacy and its effect on international économic flows**, (2013)[1] :

يجمع تحليل تلوي بين العديد من الدراسات ذات التصميم المماثل ويبحث في التناسق و التناقض في نتائجها باستعمال 29 دراسة حول موضوع الدبلوماسية الاقتصادية والمتمثلة في السفارات، القنصليات، مكاتب ترويج الاستثمار و التصدير، الزيارات التجارية و الزيارات الحكومية. للفترة 1986 – 2011. تشير النتائج

[1] Selwyn J.V.Moons , Peter A G van Bergeijk, **A meta – analysis of économic diplomacy and its effect on international économic flows**, pp 4- 26.

الانحدار التلوي Meta analysis إلى أن أهمية معامل الدبلوماسية الاقتصادية تكون أكثر وضوحا عندما تستخدم الدراسات السفارات كمتغير توضيحي مقارنة بالدراسات التي تستخدم القنصليات و البعثات التجارية و الزيارات الحكومية و وكالات ترويج الصادرات إذا كان المتغير التابع هو الصادرات.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية السابقة ما بين 2007– 2012

تناولنا في هذا المطلب خمس دراسات أجنبية محصورة ما بين 2007 و 2012 تناولت موضوع التجارة و كانت كما يلي :

1. Huub Ruel, Lennart Zuidema، **The effectiveness of Commercial Diplomacy :A Survey Among Dutch Embassies and Consulates**, (2012)[1] :

تهدف الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية : ما هي العوامل التي يمكن أن تفسر فعالية الدبلوماسية التجارية؟ وللإجابة على ذلك عمد الباحث إلى نموذج الاستبيان و توزيعها على الأشخاص الذين يعملون في مواقع أجنبية هولندية مثل السفارات و القنصليات وقاموا بأنشطة الدبلوماسية التجارية و التي تضم 110 مجيب، حيث يحمل 53 في المائة من أفراد العينة الجنسية الهولندية و الباقي يحملون الجنسيتين الهندية و الصينية. توصل الباحث أن الدبلوماسية التجارية مهمة للبلدان المتقدمة لدعم اقتصادياتها، و أن تهيئة الدبلوماسي للقيام بأعمال تجارية مع الدولة المضيفة لها تأثير ايجابي على جودة الخدمة الدبلوماسية التجارية.

2. Yaghoob Jafari, Mohd Adib Ismail, **Determinants of Trade flows among D8 Countrie : Evidence frome the gravity model**, (2011) [2] :

يهدف البحث إلى تحديد العوامل التي تؤثر على تدفق الصادرات بين الدول الثمانية الإسلامية النامية التي تضم كل من بنغلاديش، مصر، باكستان، اندونيسيا، إيران، ماليزيا، نيجيريا، تركيا باستعمال نموذج الجاذبية

[1] Huub Ruel, Lennart Zuidema, **The effectiveness of Commercial Diplomacy :A Survey Among Dutch Embassies and Consulates**, pp 1- 28.

[2] Yaghoob Jafari, Mohd Adib Ismail, **Determinants of Trade flows among D8 Countrie : Evidence frome the gravity model**, pp 21- 32.

للمتغيرات المستقلة : الناتج المحلي الإجمالي، المسافة، عدد السكان، الحدود المشتركة، سعر الصرف، على المتغير التابع هو الصادرات بين دول المجموعة للفترة 1990- 2007. تظهر النتائج أن تدفقات الصادرات بين دول الأعضاء يتم تحديدها بشكل أساسي من طرف الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، عدد السكان، الحدود المشتركة و المسافة. إذ أن تدفق الصادرات بين الدول الثمانية تحدد بشكل ايجابي من قبل الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، و انخفاض قيمة عملاتهم، و الحدود المشتركة وعليه سيكون من الأفضل للدول زيادة صادراتهم إلى الدول المجاورة داخل المجموعة. و تتأثر الصادرات بشكل سلبي مع المسافة من خلال تكاليف النقل و ارتفاع قيمة عملة المستوردين. بالإضافة إلى ذلك وجد الباحث أن الفرق في الحجم الاقتصادي للدول و الذي يقاس بالاختلافات المطلقة في الناتج المحلي الإجمالي غير ذي أهمية ما يدل على أن الثروة الاقتصادية المماثلة لا تضمن زيادة في الصادرات.

3. Florin Peci, Mario Holzner, **Determinants of Kosovo trade** : **A Gravity model approche**, (2010) [1] :

تحاول هذه الدراسة تحديد و تقدير العوامل التي تؤثر على التدفقات التجارية الثنائية بين كوسوفو و الدول الشريكة التجارية باستخدام معادلة الجاذبية للمتغيرات المستقلة هي : الناتج المحلي الإجمالي، المسافة، اللغة، السكان المهاجرين إلى ألمانيا و سويسرا، اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، مؤشر الفساد على المتغير التابع هو الصادرات والواردات لكوسوفو للفترة 2001 – 2008 لسبع دول من اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الشرقية. وتوصل الباحث إلى أن التواصل الأسري مع المهاجرين من كوسوفو يؤثر إلى حد كبير على الصادرات و الواردات، في حين يبدو أن الفساد و العلاقات غير الرسمية بين الشركات الصغيرة و المتوسطة السائدة في البلد الشريك ليس لها تأثير على واردات كوسوفو، كما أن الاتفاقية التجارية الحرة الإقليمية لها تأثير ايجابي على كل من صادرات و واردات كوسوفو.

[1] Florin Peci, Mario Holzner, **Determinants of Kosovo trade** : **A Gravity model approche**, pp 33- 40.

4. Lama Marquez, Celestino Suarez, Immaculada Martiner, **The role of distance in Gravity Regression** : **Is there Really a Missing Globalisation Puzzle ?**, (2007) [1] :

يهدف هذا البحث إلى التحقق في دور المسافة في نموذج الجاذبية في زمن العولمة و للتأكد من ذلك ضمت العينة 65 دولة خلال الفترة 1980 – 1999 بإدراج البعد الجغرافي (المسافة، الجوار، كونها جزيرة، كونها ساحلية)، المتغيرات الاجتماعية (اتفاقيات التكامل، اللغة المشتركة) ومتغير الابتكار التكنولوجي على التجارة. قسم الباحث دول العينية إلى عينتين حسب مستوى تنميتها الاقتصادية : عينة ذات الدخل المرتفع، وعينة ثانية ذات الدخل المنخفض. حيث توصل إلى أن العوامل الجغرافية و الاجتماعية تؤثر على التجارة لكلا المجموعتين، لكن التأثيرات كانت أكثر وضوحا للدول ذات الدخل المنخفض مقارنة بدول ذات الدخل المرتفع من حيث المسافة و اللغة، أما الابتكار التكنولوجي تأثيراته أعلى على التجارة في اقتصاديات الدول النامية. كما توصل الباحث فيما يتعلق بالمسافة أنها تزداد بمرور الوقت للدول النامية و تنخفض بمرور الوقت في الدول المتقدمة.

5. Andrew K.Rose, **The foreign servie and foreign trade** : **Embassies as export promotion**, (2007) [2] :

يهدف المقال إلى التحقق ما إذا كانت الصادرات في الواقع مرتبطة بشكل منهجي بالتمثيل الدبلوماسي باستخدام نموذج الجاذبية للمتغيرات المستقلة هي : السفارات والقنصليات و البعثات الأجنبية للدولة I في الدولة المضيفة j، المسافة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، اللغة المشتركة، الحدود المشتركة، الدول الساحلية، الدول الجزيرة، المساحة، التاريخ الاستعماري، العملة المشتركة، اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية على المتغير التابع هو الصادرات للفترة 2002- 2003 لعينة تضم 22 مصدرا و 200 وجهة استيراد. توصل الباحث إلى أن الصادرات الثنائية ترتفع بنحو 6 إلى 10 في المائة لكل قنصلية إضافية في الخارج، وأن إنشاء السفارة له تأثير أكبر على الصادرات مقارنة بالقنصليات الإضافية.

[1] Lama Marquez, Celestino Suarez, Immaculada Martiner, **The role of distance in Gravity Regression** : **Is there Really a Missing Globalisation Puzzle?**, pp 1- 19.

[2] Andrew K.Rose, **The foreign servie and foreign trade** : **Embassies as export promotion**, pp 1- 13.

المبحث الثالث : مناقشة و مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

شملت الدراسة على 21 دراسة سابقة منها 12 دراسة أجنبية و ثلاث دراسات عربية و ستة دراسات وطنية. تطرقت كل الدراسات حول موضوع التجارة الخارجية و أهم العوامل التي من شأنها أن تؤثر على حجم التبادل التجاري الدولي. و فيما يلي سنحاول مناقشة الدراسات السابقة التي اطلعت عليها الباحثة و من ثم تبيان أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة المتطرق إليها بموضوع دراستنا.

المطلب الأول : مناقشة الدراسات السابقة

من خلال معاينة الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها للفترة الممتدة 2007- 2019 تبين ما يلي :

- تم الاطلاع على واحد و عشرون دراسة، منها اثنا عشر دراسة أجنبية، ثلاث دراسات عربية و ستة دراسات وطنية جلها اهتمت بقطاع التجارة الخارجية لما له من أهمية على اقتصاد الدولة ؛
- من مجموع الدراسات منها 17 دراسة استخدمت نموذج الجاذبية، من بينها سبع دراسات عربية و وطنية، مما يدل على أهمية هذا النموذج في تفسير حجم تدفقات التجارة الخارجية بين الدول، كما أن هناك دراستان لكل من

Hunb Ruel, Lennart Zuidema (2012) و دراسة القباع بندر بن منصور عبد الرحمان (2019) اللذان اعتمدا على نموذج الاستبيان ؛ ودراسة بن لخضر مُحَمَّد العربي و يعقوب أسماء (2016) الذي اعتمدا على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير حجم التبادل التجاري ؛ و دراسة Selwyn J.V.Moons , Peter A G van Bergeijk (2013) الذي استخدما طريقة Meta analysis.

- توحدت 17 دراسة التي استخدمت نموذج الجاذبية في تفسير الصادرات أو الواردات أو كليهما في المتغيرات المستقلة الأساسية ضمن الدراسة و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للدولتين الشريكتين، المسافة، عدد السكان و هي ما اشتملت عليها دراستنا كذلك، كما اختلفت هذه الدراسات في بعض المتغيرات الأخرى مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الحدود المشتركة، اللغة، التاريخ الاستعماري وغيرها من المتغيرات و ذلك حسب الهدف المرجو من كل دراسة ؛

- من بين الدراسات التي تطرقنا إليها هناك ثمانية دراسات تطرقت إلى تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التجارة الخارجية، منها ستة دراسات أجنبية هي Selwyn Jurre Vincent Moons (2017) ؛ Sylvanus Kwaku Afesorgbor (2016) ؛ Remco Boer, S.J.V Moons (2014) ؛ Selwyn J.V.Moons , Peter A G van Bergeijk (2013) ؛ Hunb Ruel, Lennart Zuidema(2012) ؛ Andrew K.Rose (2007) ؛ و دراسة واحدة عربية لقباع بندر بن منصور عبد الرحمان (2019) ؛ و دراسة واحدة وطنية لابن لخضر مُحَّد العربي، يعقوب أسماء (2016).
- من بين الدراسات التي اطلعت عليها الباحثة وجدت أن الدراسات الأجنبية تطرقت إلى تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على حجم التبادل التجاري بين الدول بشكل أكبر مقارنة بالدراسات العربية و الوطنية ؛
- ارتكزت كل من دراسة باسم حازم البدري، ياسمين سمير عبد الجبوري (2017) و دراسة Bulent Mira and others (2013) على العوامل التي من شأنها أن تؤثر على صادرات منتج واحد ؛
- بالرجوع إلى الدراسات الوطنية نجد أن دراسة لبولعباس مختار (2018) ؛ ستي حميد، البشير عبد الكريم (2016) ؛ كريم خديم (2014) ؛ ابتسام بن يحي (2013) ركزا على حجم التبادل التجاري للجزائر مع شركائها التجاريين، في حين تناول علاوي مُحَّد لحسن (2012) حجم التجارة العربية البينية.

المطلب الثاني : مقارنة دراستنا بالدراسات السابقة

عند اطلاعنا على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا سنحاول التطرق إلى أوجه التشابه و الاختلاف بينها و بين دراستنا على النحو التالي :

1. **أوجه التشابه** : تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة في النقاط التالية :

- تتفق دراستنا من ناحية النموذج المستخدم و المتمثل في معادلة الجاذبية مع الدراسات الأجنبية لكل من Julien ARTHUR , Alisson DRAY (2017)، Selwyn Jurre Vincent Moons (2017)، Sylvanus Kwaku Afesorgbor (2016)، Maria Cipollina , Federica Demaria , Filomena Pietrovit (2015)، S.J.V

(2013) Bulent Mira and others ،(2014) Moons ; Remco Boer ،
Florin Peci, Mario Holzner ،(2011) Yaghoob Jafari, Mohd Adib Ismail
(2010)، Lama Marquez, Celestino Suarez, Immaculada Martiner
(2007)، Andrew K.Rose (2007). و مع الدراسات العربية لباسم حازم البدري، ياسمين سمير عبد الجبوري (2017) ؛ علي مُحَّد العبادلة (2015) ؛ ومع الدراسات الوطنية لبولعباس مختار (2018) ؛ ستي حميد، البشير عبد الكريم (2016) ؛ كريم خديم (2014)، ابتسام بن يحي (2013) ؛ علاوي مُحَّد لحسن (2012) ؛

- تتشابه دراستنا من ناحية المتغير التابع و المتمثل في الصادرات مع أغلب الدراسات ؛
- تتطابق دراستنا مع معظم الدراسات التي استخدمت نموذج الجاذبية في المتغيرات المفسرة الأساسية و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة و المستوردة، المسافة و عدد السكان ؛
- تتفق دراستنا مع دراسة Selwyn Jurre Vincent Moons (2017)، دراسة Sylvanus Kwaku Afesorgbor (2016)، S.J.V Moons ; Remco Boer (2014)، دراسة Hunb Ruel, Selwyn J.V.Moons , Peter A G van Bergeijk (2013)، دراسة Lennart Zuidema(2012)، دراسة Andrew K.Rose (2007)، دراسة القباع بندر بن منصور عبد الرحمان (2019) حول التمثيل الدبلوماسي ؛

2. **أوجه الاختلاف** : في حين تختلف دراستنا مع الدراسات السابقة في :

- من ناحية النموذج يختلف بحثنا مع دراسة Selwyn J.V.Moons , Peter A G van Bergeijk (2013) ؛ Lennart Zuidem (2012) ؛ القباع بندر بن منصور عبد الرحمان (2019) ؛ بن لخضر مُحَّد العربي و يعقوب أسماء (2016) ؛
- تختلف دراستنا مع دراسة علاوي مُحَّد لحسن (2012) ؛ كريم خديم (2014) من ناحية الإطار المكاني للدراسة، فقد خصت دراستنا صادرات الجزائر فقط ؛

- تختلف دراستنا مع الدراسات السابقة في المتغيرات المستقلة الأخرى غير المتغيرات المستقلة الأساسية لمعادلة الجاذبية ؛
- هناك اختلاف بين بحثنا و الدراسات السابقة في فترة و عينة الدراسة.

الخلاصة :

تطرقنا في هذا الفصل إلى 21 دراسة وطنية و عربية و أجنبية محصورة ما بين 2007 و 2018، ركزت معظم الدراسات التي تطرقنا إليها على العوامل التي من شأنها أن تأثر في تدفقات الصادرات و الواردات بين الدول باستخدام نموذج الجاذبية لما له من أهمية في تفسير تأثير تلك العوامل على التجارة الخارجية، كما لاحظنا غزارة الدراسات الأجنبية التي تطرقت لتأثير التمثيل الدبلوماسي على الصادرات مقابل نذرتها في الدول العربية عموما و الجزائر خصوصا.

من خلال ما سبق فإن دراستنا و التي تعتبر امتداد للدراسات السابقة تتميز بـ :

- يهدف بحثنا في البداية إلى تسليط الضوء على مختلف الاتفاقيات الثنائية، الإقليمية و متعددة الأطراف التي عقدتها الجزائر في إطار الدبلوماسية الاقتصادية منذ حصولها على الاستقلال و رغبتها في تنمية اقتصادها ؛
- تسعى الدراسة إلى تبيان أثر التمثيل الدبلوماسي على الصادرات في الجزائر باستخدام نموذج الجاذبية و هذا ما لم تتطرق إليه الدراسات الوطنية ؛
- تعمقت دراستنا حول تأثير التمثيل الدبلوماسي على الصادرات الإجمالية ثم على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ؛
- فرقت دراستنا تأثير التمثيل الدبلوماسي على الصادرات الإجمالية و على الصادرات خارج المحروقات مع دول العينة وفق المخطط التالي :

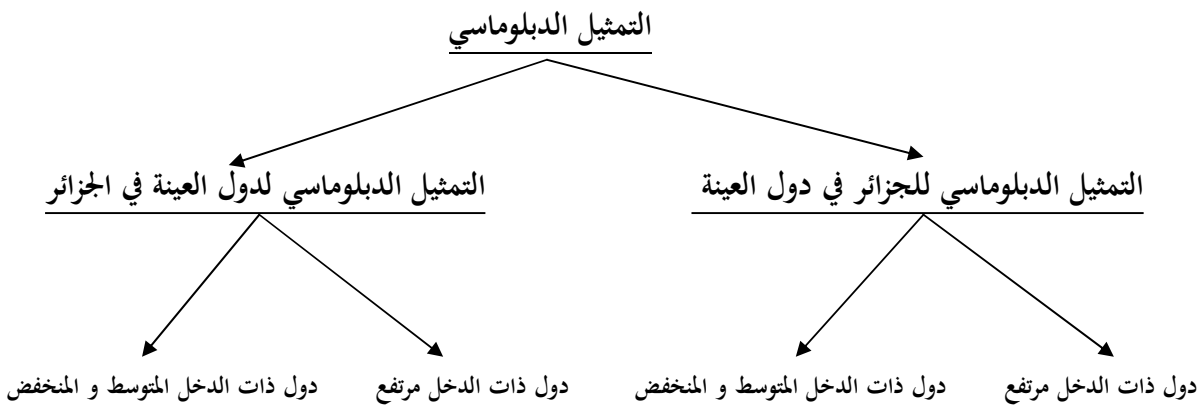

الفصل الثالث

تطور صادرات الجزائر وفقا لمسار دبلوماسيتها الاقتصادية

تمهيد :

أول ما فكرت به الجزائر بعد حصولها على الاستقلال هو النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث رأت في ذلك الوقت أن تقييد التجارة الخارجية هو الحل لحماية القاعدة الصناعية التي كانت طور الانجاز من خلال المخططات التنموية، و من أجل تحقيق ذلك لجأت الجزائر لعقد بعض الاتفاقيات تمثلت بالأساس مع الجانب الروسي في مجال الصناعات الثقيلة، ومع المجموعة الأوروبية بخصوص منح بعض التفضيلات الجمركية لصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

لكن مع مرور الوقت عرف الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و الميزان التجاري بصفة خاصة عجزا كبيرا بسبب ضعف مردودية المخططات التنموية، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد و نقص إيرادات صادرات التي تعتمد على قطاع المحروقات التي تعرف أسعارها تقلبات مستمرة. مما جعل الجزائر تفكر مرة أخرى في ضرورة توسيع دبلوماسيتها الاقتصادية مع مختلف دول العالم و المنظمات الاقتصادية الدولية بعقد عدة اتفاقيات خاصة في المجال التجاري و الاستثماري رغبة منها في تعزيز التجارة الخارجية بصفة عامة وترقية الصادرات بصفة خاصة.

لذا سنتعرف خلال هذا الفصل إلى مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر وكذا إلى تطور الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال (1962- 2019)

المبحث الثاني : تطور الصادرات في إطار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال (1962- 2018)

المبحث الأول : مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال (1962– 2019)

اعتمدت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على عدة مستويات من أجل عقد الاتفاقيات التي من شأنها أن تحسن من قطاع التجارة الخارجية. فلجأت للدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة التجارة العالمية، كما استغلت الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية و الثنائية في إبرام اتفاقياتها التجارية و التي سنحاول أن نفصلها فيها نوعا ما في يلي.

المطلب الأول : الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية للجزائر

بعد حصول الجزائر على استقلالها ورغبتها في بناء و تطوير اقتصادها عمدت إلى عقد عدة اتفاقيات على المستوى الإقليمي في المجال الاقتصادي مع كل من الاتحاد الأوروبي و الاتحاد المغاربي و السوق العربية المشتركة و الاتحاد الإفريقي.

1. **الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إطار الشراكة الأوروجزائرية** : قبل أن تعقد الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عقدت قبلها اتفاق التعاون بين كل من الجزائر و المجموعة الأوروبية سنة 1976 و الذي تضمن عدة جوانب نركز على جانبين هما:

1.1 **الجانب التجاري** : و الذي تضمن مبدأ حرية ولوج السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري، واستثنى الفلين و النفط المكرر إلى غاية عام1980، و أن دخول هذه المواد إلى السوق الأوروبية سيتم بالإعفاء من الحقوق الجمركية[1]. و على الجزائر أن تمنح المجموعة الأوربية معاملة الأولى بالرعاية[2]، كما تعمل كل من الجزائر و المجموعة الأوربية على عدم استخدام إغراق السوق و عدم التمييز بين السلع و الشركات و المؤسسات. و بصفة عامة تركزت أهداف الإجراءات التجارية المتضمنة في هذا الاتفاق على ضرورة تطوير المبادلات بين الجزائر و السوق

[1] فتح الله لعلو، **المشروع المغاربي و الشراكة الأورو–متوسطية**، ص 156-157.

[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **جامعة الدول العربية دراسة تقويم أثر اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة الأوروبية**، ص 55.

الأوروبية مع ضمان توازن حقيقي للمبادلات التجارية ؛ تسريع عملية نمو التجارة الجزائرية ؛ تحسين دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.

2.1 **الجانب المالي** : تم التوقيع على أربع بروتوكولات مالية بين الجزائر و الاتحاد الأوربي كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 1.3: توزيع مبالغ البروتوكولات الأربعة في إطار التعاون المالي للجزائر للفترة 1978-1996

الوحدة : مليون إيكو

البروتوكولات المساعدات	البروتوكول الأول 1981/1978	البروتوكول الثاني 1986/1982	البروتوكول الثالث 1991/1987	البروتوكول الرابع 1996/1992
هبات	25	28	56	142
قروض	89	123	183	208
المجموع	114	151	239	350

المصدر :- عمورة جمال، **دراسة تحليلية و تقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورمتوسطية**، ص 181.

-رشيدة شامي، **المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر**، ص 123.

-Commission européenne , **Union européenne-Maghreb 25 ans de coopération 1976-2001**, p p 6-8.

صرف من البروتوكول الأول ما قيمته 70 مليون إيكو استغلت في أنجاز أغلب المشاريع المتعلقة بالقطاع الزراعي، و صرف من البروتوكول الثاني ما قيمته 107 مليون إيكو تم استغلاله في مشروعين خاصين بالقطاع الزراعي، و صرف من البروتوكول الثالث مبلغ 181مليون إيكو استغل منه ما يعادل 98.9 في المائة حيث استفاد منها القطاع الزراعي بحوالي 39 في المائة وجهت للهياكل و المنشآت القاعدية الفلاحية، أما البروتوكول الرابع المقدر بمبلغ 350 مليون إيكو و هو على شكل منحة لا تسترجع غير أن ذلك المبلغ لم يستغل و بالتالي فإن المشروع واجه عراقيل و مشاكل بيروقراطية.

وقبل التطرق لمشروع اتفاق الشراكة الجزائرية – الأوروبية حول إقامة منطقة للتبادل الحر، شدد المفاوضون الجزائريون على أن تكون هذه المنطقة وسيلة للتنمية وليست غاية في حد ذاتها، ومن مطالب المفاوضين الجزائريين هي[1] :

- ضرورة تقليص الفارق بين المستويين الأوروبي و الجزائري، ذلك برد الاعتبار للنسيج الصناعي وعدم الاكتفاء بفتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية ؛
- ضرورة بناء اقتصاد الجزائر بتشجيع الاستثمار وتسهيل تنقل الأموال والخدمات والأشخاص ؛
- حرصت الجزائر ضرورة الحصول على مساعدات من طرف الاتحاد الأوروبي من أجل تسهيل استخدام التكنولوجيا و رسكلة الديون ؛
- حرصت الجزائر على مطالبة الاتحاد الأوروبي بتقديم تعويض مالي يساهم في دعم الخزينة من جراء التقليص الضريبي ؛
- و بالنظر لخصوصية القطاع الزراعي والصيد البحري، طالبت الجزائر بضرورة تسهيل دخول السلع الزراعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية ؛
- أما بالنسبة للواردات طالبت الجزائر بعدم تقليص التعريفات الجمركية على المنتجات الأوروبية المستورد إلا بعد مرور خمس سنوات، وبالتالي التفاوض بخصوص هذه المنتجات لا يكون إلا بعد نهاية المرحلة الانتقالية ؛
- طالبت الجزائر الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات استعجاليه تحد من تفاقم الأزمة المالية في البلاد على أساس أن إنشاء منطقة للتبادل الحر لن يأتي إلا بتحقيق التنمية و القضاء على مصادر العنف في الجزائر.

دخلت الجزائر في المفاوضات بشكل فريق عمل لدراسة المشروع في ديسمبر 1993 ، وكان أول لقاء مع الوفد الأوروبي في 18 جوان 1994 في الجزائر، حيث كرس هذا اللقاء أساسا لتبادل وجهات النظر حول الخطوط العريضة للاتفاق المقبل. وبعد ذلك تم الاتفاق على إنشاء ورشات عمل حسب كل موضوع، حيث

[1] Heba Handoussa, Jean louis Rriffers, **Le partenariat euro-mediterranée à l an 2000**, p p 67-71.

سمحت هذه الورشات بتبادل المعلومات ودراسة آفاق تطوير العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، لتشمل الفترة ما بين 1994-1996 أربع جولات عقدت بالتناوب بين الجزائر و بروكسل كمرحلة تمهيدية، كما تم الإعلان عن اتفاق برشلونة التي لعبت الجزائر فيه دورا فعالا[1]. لتنطلق بعدها الجزائر في مفاوضات معمقة و جادة مع الاتحاد الأوروبي يومي 4-5 مارس 1997 ببروكسل، وبعد 17 جولة من المفاوضات تم توقيع اتفاق الشراكة سنة 2002 على أن يدخل حيز التنفيذ سنة 2005. والذي تضمن 110 مادة مقسمة إلى 9 مجالات و 6 ملاحق و 7 بروتكولات[2].

استفادت الجزائر من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة و التعاون "ميدا" بمساعدات مالية للفترة (1996 – 2006) ؛ قسم هذا البرنامج الى ميدا 1 للفترة 1996 – 2000 والذي خصص فيه للجزائر مبلغ بـ 194.2 مليون أورو، استفادت الجزائر بمبلغ قدره 30.4 مليون أورو بنسبة 15.6 بالمائة، أما برنامج ميدا 2 للفترة 2000 – 2006 خصص للجزائر مبلغ 232.8 مليون أورو، تحصلت منه على نسبة 32.1 بالمائة بقيمة 74.7 مليون أورو، تعتبر المبالغ التي استغلتها الجزائر في هذا الصدد جد ضئيلة بالمقارنة الى حجم البرامج المسطرة[3].

بعد مرور خمس سنوات من تطبيق اتفاق الشراكة أظهرت المعاينة أن الأهداف المتوخاة منها لا تزال بعيدة عن تحقيق النتائج المرجوة لذا تقدمت الجزائر بطلب رسمي يوم 15 جوان 2010 لمراجعة مدة التفكيك الجمركي و الذي دام لسنتين بعقد 8 دورات من المفاوضات ليتفق الطرفان على [4]:

- إلغاء 25 تعريفة جمركية ممنوحة للاتحاد الأوروبي من المواد الزراعية ؛
- إلغاء التفضيلات الجمركية على مادتين غذائيتين ممنوحة للاتحاد الأوروبي ؛
- إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي ؛

[1] M.Belattaf, B.Arhab, **Le partenariat Euro-Med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE**, p p 14-15.

[2] علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، ص 33.

[3] بلال شيخي، المهدي حجاج، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المأمول و الواقع**، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 6 و 7 ديسمبر 2017.

[4] وزير التجارة، **يوم تحسيسي و إعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي**، ص ص 2-4.

- تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي.
- الاستفادة من إعادة تطبيق الجزئي للحقوق الجمركية على المواد الجد حساسة للمنتجات نصف المصنعة ؛
- الاستفادة من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية لـ 185 بند جمركي للمنتجات نصف المصنعة لفترة إضافية مدتها سنتين ؛
- الاستفادة من مهلة إضافة المقدرة بأربع سنوات للوصول إلى نسبة صفر بالمائة في سنة 2016 عوضا عن 2012 بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة.
- أما المنتجات تامة الصنع فقد تم اعتماد هيكل جديد للتفكيك الجمركي مع منح ثلاث سنوات إضافية للوصول إلى تفكيك جمركي بنسبة صفر بالمائة أي موعد 2020 عوضا عن 2017.

و من المفترض أن يدخل اتفاق منطقة التجارة الحرة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2020، غير أن الاعتراضات الشديدة من طرف الخبراء الاقتصاديين و رجال الأعمال في الجزائر يحد من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ في موعده المحدد. حيث وجه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في بداية شهر أوت 2020 تعليمات إلى وزير التجارة كمال رزيق بمراجعة اتفاق الشراكة الذي انقضى من عمره 15 سنة و التي تضررت منه الجزائر كثيرا بسبب فشل المفاوض الجزائري في ضبط الإجراءات الجمركية و الجبائية. كما وعد رئيس الوزراء عبد العزيز جراد بإعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية و التجارية مع الاتحاد الأوروبي التي لا تخدم مصالح البلاد و إعادة توجيه الجهاز الدبلوماسي لخدمة المصالح الاقتصادية للبلد[1].

2. **الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر مع دول الاتحاد المغاربي** : رغم وقوع الجزائر تحت وطأة الحرب لم يمنعها من حضور مؤتمر المغرب العربي الذي أنعقد سنة 1958 بحضور كل من المغرب و تونس المستقلتان و حزب جبهة التحرير الوطني. وبعد الاستقلال أنشئ المجلس الاستشاري المغاربي الدائم سنة 1964 بين الجزائر و المغرب و تونس ثم التحقت ليبيا و موريتانيا كانت من أهدافه[2] :

[1] محمد مسلم، **اصرار رسمي جزائري على مراجعة اتفاق الشراكة**، جريدة الشروق أون لاين، على الموقع https://www.echoroukonline.com/إصرار-رسمي-جزائري-على-مراجعة-اتفاق-الش/، بتاريخ 2020/08/17.

[2] عبد النور بن عنتر، **الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض و الواقع**، على الموقع www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa، بتاريخ 2020/04/09.

- تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية ؛
- ضمان حرية تنقل البضائع الصناعية ؛
- تنسيق السياسات لمواجهة الشركاء التجاريين لاسيما السوق الأوروبية المشتركة.

وبعد عدة محاولات واتفاقيات أنشأ اتحاد المغرب العربي سنة 1989 حيث كان يهدف إلى تحقيق تنمية صناعية وزراعية وتجارية بإنشاء مشروعات مشتركة من شأنها أن تعزز التبادل التجاري، كما تم إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتاريخ 10 مارس 1991[1]. كما جاءت توصياته مؤكدة على إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر قبل 1992، ثم إنشاء الاتحاد الجمركي قبل 1995، ثم إنشاء سوق مغربية مشتركة سنة 2000.

3. **الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر مع الدول الاتحاد الإفريقي** : اتفقت الجزائر مع كل من جنوب إفريقيا، أثيوبيا، مالي، لموزنبيق، النيجر، نيجيريا ما بين 1998 و 2015 على تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة و ترقية و الحماية الاستثمارات المتبادلة [2]. وما توج تلك الاتفاقيات هو اقتناع الجزائر بما تحمله القارة السمراء من إمكانيات مادية وبشرية، ففي عام 2013، أعلنت الجزائر إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار على 14 دولة الأقل نموا في الاتحاد الإفريقي، بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في العام 1963، والتي تحولت في عام 1999 إلى الاتحاد الإفريقي، ومسّ القرار كلا من بنين، وبوركينافاسو، والكونغو، وإثيوبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وموريتانيا، ومالي، وموزمبيق، والنيجر، و ساوتومي و برانسيبي، والسنغال، والسيشل، وتنزانيا[3].

تتجه الجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى و الساحل بالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه مساهم فعال في خلق الثروة و تنمية الصادرات خارج المحروقات. وعليه

[1] قسم البحوث و الدراسات، **اتحاد المغرب العربي : الأهداف و الهيكل التنظيمي**، على الموقع www.aljazeera.net/hom/print ، بتاريخ 2019/02/05.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **اتفاقات واتفاقيات**، على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions، بتاريخ 2019/02/05.

[3] عاطف قدادرة، **خطوات جزائرية للعودة إلى حضن القارة السمراء**، على الموقع https://www.independentarabia.com/node/62281 ، بتاريخ 2020/04/08.

صادقت الجزائر يوم 15 ديسمبر 2019 على الانضمام إلى منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية والتي ستدخل حيز التنفيذ شهر ماي 2020[1]، التي تهدف إلى تشجيع التجارة بين دول القارة وجذب مستثمرين لإخراج القارة من دورها التقليدي والمتمثل في استخراج المواد الأولية، كما كشف الوزير صبري بوقادوم "أن الشبكة الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر ستلعب "دورها كاملا" في مرافقة الديناميكية التجارية والصناعية للبلاد، لاسيما تشجيع الصادرات خارج المحروقات نحو إفريقيا". لذلك يُتوقع أن تجسد الجزائر حضوراً أكبر في المنتديات الاقتصادية في إفريقيا[2].

4. **الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إطار السوق العربية المشتركة** : وقعت الجزائر على اتفاقية تسهيل و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 223 في أوت 2004 ؛ كما تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008 بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة بين الجزائر و البلدان العربية الأعضاء من خلال الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتدءا من 01 جانفي2009 [3].

المطلب الثاني : الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر مع بعض دول الاجنبية و العربية

عقدت الجزائر منذ استقلالها لغاية اليوم عدة اتفاقيات في إطار الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية في مجال الاستثمار والتجارة نذكر أهمها :

1. **روسيا** :

ما أن حصلت الجزائر على استقلالها فكانت روسيا أول دولة في العالم تقيم علاقات دبلوماسية مع الجزائر المستقلة. فبدأ التعاون التجاري والاقتصادي بينهما منذ الستينات حين أقرضت روسيا مبلغ 2 مليار دولار للجزائر من أجل التنمية الاقتصادية ؛ كما قدمت لها مساعدات كبيرة لإنشاء قاعدة صناعية وطنية وتطوير

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر تصادق رسميا باكرا على انضمامها لمنطقة التبادل الحر الإفريقية**، على الموقع www.aps.dz/ar/economie/81173-2019-12-15-15-07-22، بتاريخ 2020/04/07.

[2] عاطف قدادرة، مرجع سبق ذكره.

[3] وزارة التجارة، **منطقة التبادل العربي الحر**، على الموقع https://www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange ، بتاريخ 2019/02/23.

الاقتصاد منها مصنعا الحديد و الصلب و محطة الكهروحرارية وخط أنابيب الغاز وسد بني زيد. كما وقعا عام 2001 اتفاق شراكة بين شركة غاز بروم الروسية و شركة سوناطراك الجزائري ؛ كما شطبت روسيا ديونها الكبيرة على الجزائر والبالغة 4.7 مليار دولار شرط توقيع على صفقة لشراء السلاح الروسي بقيمة 7.5 مليار دولار[1].

2. **الصين** :

لم تكن العلاقات الجزائرية الصينية وليدة اللحظة بل تعتبر الصين من أهم الدول التي تتعامل معها الجزائر في مجال التجارة الخارجية و الاستثمار من خلال عقد عدة اتفاقيات التي من شأنها أن تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للجزائر، إذ تعتبر الممول الأول للجزائر بقيمة 8.2 مليار دولار سنة 2014، غير أن الجزائر تتطلع إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بينها وبين الصين ومنح مضمون للشراكة بحيث لا تقتصر على الجانب التجاري فقط، و أنما الاستفادة من تحويل التكنولوجيا والاستثمارات الصينية بغية تحفيزها على الإنتاج في الجزائر لتلبية حاجيات السوق الداخلية واكتساح الأسواق الخارجية [2]. حيث تمكنت الجزائر في إطار الشراكة الجزائرية الصينية من بناء مصفاة لتكرير البترول في أدرار بالإضافة عن وجود 6 مصافي أخرى في دور الانجاز ستمكنها من خفض فاتورة استيراد البنزين الذي يثقل كاهل الجزائر [3]وذلك بموجب الاتفاق الموقع عليه من كلا الطرفين حول تشجيع الاستثمارات وحمايتها في 25 نوفمبر 2002.[4] كما يذكر هناك حوالي 790 مؤسسة صينية تنشط في الجزائر[5].

3. **تركيا** :

تربط الجزائر و تركيا اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة الموقع عليها سنة 1994 [6]؛ كما وقعتا سنة 2006 على معاهدة صداقة و تعاون ساهمت في رفع حجم التبادل التجاري و رفع نسبة الاستثمارات التي بلغت 797 شركة تركية تنشط في جميع الميادين لعلى من أهمها مصنع "طيال" للنسيج

[1] ليونيد ألكسندروفيش، **علاقات روسيا و الجزائر تؤرق الآخرين**، على الموقع www.albayan.ae/opinions/2006-09-22-1.871057 ، بتاريخ 2019/01/29.

[2] الإذاعة الجزائرية، **العلاقات الجزائرية الصينية : نحو إقامة علاقة رابح–رابح وتجاوز العلاقة التجارية المحضة**، على الموقع www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150427/38461 ، بتاريخ 2019/02/04.

[3] رفيقة معريش، **الصين تهيمن على الاستثمارات في الجزائر**، على الموقع www.eldjazzaironline.net ، بتاريخ 2019/01/28.

[4] وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر**، على الموقع www.andi.dz ، بتاريخ 2019/02/05.

[5] الإذاعة الجزائرية، **العلاقات الجزائرية الصينية**، مرجع سبق ذكره.

[6] الأمانة العامة للحكومة، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، ص 5 .

باستثمار يقدر بـ 1.5 مليار دولار والذي سينتهي أنجازه بكامل مراحله لغاية سنة 2020، ومصنعا للحديد و الصلب بتكلفة تفوق 750 مليون دولار وذلك في سنة 2013 لتصل مجمل الاستثمارات التركية في الجزائر إلى 3 مليار دولار سنة 2017 وأنهم عازمون رفعها لتبلغ إلى 6 مليارات دولار في 2020 .كما دعا الرئيس التركي إلى ضرورة تعزيز المبادلات التجارية بين البلدين لرفعها من 4.5 مليار دولار سنة 2013 إلى10 مليار دولار في أقرب الآجال بإزالة كافة الحواجز المعرقلة للتجارة[1].

4. **الاتفاقيات الثنائية للجزائر مع بعض الدول من القارة الأمريكية** :

وقعت الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية و الأرجنتين اتفاقية ترقية وتشجيع الاستثمار وذلك على التوالي في 1990/10/17 و 2001/11/13. ومع كندا في 2000/11/19 وتضمن الاتفاق تجنب الازدواج الضريبي والتهرب الجبائي[2].

5. **الاتفاقيات الثنائية للجزائر مع بعض الدول الأجنبية الأخرى** :

كما كانت هناك اتفاقيات بين الجزائر و كل من أوكرانيا، صربيا، و سويسرا على التوالي بتاريخ 2004، 2005، 2013 على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي وترقية وحماية الاستثمارات[3] ؛ و وقعت الجزائر مع كل من كوريا، إندونيسيا، إيران، ماليزيا، طاجاكستان، ما بين السنوات 1994 و 2017 على اتفاقيات تضمنت ترقية و حماية الاستثمارات[4].

6. **الاتفاقيات الثنائية للجزائر مع بعض الدول العربية** : كانت هناك العديد من الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و الدول العربية، لذا سنحاول نذكر بعض الاتفاقيات على سبيل المثال لا للحصر كما يلي:

- **اتفاقيات ثنائية بين الجزائر و تونس** : وقعت الجزائر مع تونس عدة اتفاقيات في المجال الاقتصادي نذكر منها[5]: اتفاقية تكوين لجنة حكومية مختلطة للتعاون الاقتصادي و الثقافي و العلمي و الفني سنة1970 ؛ اتفاقية التعاون في ميدان البترول الموقعة سنة 1970 ؛ اتفاقية متعلقة بالمخالفات

[1] **تركيا والجزائر.. أردوغان يتوج صداقة عمرها 5 قرون**، على الموقع www.turkpress.co/node/46040 ، بتاريخ 2019/02/16.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **اتفاقات واتفاقيات**، مرجع سبق ذكره.

[3] نفس المرجع السابق.

[4] نفسه.

[5] سفارة الجزائر بتونس، **العلاقات الاقتصادية**، نقلا من الموقع www.ambdz.tn، بتاريخ 2020/04/09.

الجمركية الموقعة سنة 1981 ؛ اتفاق الإطار الجديد للتعاون الصناعي سنة 2001 ؛ اتفاق حول تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة الموقعة سنة 2006 ؛ الاتفاق التجاري التفضيلي الموقع سنة 2008 ؛ المرسوم الرئاسي الذي تضمن البروتوكول رقم 1 للاتفاق التجاري التفاضلي الصادر سنة 2013.

- **اتفاقيات ثنائية بين الجزائر و المغرب** : تتسم العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و المغرب بالفتور بسبب الخلافات الحدودية، و رغم انتمائهما إلى اتحاد المغرب العربي، الشيء الوحيد الذي يربط بينهما هو أنبوب الغاز الذي يربط بين الجزائر و اسبانيا عبر المغرب.
- **اتفاقيات ثنائية بين الجزائر و ليبيا** : تمتد العلاقات الجزائرية الليبية من راحل اتفاقيات إنشاء اتحاد المغرب العربي، ولعلى آخرها هو تفعيل دور مجلس رجال الأعمال المشترك الذي انعقد يوم 28 جانفي 2020 الذي ضم حوالي 300 تعامل اقتصادي من الجانبين الجزائري و الليبي، كما تحرص الجزائر على رفع كل العوائق من أجل تشجيع المبادلات بين الجزائر و ليبيا في إطار منطقة مشتركة للتبادل الحر حسب ما أفاد به وزير التجارة كمال رزيق مضيفا بضرورة استحداث معارض اقتصادية دائمة للمنتجات المحلية بهدف إعطاء ديناميكية كبيرة للتبادل التجاري بين الجزائر و ليبيا[1].
- **اتفاقيات ثنائية بين الجزائر و موريتانيا** : لم تكن علاقة الجزائر و موريتانيا وليدة اللحظة، ويعود الفضل لاتحاد المغرب العربي الذي جمع بينهما قبل اليوم رغم أنها تميزت بالفتور هي الأخرى. لكن سنة 2018 أين فتح العبر الحدودي الذي شكل دافعا حاسما لصادرات الجزائرية نحو موريتانيا. ومن أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين قام وفد جزائري يتكون من 38 رجل أعمال و ممثلين عن شركات خاصة وعامة بزيارة إلى موريتانيا بين 26 و 30 جانفي 2019 من أجل إجراء

[1] الإذاعة الجزائرية، **رزيق: رفع كل العوائق لتعزيز التعاون و الشراكة الثنائية الجزائرية– الليبية**، نقلا من الموقع www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200128/188947html، بتاريخ 2020/04/09.

اتصالات لبلوغ أسواق المنطقة و التي سمحت بتوقيع العديد من عقود التموين و التخزين من طرف الجانبين[1].

- **اتفاقيات ثنائية بين الجزائر و مصر** : كانت هناك العديد من اللقاءات و الاتفاقات بين البلدين، فكان آخر اتفاق بين الطرفين في 09 جانفي 2020 من أجل تعزيز التعاون في شتى المجالات السياسية، الثقافية، الأمنية و الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك اجتماعات اللجنة العليا المشتركة الجزائرية المصرية التي تنعقد بالتناوب بين الجزائر و مصر من أجل تعزيز الاستثمارات المتبادلة و تنمية الصادرات.
- **اتفاقيات ثنائية بين الجزائر و السعودية** : خلال السنوات الماضية كانت هناك زيارات مكثفة لكبار المسؤولين في البلدين، كما احتضنت الجزائر أشغال الدورة 13 للجنة المشتركة الجزائرية السعودية في شهر أفريل 2018 والتي تضمنت العديد من القضايا خاصة القضايا الاقتصادية، كما زار ولي العهد السعودي الجزائر في ديسمبر 2018 توجت بالاتفاق على زيادة تدفق الاستثمارات السعودية نحو الجزائر، كما كان آخر زيارة بين البلدين لرئيس الجمهورية الجزائرية يوم 26 فيفري 2020 من أجل إعطاء ديناميكية جديدة للتعاون الثنائي و فتح آفاق واعدة للشراكة ورفع حجم التبادل التجاري بين البلدين[2].
- **اتفاقيات ثنائية بين الجزائر و الأردن** : تعقد كل من الجزائر و الأردن اجتماعات اللجنة الجزائرية الأردنية المشتركة في دورتها الثامنة بالجزائر من أجل البحث في تفعيل الاتفاقية التجارية الثنائية الموقعة بين البلدين سنة 1997 و العمل على تعديلها، بالإضافة إلى إيجاد الحلول للصعوبات التي تواجه حركة التبادل التجاري بين البلدين[3].

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **العلاقات الجزائرية الموريتانية تعرف حيوية كبيرة**، نقلا من الموقع www.aps.dz/ar/economie/67372-48-55-15-20-02-2019، بتاريخ 2020/04/09.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر/ السعودية:ديناميكية جديدة و آفاق واعدة لتعزيز التعاون الثنائي**، نقلا من الموقع www.aps.dz/ar/algerie/84326-2020-02-26-09-16-15، بتاريخ 2020/04/09.

[3] جريد الرأي، **اللجنة الأردنية الجزائرية المشتركة تبدأ أعمالها غدا**، نقلا من الموقع www.alrai.com/article/10421033 ، بتاريخ 2020/01/09.

المطلب الثالث : الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر مع الهيئات الاقتصادية الدولية

بعد أزمة النفط و أزمة الديون سنة 1986 لجأت الجزائر إلى عقد عدة اتفاقيات متعددة الأطراف مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من أجل إجراء تعديلات هيكلية على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى محاولات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من مزايا تحرير التجارة الدولية.

1. اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي :

وجدت السلطات التي حكمت البلاد بعد أحداث أكتوبر 1988 عجز في الميزانية بنسبة 1.8 في المائة، ومعدل خدمة الدين 78في المائة، حجم الدين الخارجي بلغ 26.1 مليار دولار، الاحتياطات الرسمية 0.9 مليار دولار، معدل البطالة 18.1في المائة مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي وتطلب أقساط أخرى ؛ لذا أرسل وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي خطاب نوايا سنة 1989 الذي تضمن ما يلي " **المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف**"[1].

1.1 اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989-1990 : يعتبر أول اتفاق قصير المدى أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي حيث تحصلت الجزائر على مبلغ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة كما استفادت من تمويل تسهيلي تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقابل تطبيق كل شروطه و المتمثل في عدة نقاط نذكر منها[2] :

- منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص، ورفع الدعم تدريجيا على السلع و الخدمات، وفتح المجال للمؤسسات الخاصة و الأجنبية في ممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية ؛
- الحد من الإصدار النقدي و العمل على جلب الادخار ؛
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق قوانين جزائرية.

[1] بظاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، ص ص 181-182.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)**، ص ص 130-131.

2.1 اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991-1992 : جاء الاتفاق الثاني بعد عدم كفاية المبلغ المقدم في الاتفاق الأول، حيث قدم الصندوق مبلغ قدره 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة إلى أربعة أقساط مقابل الشروط التالية[1] :

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري ليصل إلى 22.5 دج مقابل واحد دولار سنة 1991 بعدما كان يصل فقط إلى 6.73 دج مقابل واحد دولار ؛
- تحرير أسعار كل السلع والخدمات ؛
- العمل على تهيئة المناخ الاستثماري من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية ؛
- العمل على إصلاح المنظومة المالية و النظام الضريبي و الجمركي ؛
- مواصلة عملية تحرير التجارة الخارجية وكذا الداخلية.

سحبت الجزائر الأقساط الثلاثة بقيمة 225 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أما القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم التزام الجزائر بمحتوي الاتفاق[2].

3.1 اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 1994-1995 : تضمن الاتفاق الإجراءات التالية [3] :

- رفع الدعم وترك قوى السوق هي المحدد الرئيسي للأسعار ؛
- تخفيض قيمة الدينار ليصل إلى 36 دج مقابل واحد دولار ؛
- العمل على تحرير التجارة الخارجية.

بالإضافة إلى اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي أبرمت الجزائر اتفاقيتين مع نادي باريس ونادي لندن من أجل إعادة جدولة ديونها.

من ذلك الوقت إلى يومنا هذا لا يزال صندوق النقد الدولي يجتمع سنويا مع الوفد الجزائري من أجل مناقشة الأوضاع الاقتصادية، حيث استقبل وزير التجارة كمال رزيق وفدا عن صندوق النقد الدولي في إطار

[1] انظر إلى : - نفس المرجع السابق، ص ص 131-132.
-بظاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2] Ahmed Ben Bitour, **L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, p 77.

[3] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي – إشارة حالة الجزائر–**، ص ص 202-205.

البعثات الدورية لخبراء الصندوق وذلك يوم 22 فيفري 2020 بمقر الوزارة بالجزائر العاصمة، حيث قدم الوزير الخطوط العريضة لقطاعه، كما أبرز الوزير التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري من خلال الانفتاح على كل الشركاء و المؤسسات الدولية من أجل بناء اقتصاد قوي و متنوع، كما عرج كذلك على تحسين مناخ الأعمال خاصة بعد تخلي الحكومة على قاعدة 51/49 إلا في بعض القطاعات الإستراتيجية[1].

2. اتفاقيات الجزائر مع البنك العالمي :

أرسلت الجزائر رسالة النية في 30 مارس 1995 إلى البنك العالمي تضمنت عزمها على تطبيق برنامج التعديل الهيكلي. وبعد عدة مفاوضات بين الجزائر والبنك العالمي طلبت الجزائر مبلغ 1.169 مليون وحدة سحب خاصة، ما يعادل 127.8في المائة من حصتها مقابل القيام بتعديلات هيكلية على الاقتصاد الجزائري. ويضم الاتفاق عدة إجراءات لكننا سوف نتطرق للإجراءات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية في الجدول الموالي.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **وزير التجارة يستقبل وفدا عن صندوق النقد الدولي**، على الموقع www.aps.dz/ar/economie/84138-17-25-09-23-02-2020، بتاريخ 2020/04/05.

الجدول رقم 2.3 : الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف

	الإجراءات	السنة
نظام الصرف	تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر بنسبة 50بالمئة	1994
	إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر و البنوك التجارية	1994
	تحويل حصص تثبيت إلى سوق للصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين	1995
	إنشاء مكاتب صرف	1996
	وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية	94-96
تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات الخارجية	وضع قائمة للمنتجات التي يمنع استيرادها وتحرير 10 مواد أساسية	1994
	توحيد حتى 50بالمئةلإجبارية استعادة موارد عوائد الصادرات باستثناء المحروقات	1994
	إلغاء كل منع للتصدير باستثناء المواد ذات القيم التاريخية أو أثرية	1994
	تحرير واردات العتاد المهني والصناعي غير الجديد	1994
	إلغاء قائمة الواردات الممنوعة في أفريل 1994	1994
	إلغاء الحصة الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية	1995
	إلغاء الإجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاضي بالتزام بالمقاييس المهنية والتقنية	1995
	ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة و التعليم	1995
	تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي الوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر	1996
	تخفيض المعدل الاعظمي لحقوق الجمركة من 60بالمئةإلى 50بالمئة	1996
	ترخيص الدفع للنفقات غير السياسية في الخارج	1996
	قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية	1997

المصدر: مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 148

و في إطار سلسلة اللقاءات التي يقوم بها البنك الدولي لمختلف الدول، قام وفد تابع له بزيارة الجزائر في أكتوبر 2019، حيث تتألف محفظته من تسع مشروعات للمساعدة الفنية في قطاعات الفلاحة، التمويل، مناخ الاستثمار، الحماية الاجتماعية، الصادرات و الإدارة المتكاملة للمناطق الصحراوية. وتسعى هذه البرامج إلى تعزيز النمو من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية.

و من بين أهداف هذه الزيارة هي مراجعة الحسابات المصرفية و المالية للجزائر و تشريح الوضع المالي و الاطار الاقتصادي و الاجتماعي العام لها. كما قال رئيس الوفد أن البنك العالمي جاء للجزائر ليؤكد استعداده لتلبية كل مطالب الجزائر في حال قررت هذه الأخيرة اللجوء إلى الإستدانة الخارجية[1].

3. مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية :

مرت الجزائر بعدة محاولات من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و هي :

1. **مرحلة أواخر الثمانينات** : بعد حصول الجزائر على استقلالها وبقرار من الأطراف المتعاقدة استفادت الجزائر من عضوية الملاحظ في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة ومن تطبيق قواعد الاتفاقية مؤقتا وذلك سنة 1965 ؛ وفي سنة 1987 تقدمت الجزائر بطلب العضوية أثناء انعقاد جولة الأوروغواي. لكن الظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر سنة 1988 شغلتها عن ملف الانضمام لتأجل لفترة لاحقة[2].

2. **مرحلة التسعينات** : في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي نص عليها كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من أجل تأهيل الاقتصاد الجزائري للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وحتى تتماشى تشريعاته مع مقتضيات الاقتصاد الدولي الجديد، سعت الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية ؛ كما أبدت عدة محاولات للانضمام خلال هذه الفترة تمثلت في[3] :

- في سنة 1993 عاودت الجزائر طرح ملف الانضمام على طاولة المفاوضات لدراسة إمكانية الانضمام إلى اتفاقية الجات أم لا، فكانت نتيجة تلك الندوة عدم إمكانية الجزائر للانضمام بسبب هيكل صادراتها الذي يمثل 97في المائة من المحروقات مما يجعلها تقدم أكثر مما تستفيد.
- حصلت الجزائر على كرسي الملاحظ في مؤتمر مراكش الذي انبثق عنه منظمة التجارة العالمية سنة 1994، و خلال نفس السنة قام وزير التجارة بإعداد لجنتين لتحضير مذكرة انضمام الجزائر إلى المنظمة هما: اللجنة الوزارية المشتركة والتي تتكون من 22 عضو من مختلف الوزارات و المؤسسات تتولى مهمة تحديد المنتجات و القطاعات

[1] لشموت عمار، **زيارة وفد البنك العالمي للجزائر.. البحث عن الضمان الخارجي**، على الموقع https://ultraalgeria.ultrasawt.com/زيارة-وفد-البنك-العالمي-إلى-الجزائر-البحث-عن-الضمان-الخارجي/عمار-لشموت/اقتصاد، بتاريخ 2020/11/18.

[2] بوخالفة علي، **انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية** ، ص ص 106-107.

[3] آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية حالة الجزائر و مصر**، ص ص 267-269.

التي يجب تحريرها و أخرى يجب حمايتها، تنفيذ مشروع المذكرة المساعدة حول تنظيم التجارة الخارجية، كما تقوم بتقييم مدى تأثر النشاطات الاقتصادية للجزائر من الانضمام، كما تحدد العناصر الإستراتيجية لانطلاق المفاوضات بين الجزائر و المنظمة. واللجنة الثانية لجنة لتسهيل عمليات التجارة الخارجية حيث تتولى مهمة اقتراح الإجراءات العملية و تحديد قواعد و طرق العمل في كل المجالات التي تخص قطاع التجارة الخارجية وهي تعمل جنبا لجنب مع اللجنة الوزارية المشركة.

➢ في سنة 1995 وبضبط يوم 30 جانفي أخذت المفاوضات شكلا آخر حيث تم إنشاء لجنة تتكفل بتحويل ملف الانضمام من الجات إلى منظمة التجارة العالمية برئاسة السفير الأرجنتيني سأنشي أرنانو، وفي 14 نوفمبر قرر مجلس الحكومة إعادة المذكرة من جديد.

➢ أما في سنة 1996 فقد تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من طرف خمسة أعضاء هم [1]:

- طرح الاتحاد الأوروبي 123 سؤالا تمحورت حول النشاط الاقتصادي والتجاري للجزائر، نظم حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات، وغيرها من الأسئلة.
- اليابان وجهت 9 أسئلة تمحورت حول نظام مكافحة الإغراق ونظام الوقأية والقيود الكمية عند الاستيراد.
- أستراليا طرحت 8 أسئلة تعلقت بنظام التجارة الخارجية، نظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية و الأسواق و الاتفاقيات الجهوية و الثنائية.
- طرحت سويسرا 33 سؤالا حول الأنظمة الضريبية ونشاط البنوك و التأمينات وتنقل رؤوس الأموال.
- إسرائيل و التي طرحت سؤال واحد وهو هل تلتزم الجزائر بقرار المقاطعة الذي أقرته جامعة الدول العربية ضد إسرائيل.

➢ شهدت سنة 1997 حول ملف الانضمام النقاط التالية[2] :

- في 05 جويلية ردت الجزائر على الأسئلة الموجهة لها ؛

[1] انظر :-نفس المرجع السابق، ص ص 269-270.

- Bouchelaghem khaled, **Adhésion de l'Algérie a l'OMC : réalités et perspective**, p 07.

[2] آيات الله مو لحسان، مرجع سبق ذكره، ص ص 270-271.

- في أوت تم طرح حوالي 170 سؤال سلسلة ثأنية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بغية التعرف على سياسة الجزائر في مختلف الميادين ؛
- أنعقد في الجزائر لقاء ضم حوالي 300 شخص بين سياسيين واقتصاديين ودبلوماسيين و ممثلي عدة منظمات دولية من أجل مناقشة انضمام الجزائر إلى المنظمة و الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وذلك من 13 إلى 15 أكتوبر 1997.

➢ وخلال سنة 1998 عقد أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بملف مفاوضات انضمام الجزائر، حيث تعهد رئيس البعثة الجزائرية و وزير التجارة بختي بلعايب تقديم كافة التوضيحات التي من شأنها أن تساهم في انضمام الجزائر وذلك يومي 22 و 23 أفريل[1].

3. **مرحلة ما بعد 2000**[2] : رغم فشل مؤتمر سياتل التي شاركت فيه الجزائر لم تيأس من الانضمام للمنظمة، فقامت بإعادة صياغة المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية وتقديمها إلى سكرتارية المنظمة وذلك في جويلية 2001. لكن الخطوات الفعلية للانضمام جاء عقب الأمر الرئاسي الصادر بتاريخ 22 أوت 2001 والذي تضمن التعريفة الجمركية للسلع المستوردة التي تبدأ من الصفر إلى غاية 30 في المائة كأقصى حد.

➢ شهدت سنة 2002 عدة اجتماعات بين الجزائر و مجموعة العمل لدراسة ملف الانضمام ؛ ففي 7 فيفري ضم الاجتماع ممثلي 43 دولة و لأول مرة تقدم الجزائر عروضا أولية تتعلق بالسلع الصناعية والتجارية والخدمات، كما طرحت دول الأعضاء 353 سؤال. ومن 25 أفريل إلى 7 ماي تفاوضت الجزائر مع مجموعة العمل على أساس الاقتراحات الجزائرية. أما في 15 نوفمبر من نفس السنة تم عقد اجتماع بالعاصمة السويسرية تضمن قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية و تزييف المخترعات مع إبقاء ثلاث رسوم جمركية ثابتة (5في المائة، 15في المائة، 30في المائة) مع محاولة إخضاع التعريفات الجمركية للواردات الجزائرية بما يتطابق مع قوانين المنظمة[3].

➢ أما في سنة 2003 انعقدت الجولة الخامسة في 20 ماي حيث صرح وزير التجارة أن الجولة تضمنت تقييم مدى تقدم المفاوضات، وأن الجزائر تلقت ما يقارب 1200 سؤال. كما تم تسليم مذكرة تتضمن نظام التجارة

[1] نفس المرجع والصفحة.

[2] نفسه، ص ص 272-274.

[3] Bouchelaghem, ibid, p 08.

الخارجية وذلك في جويلية من نفس السنة وتصديق على خطة التغييرات القانونية و التشريعية في الجزائر بما يتوافق مع قوانين وتشريعات المنظمة[1]. وبتاريخ 28 نوفمبر عقدت الجولة السادسة بوفد يتكون من 28 عضو من مختلف الإدارات و القطاعات الاقتصادية من أجل مناقشة تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية الجزائرية بالإضافة إلى محادثات متعددة الأطراف حول الفلاحة و استيراد الخمور.

- وبتاريخ 25 جوان 2004 انعقدت الجولة السابعة حيث تضمنت مفاوضات ثنائية حول إمكانية دخول الجزائر إلى الأسواق العالمية، كما تميزت هذه السنة توقيع رئيس الجمهورية على نصوص قانونية متطابقة مع قواعد المنظمة بهدف تسريع عملية الانضمام.
- عقدت الجزائر الجولة الثامنة في 25 فيفري 2005 و أهم ما ميزها هو خفض الرسوم الجمركية من صفر في المائة إلى 20 في المائة للقطاع الصناعي، وما بين صفر في المائة و 25 في المائة للقطاع الفلاحي بعدما كانت الجزائر تطبق رسوم جمركية تصل إلى 40 في المائة. وبتاريخ 25 أكتوبر من نفس السنة عقدت الجزائر الجولة التاسعة والتي لم تحقق فيها الجزائر أي تقدم.
- أما ما ميزة الجولة العاشرة هو تقليص نقاط الاختلاف بين الجزائر وأعضاء المنظمة من 150 نقطة إلى 8 نقاط ؛ وتوقيع على ستة اتفاقيات ثنائية مع كل من الأوروغواي، سويسرا، فنزويلا، استراليا، البرازيل و كوبا وذلك سنة 2009[2] .
- تأجل انعقاد الجولة الحادية عشر بسبب عدم إجابة الجزائر على 96 سؤالا و التي تشمل على وجه الخصوص حول وضع ضوابط للأسعار و سعر الغاز، استيراد السيارات المستعملة، و الإجراءات الصحية والصحة النباتية، العراقيل التقنية أمام التجارة ودعم التصدير و قاعدة الاستثمار 49/51. بالإضافة إلى تسليم شخصية جديدة لرئاسة مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر و الذي طلب المزيد من الوقت لدراسة الملف. وفي أفريل سنة 2013 تم عقد الجولة الحادية عشر بعد أن أجابت الجزائر على الأسئلة 96، وتلقت 170 سؤالا إضافيا.

[1] نور الدين بوكروح، **النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر**، ص 140.

[2] آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص ص 272-274.

➢ وفي أفريل 2014 تم عقد الجولة الثانية عشر بعد تقديم الإجابات على الأسئلة المطروحة سابقا، وتلقي 131 سؤالا إضافيا[1].

ويرجع وزير التجارة سعيد جلاب أن التأخير المسجل في انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية مرتبطة بخيارات اقتصادية وإستراتيجية تتمثل أساسا في دعم و تشجيع الصادرات الوطنية حيث أن الهدف هو الوصول إلى تمويل الواردات أو جزء منها عن طريق الصادرات الوطنية و ليس عن طريق عائدات النفط. كما أضاف الوزير أن منظمة التجارة العالمية تدرس المنظومة الاقتصادية لأي دولة قبل قبول الانضمام إليها ويجب على كل دولة الخضوع لقواعدها، و هذا ما يتطلب وقتا كبيرا بما أن الجانب الجزائري هو بصدد الدفاع عن مصالحه من خلال المفاوضات بينها وبين المنظمة[2].

المبحث الثاني : تطور الصادرات في إطار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال (1962– 2018)

كل هذا الزخم من الاتفاقيات و المفاوضات هدفه ترقية وتطوير التجارة الخارجية من خلال رفع الصادرات بصفة عامة و الصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة، بالإضافة إلى تنويع الشركاء التجاريين. كما لم تستثني الجزائر قطاع الاستثمار الأجنبي في عقد اتفاقياتها باعتباره عنصر فعال في قطاع التجارة الخارجية.

المطلب الأول : تطور الصادرات الجزائرية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية الضيقة خلال الفترة 1962 – 1989

خلال هذه المرحلة اكتفت الجزائر ببعض الاتفاقيات في المجال التجاري و المالي مع المجموعة الأوروبية و روسيا، فانتهجت الجزائر خلالها سياسة تقييدية على التجارة الخارجية بهدف تشجيع التصنيع في البلاد

[1] بوخالفة علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 119-121.

[2] جريدة الخبر، **لماذا تأخرت الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟**، على الموقع www.elkhabar.com/press/article/147304 ، بتاريخ 2019/06/22.

و الذي تجسد في المخططات التنموية لتحقيق هدفين الأول تحقيق اكتفاء ذاتي في المدى القصير وبالتالي تخفيض الواردات و الهدف الثاني هو رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات في المدى الطويل.

1. تطور الصادرات و والواردات للفترة 1962 – 1989 :

عرفت هذه الفترة مرحلتين في تسيير قطاع التجارة الخارجية، المرحلة الأولى عرفت بالرقابة الإدارية لقطاع التجارة الخارجية 1962- 1969، ثم مرحلة الاحتكار الإلزامي للتجارة الخارجية من طرف الدولة للفترة 1970 – 1989.

الشكل رقم 1.3 : تطور صادرات و واردات الجزائر من 1963 إلى 1989 بالمليون دولار

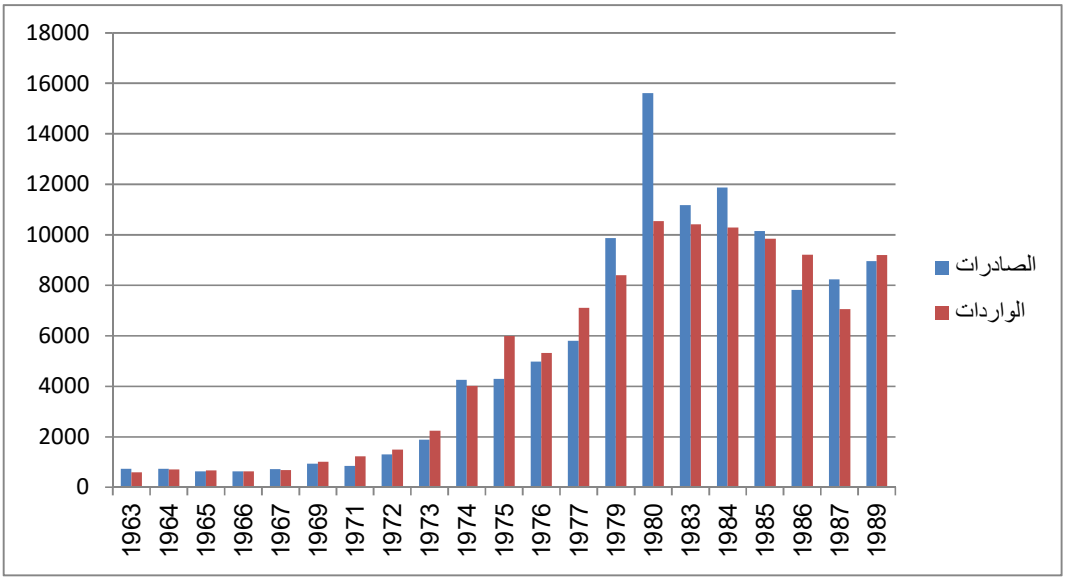

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات **commerce**, Office Nationale des Statistiques Algérie **extérieur 1963–2008, Sans numérotation** .

عرفت التجارة الخارجية معدل نمو بطيء نوعا ما للفترة الممتدة من1963 إلى 1973، أما خلال الفترة من 1974 إلى 1980 عرفت تطور ملحوظ لصادرات الجزائر بسبب ارتفاع أسعار المحروقات حيث بلغت ما قيمته 15613 مليون دولار سنة 1980 و هو الأعلى طيلة هذه الفترة، ثم يليها انخفاض سنوي ما بين 1983 و 1989 خاصة سنة 1986 أين عرفت أسعار المحروقات انخفاضا حادا ليصل إلى أقل من 13 دولار للبرميل، لتنتعش قيمة الصادرات مجددا مع نهاية الفترة. في المقابل عرفت الواردات ارتفاعا محسوسا مسجلة بذلك عجزا في الميزان التجاري سنة 1975 بسبب زيادة فاتورة استيراد مستلزمات المخطط الرباعي الثاني، كما واصلت الواردات

نموها خلال فترة المخططات التنموية لتسبب في عجزا آخر سنة 1986 بلغ قيمته 1393 مليون دولار و هو أكبر عجز في الميزان التجاري منذ الاستقلال إلى غاية 1989.

2. **التركيب السلعي لصادرات الجزائر للفترة 1963 – 1989** : إن معرفة التركيب السلعي لصادرات الجزائر يعكس مدى التقدم الحاصل في عملية التنمية الاقتصادية و مدى خدمة هذا الهيكل لها في الوقت نفسه وهذا ما سيوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم 2.3 : التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال هذه الفترة بالمليون دينار جزائري

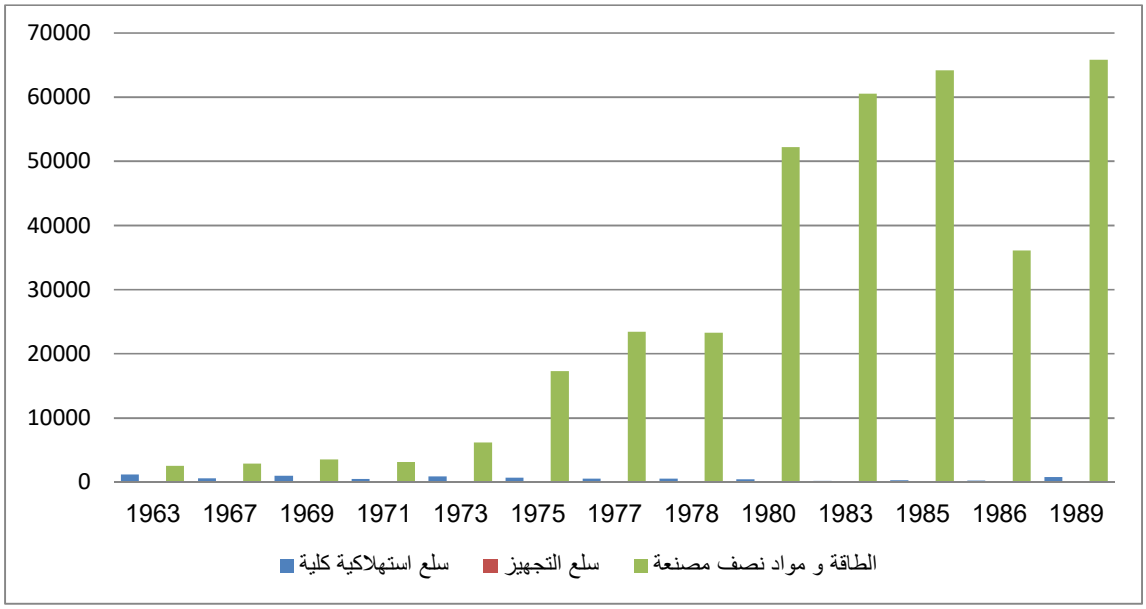

source : Office Nationale des Statistiques Algérie , **commerce extérieur 1963–2008**, ibid

يتضح لنا أن صادرات الجزائر من الطاقة و مواد نصف مصنعة خلال هذه الفترة تهيمن على الصادرات الإجمالية فهي في تزايد مستمر ومحسوس، أما صادرات سلع التجهيز لا تكاد تذكر باعتبار أن الجزائر بلد حديث الاستقلال و لا يمتلك قاعدة صناعية تمكنه من أنتاج و تصدير سلع تامة الصنع. سجلت صادرات السلع الاستهلاكية الكلية ما بين 1963 و 1969 مبالغ متفاوتة بلغت كأحسن قيمة لها سنة 1963 مبلغ 1171 مليون دينار جزائري، ويرجع السبب إلى التفضيلات الجمركية التي منحتها المجموعة الأوروبية للجزائر بخصوص صادرات بعض السلع خاصة الزراعية منها، لكن بعد 1980 انخفضت صادرات السلع الاستهلاكية لتصل إلى

ما دون 214 مليون دينار جزائري سنة 1983 بسبب رفض بعض الدول من المجموعة الأوروبية مواصلة منح التفضيلات الجمركية لصادرات الجزائر.

3. التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر للفترة 1975 – 1989 :

إن الهدف من معرفة التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر يعكس لنا مدى ارتباط فروع الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، حيث كلما ارتكزت صادراتنا مع عدد محدود من الدول هذا يعني تعرض صادراتنا لتقلبات تلك الدول. و لمعرفة اتجاه صادراتنا عمدنا الشكل الموالي.

الشكل رقم 3.3: أهم الشركاء التجاريين لصادرات الجزائر للفترة 1975 – 1989 بالمليون دينار جزائري

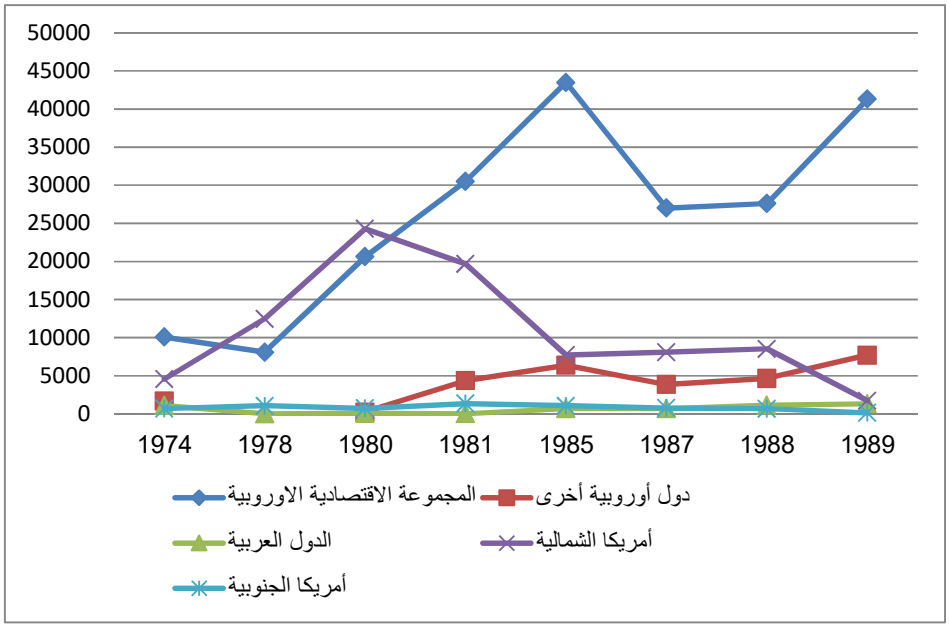

Source : Office Nationale des Statistiques Algérie, **commerce extérieur 1963-2008**, ibid.

على صعيد التوزيع الجغرافي و نظرا لتركيبة صادرات الجزائر فأن بطبيعة الحال سوف تتجه صادراتنا نحو الدول الصناعية و المتمثلة بالخصوص في المجموعة الأوروبية، ثم تليها أمريكا الشمالية و إلى الولايات المتحدة الأمريكية و كندا بصفة خاصة لكن بعد سنة 1988 تراجعت صادراتنا إليها فاسحة المجال للدول الأوروبية الأخرى التي زادت صادراتنا إليها خلال فترة الثمانينات، لتأتي البرازيل و الأرجنتين في الأمريكية الجنوبية في المرتبة الرابعة، أما صادراتنا اتجاه الدول العربية فهي ضئيلة جدا بسبب تشابه التركيب السلعي لمعظمها.

المطلب الثاني : تطور صادرات الجزائر في إطار الدبلوماسية الاقتصادية الموسعة 1990 – 2017

بعد أن وسعت الجزائر دبلوماسيتها الاقتصادية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي و محاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى عقد العديد من الاتفاقيات سواء الإقليمية أو الدولية في المجال الاقتصادي بصفة عامة و الجانب التجاري والاستثماري بصفة خاصة، سنحاول فيما يلي تتبع تطور الصادرات مقارنة مع تطور الواردات وكذا التوزيع الجغرافي للصادرات خلال هذه الفترة.

1. **تطور صادرات و واردات الجزائر للفترة الممتدة 1990 – 2017** : إن الهدف من تتبع تطور الصادرات مقارنة بالواردات هو معرف مدى تغطية صادراتنا لوارداتنا وهو أحد مؤشرات تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية و بالتالي الحكم على الميزان التجاري الذي يعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة.

الشكل رقم 4.3 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية للفترة 1990 – 2017 بالمليون دولار

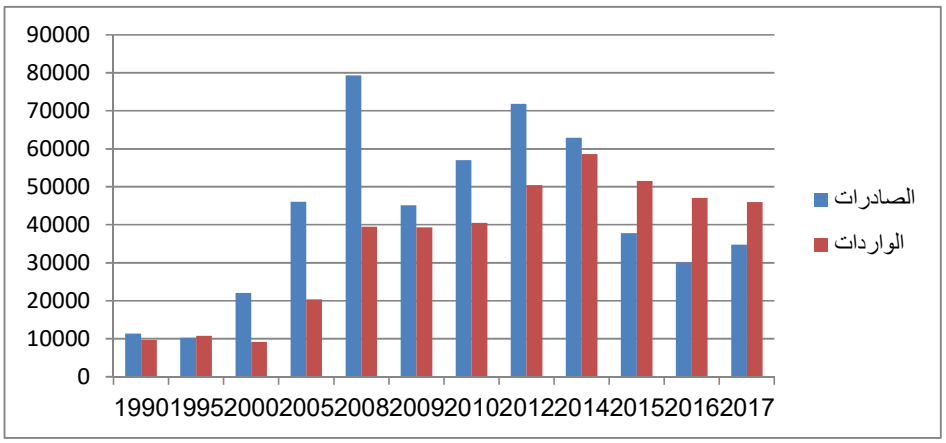

Source :- Office Nationale des Statistiques Algérie, **commerce extérieur 1963–2008**, ibid.

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **حصيلة التجارة الخارجية**، على الموقع www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur، بتاريخ 2019/01/15.

من خلال الشكل يتضح لنا أن صادراتنا عرفت تذبذبا مستمرا طيلة هذه الفترة بسبب تذبذب أسعار المحروقات و التي تعتمد عليها الجزائر بنسبة 97 في المائة من إجمالي الصادرات، فمن سنة 1990 إلى غاية 2014 غطت الصادرات حجم الواردات وحققت أعلى قيمة لها سنة 2008 بلغت 79298 مليون دولار بفضل أسعار المحروقات التي بلغت في المتوسط 98.96 دولار للبرميل، لتنخفض بعدها إلى 62.35 دولار للبرميل سنة 2009 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا في قيمة الصادرات التي بلغت 45194 مليون دولار

بنسبة انخفاض 43 في المائة بسبب الركود الاقتصادي جراء الأزمة العالمية لسنة 2008. لكن عاودت الصادرات الجزائرية ارتفاعها بعد الأزمة لتسجل سنة 2012 ما قيمته 71866 مليون دولار عندما سجلت أسعار المحروقات قيمة 109.45 دولار للبرميل، بالإضافة لأسعار المحروقات فأن الكمية المنتجة لها الفضل كذلك في زيادة قيمة الصادرات، و أحسن مثال على ذلك إذا ما قارنا بين أسعار المحروقات و القيمة الإجمالية للصادرات بين سنتي 2008 و 2012 نجد أن فرق الكمية كان له الفضل في قيمة الصادرات سنة 2008 مقارنة بسنة 2012 رغم ارتفاع أسعارها. لكن بعد سنة 2014 انخفضت قيمة صادراتنا محققة عجزا خلال سنوات 2015، 2016 و 2017 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات إلى ما دون 60 دولار للبرميل هذا من جهة و خفض كمية الإنتاج من جهة أخرى. أما بالنسبة للواردات فهي في تزايد مستمر بسبب عملية تحرير التجارة الخارجية في إطار الاتفاقيات المبرمة. لذا لجأت الجزائر يوم 15 جوان 2010 بطلب رسمي اتجاه الاتحاد الأوروبي لمراجعة اتفاق الشراكة فيما يخص مدة التفكيك الجمركي و الذي دام لسنتين بعقد 8 دورات من المفاوضات و الذي انتهى بتأجيل الإلغاء التام للتعريفة الجمركية إلى غاية سنة 2020 عوضا عن سنة 2017.

2. التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر للفترة 2011 – 2016 :

يستحوذ الاتحاد الأوروبي على نسب تتراوح ما بين 50.8في المائة و 66.3 في المائة من إجمالي الصادرات ما بين 2011 و 2016 ؛ تليها أمريكا الشمالية بأعلى نسبة بلغت 26.7في المائة سنة 2011 لتنخفض تدريجيا لتصل إلى 8.2 في المائة سنة 2015 لتعاود الارتفاع سنة 2016 إلى نسبة 17.2في المائة ؛ لتأتي قارة آسيا من غير الدول العربية في المرتبة الثالثة بنسب تتراوح ما بين 10في المائة و 7.4في المائة لنفس الفترة، ثم تليها كل من دول خارج الاتحاد الأوروبي و أمريكا اللاتينية بنسب 5.9في المائة و 3.7في المائة. لتتضاءل هذه النسب نحو الاتحاد المغربي العربي بـ 4.9في المائة كأعلى نسبة، و 1.6في المائة للدول العربية، في حين لم تتجاوز القارة الإفريقية نسبة 0.2في المائة شأنها شأن باقي دول العالم لنفس الفترة. وهذا ما يوضح الشكل الموالي :

الشكل رقم 5.3 : توزيع صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية للفترة 2011 – 2016 بالنسبة المئوية

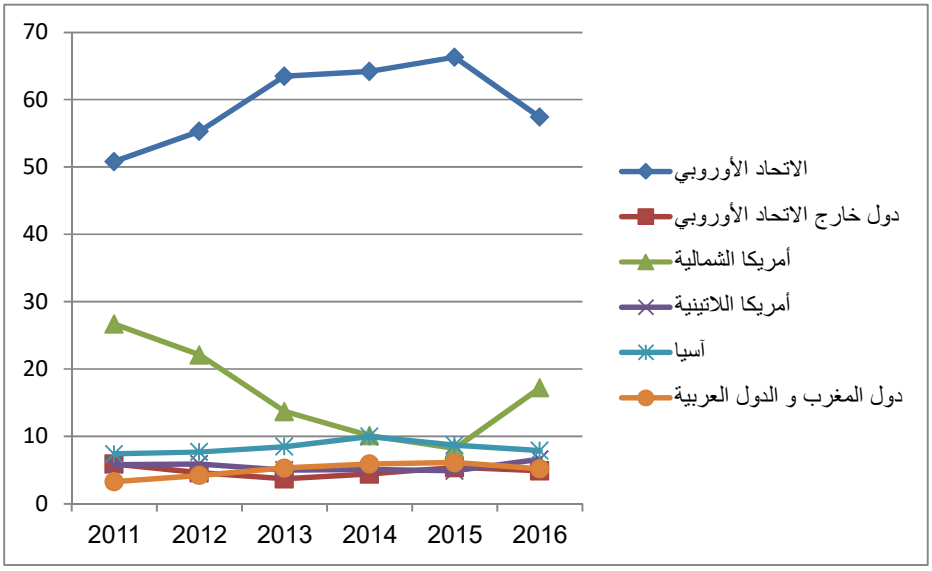

المصدر: المغرب العربي، **التبادل التجاري للجزائر**، على الموقع

20par%20pays%20des%http://www.umaghrebarabe.org/sites/default/files/Commerce

20partenaires_1.pdf% ، بتاريخ 2019/02/23.

بالنسبة لصادرات الجزائر اتجاه الدول العربية بلغت نسبة 4.3 في المائة سنة 2018 بقيمة 2.107 مليار دولار تتوزع هذه النسبة وفق الجدول الموالي :

الجدول رقم 3.3 : صادرات الجزائر اتجاه الدول العربية لسنة 2018 بالنسبة المئوية

الدول	تونس	ليبيا	المغرب	موريتانيا	الأردن	الأمارات	السعودية	العراق
الصادرات	47.46	0.35	24.32	0.35	1.63	0.31	0.29	0.08
الدول	قطر	لبنان	مصر	البحرين	السودان	سوريا	عمان	فلسطين / الكويت
الصادرات	0.25	0.47	24.55	0	0	0	0	0

المصدر : صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، ص 368.

تستحوذ تونس على نسبة 47.46 في المائة من صادرات الجزائر نحو الدول العربية تليها مصر بنسبة 24.55 في المائة ثم المغرب بنسبة 24.32 في المائة، في حين لم تتجاوز صادراتنا إلى الباقي الدول العربية نسبة 1.63 في المائة، وبذلك نجد أن نسبة صادراتنا اتجاه دول اتحاد المغاربي بلغت نسبة 3.11 في المائة سنة 2018 من إجمالي صادراتنا اتجاه العالم، ونسبة 1.18 في المائة باتجاه باقي الدول العربية.

المطلب الثالث : انعكاس الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر على تطور الاستثمار الأجنبي الوارد إليها

عند تتبعنا لمسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر سواء الثنائية أو الإقليمية كانت معظم الاتفاقيات تتضمن جانبين هما الجانب التجاري و الجانب الاستثماري، حيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال في زيادة الصادرات خارج المحروقات، حيث نلاحظ قبولا متزايدا للدول النامية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتبنى إستراتيجية التوجه نحو التصدير، حيث توصل كل من تشانغ سونغ سنة 2000 و أوبيد سنة 2009 و نوري عباس أن هناك علاقة طردية قوية مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات في كل من الصين و ماليزيا و مصر على التوالي. لذا قبل التطرق إلى واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر سنحاول إلقاء نظرة على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لما له علاقة في ترقية الصادرات الجزائرية.

يبين الشكل الموالي تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة 2006-2017 في إطار اتفاقيات ترقية الاستثمارات .

الشكل 6.3 : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة 2006-2017 بمليون دولار

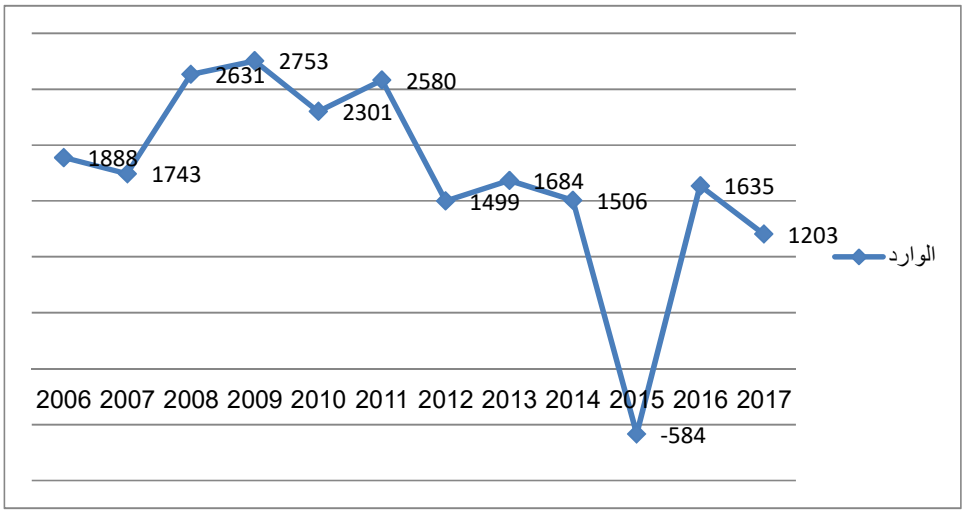

المصدر : من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، ص 13.

تميز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر بالتذبذب، حيث بلغ سنة 2006 مبلغ 1.88 مليار دولار ليصل إلى 2.754 مليار دولار سنة 2009 ليتراجع سنة 2017 إلى 1.2 مليار دولار.

1. **التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر** : بعد التطرق لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، سنحاول فيما يلي معرفة أهم القطاعات المستقطبة له و أهم المناطق الوارد منه.

الجدول رقم 4.3 : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2002-2017

قطاع	القيمة بمليون دج	في المائة
الزراعة	5768	0.23
الصناعة	2050277	81.37
السياحة	128234	5.09
الخدمات	130980	5.2
أخرى	204572	8.11
المجموع	2519831	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017**، على الموقع www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018، بتاريخ 2019/07/29.

ما يلاحظ أن الصناعة كانت أكثر القطاعات جذبا للاستثمارات الأجنبية بنسبة 81.37 في المائة من القيمة الإجمالية وهذا ما تطمح إليه الجزائر برفع الإنتاج الصناعي بغية تحسين مستوى السلع الجزائرية للدخول إلى الأسواق العالمية. أما بالنسبة للمناطق الوارد منها الاستثمارات و التي كانت الجزائر معهم في علاقات دبلوماسية اقتصادية فهي كما يلي.

الشكل رقم 7.3 : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد للجزائر للفترة 2002–2017

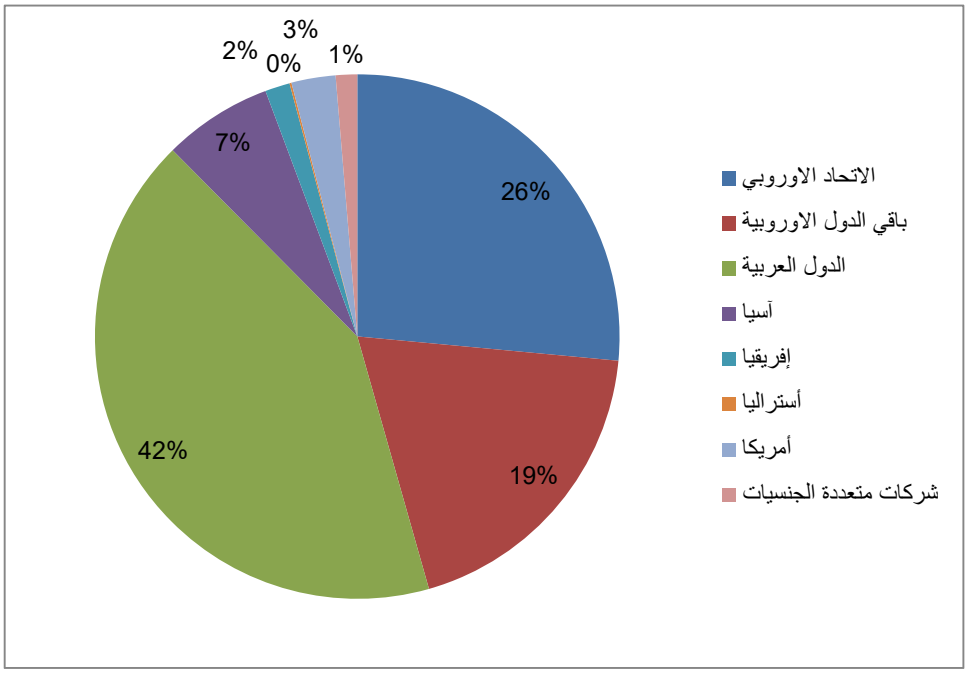

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2002–2017**، مرجع سبق ذكره

نجد أن الاستثمارات الواردة من الدول العربية تحتل مرتبة الأولى بنسبة 41.95 في المائة من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية وذلك بموجب العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية التي نشطتها الجزائر مع عدة دول عربية في مجال تطوير الاستثمارات المتبادلة، ثم يأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بنسبة 26.45 في المائة وهي نسبة غير مرضية بالنسبة للجزائر التي أعطت اهتماما كبيرا لاتفاق الشراكة الأوروبية.

المطلب الرابع : تطور الصادرات خارج المحروقات للجزائر للفترة 2005 – 2017

بلغ الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر 1.2 مليار دولار سنة 2017 و هو مبلغ جد ضئيل إذا ما قارنه بطموح الجزائر و الهادف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات. والشكل الموالي يوضح مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات.

الشكل رقم 8.3 : تطور الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات للفترة 2005 – 2017

بالمليون دولار

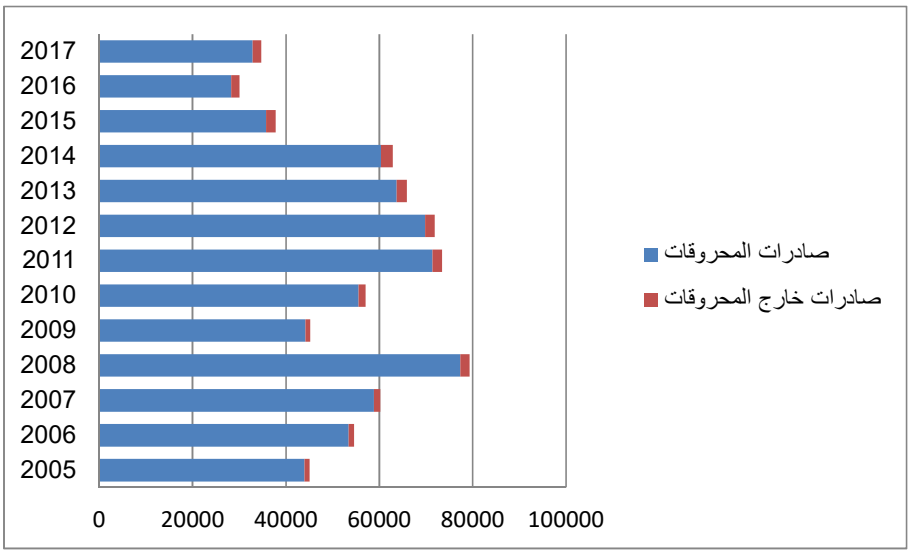

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **حصيلة التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره.

يتضح لنا من خلال الشكل أن الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا طيلة هذه الفترة و لم تتجاوز نسبة ثلاثة في المائة، و أن الاقتصاد الجزائري لا يزال هيكله الإنتاجي يعاني الضعف.

1. التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خارج المحروقات لبعض السنوات المختارة

إذا ما حاولنا التعمق أكثر في التركيب السلعي لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات لبعض السنوات المختارة، اعتمدنا الجدول الموالي.

الجدول رقم 5.3 : التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر لبعض السنوات بمليون دولار

نوع السلعة	2005	2010	2015	2016	2017
منتجات نصف مصنعة	651	1056	1278	1321	1384
نسبة صادرات السلع نصف مصنعة إلى إجمالي الصادرات خارج المحروقات (بالنسبة المئوية)	59.23	69.2	61.95	74.21	73.22
باقي السلع*	448	470	785	459	506
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	1099	1526	2063	1780	1890
صادرات المحروقات	43937	55527	35724	28246	32873
مجموع الصادرات	45036	57053	37787	30026	34763

source : -cnis, **Evolution du commerce extérieur de L'Algérie par groupes d'utilisation** (**période** : **2005-2015**), sur line http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf, le 04/03/2019

-*cnis, **Statistiques du commerce extérieur de L'Algérie**, sur line http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Année%202017.pdf, le 04/03/2019.

* باقي السلع متمثلة في : مواد غذائية، مواد أولية، معدات صناعية، معدات فلاحية، مواد استهلاكية غير الغذائية.

بلغت صادرات السلع نصف المصنعة سنة 2005 نسبة 59.23 في المائة لترتفع سنة 2010 إلى نسبة 69.2 في المائة من القيمة الإجمالية لصادرات الجزائر خارج المحروقات و التي لا تفوق نسبة 3 في المائة من إجمالي الصادرات. وبعد تقديم الجزائر طلب إعادة توجيه اتفاق الشراكة بما يخدم طرفين سنة 2010 ارتفعت قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى 2063 مليون دولار سنة 2015، ثم انخفضت إلى 1780 مليون دولار سنة 2016، لترتفع مرة أخرى إلى ما قيمته 1890 مليون دولار سنة 2017، لتحتل بذلك صادرات السلع نصف المصنعة نسبة 73.22 في المائة من إجمالي الصادرات خارج الحر وقات. من هنا يتضح لنا أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر كانت مرتكزة على السلع نصف المصنعة في حين أن باقي السلع كانت مهمشة. و الشكل الموالي يوضح نسب التركيب السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات لسنة 2017.

الشكل رقم 9.3 : الصادرات من غير المحروقات للجزائر حسب المجموعة السلعية لسنة 2017

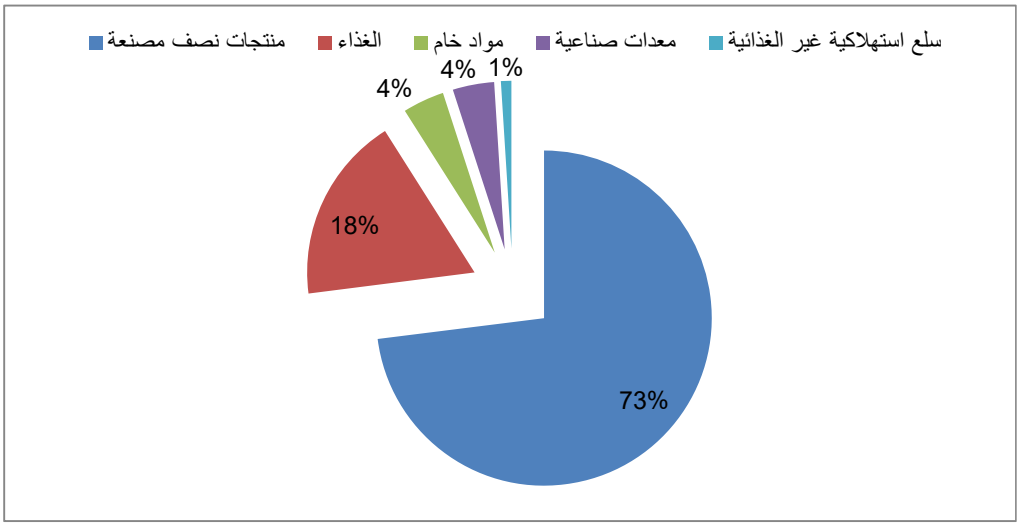

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **صادرات الجزائر خارج المحروقات لسنة 2017**، على الموقع http://www.andi.dz/PDF/import-export/2017/EXPORTATIONS%202017%20HYDROCARBURES%20HORS%20pdf.pdf ، بتاريخ 2019/08/02.

ترتكز الصادرات من المواد نصف المصنعة من مذيبات النفثا بقيمة 530 مليون دولار، غاز الأمونيا ما قيمته 341.76 مليون دولار، الأسمدة بقيمة 323.71 مليون. أما بالنسبة لاتجاه صادراتنا خارج المحروقات والتي عقدت الجزائر من أجلها عدة اتفاقيات فنوضحها في الشكل الموالي.

الشكل رقم 10.3 : الدول العشرين الزبون للجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2018 بالمليون دج

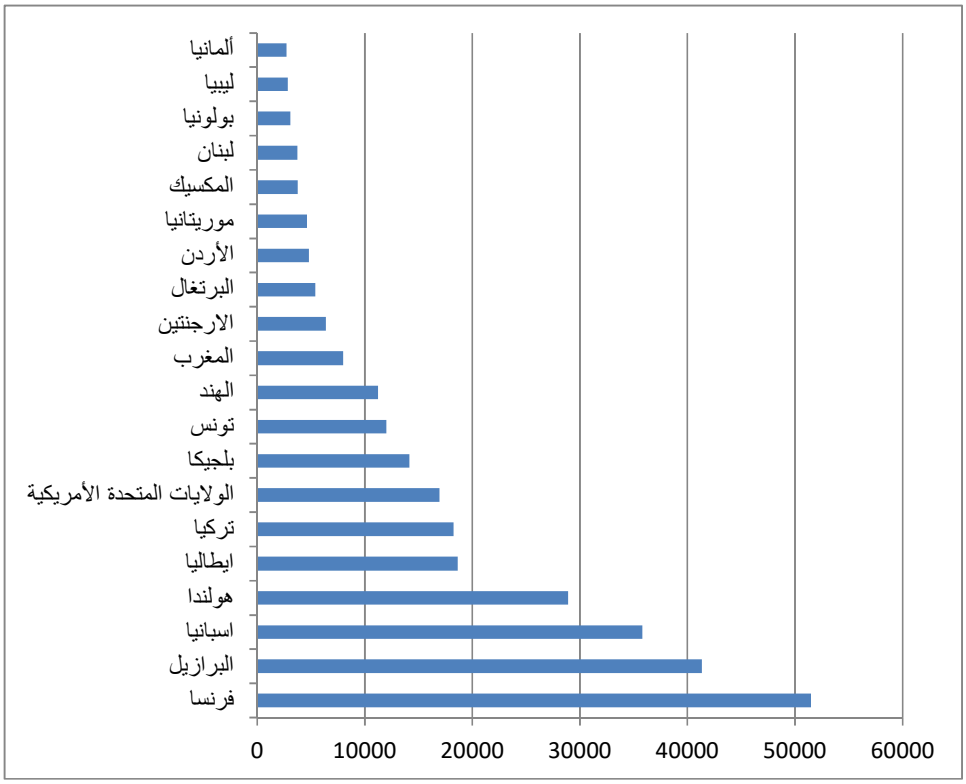

Source : Office Nationale des Statistiques Algérie, **Evolution des echanges extérieurs de marchandises de 2013-2018**, p90.

نلاحظ من خلال الشكل أن صادراتنا خارج قطاع المحروقات تتجه نحو أوروبا بصفة عامة و فرنسا و اسبانيا و هولندا بصفة خاصة بقيمة 51494 مليون دج، 35827 مليون دج، و 28920 مليون دج على التوالي ؛ وهذا ما يدل على قوة العلاقات التجارية بسبب الموقع الجغرافي و الروابط التاريخية، بالإضافة إلى عقد اتفاق الشراكة التي أعطت له الجزائر أهمية بالغة، غير أن هذه النتائج لا تعتبر كافية بالنسبة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي. كما تصدر الجزائر إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 16950 مليون دج، وإلى البرازيل بقيمة 41338 مليون دج و التي احتلت المرتبة الثانية بعد فرنسا لسنة 2018 رغم بعد المسافة و اختلاف الثقافة و إلى المكسيك بقيمة 3768 مليون دج. كما عرفت صادراتنا خارج قطاع المحروقات مع تونس ما قيمته 12005 مليون دج لتحتل بذلك المرتبة التاسعة، و المغرب في المرتبة حادية عشر بقيمة 8006 مليون دج،

بالإضافة إلى الأردن، موريتانيا، لبنان و ليبيا و هي الدول العربية التي تدخل ضمن القائمة العشرين دولة الأولى زبونة للجزائر خلال سنة 2018.

الخلاصة :

من خلال ما سبق اكتفت الجزائر في بداية مشوارها من أجل بناء اقتصادها للفترة الممتدة 1962– 1989 ببعض اتفاقيات التعاون في المجال التجاري مع المجموعة الأوروبية و مع روسيا في إقامة المخططات التنموية، كما احتكرت قطاع التجارة الخارجية من أجل حماية الصناعات الناشئة و التي كانت تتم بصفة أساسية مع الجانب الأوروبي.

لكن بعد النتائج غير المرضية للمخططات التنموية في تنمية الصادرات خلال الفترة 1969 و 1989 جعل الجزائر توسع دبلوماسيتها الاقتصادية للفترة 1990 – 2018 على صعيد كافة المستويات (الثنائية، الإقليمية، متعددة الأطراف) من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية و تحرير التجارة الخارجية و بالتالي ترقية و تنويع الصادرات سواء من ناحية حجم الإنتاج أو من ناحية تنويع الشركاء التجاريين. لكن ما لاحظناه من خلال تحليلنا لصادرات الجزائر أن قطاع المحروقات لا يزال يهيمن على نسبة 97 في المائة من الصادرات الإجمالية، بالإضافة لضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر باعتبارها عنصر فعال في رفع الصادرات خارج المحروقات. أما بالنسبة لتنويع الشركاء التجاريين للجزائر لا تزال هذه الأخيرة تتجه صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة 65 في المائة و أن كل من اسبانيا و فرنسا الزبونتان الرئيسيتان لصادراتنا خارج المحروقات. في حين تبقى صادراتنا جد ضعيفة باتجاه الدول العربية عامة و دول الاتحاد المغاربي خاصة بالمقارنة مع صادراتنا اتجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و البرازيل في القارتين الأمريكيتين رغم بعد المسافة التي تعتبر كتكلفة إضافية مقارنة مع جيرانها من الدول المغاربية.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية حول تأثير التمثيل الدبلوماسي على صادرات الجزائر

تمهيد:

تعتبر أساليب القياس الكمية أداة فعالة وضرورية لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وبالخصوص عند دراسة الظواهر عند المستوى الكلي، حيث تمكن هذه الأدوات من دراسة العلاقات التبادلية المتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية بمستوى عالي من الدقة، وبشكل موضوعي غير متحيز بغض النظر عن البيانات المعتمدة في الدراسة سواء كانت سلاسل أو بيانات مقطعية أو كلاهما.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لعلى من أهمها قياس مدى جاذبية الصادرات الجزائرية بشكل عام ثم قياس جاذبية الصادرات خارج قطاع المحروقات بشكل خاص في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)، حيث تم اعتماد عينات محددة من الدول ذات الدخل المرتفع و دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض لتطبيق نموذج الجاذبية، وذلك من أجل دراسة الفروقات وتحديد الاختلافات بناء على الوضع الاقتصادي للبلدان المستهدفة، من جهة أخرى التركيز على مدى تفسير المتغيرات المعبرة عن نشاطات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج، ونشاطات الدبلوماسيات الأجنبية في الجزائر لحجم الصادرات الجزائرية نحو هذه البلدان.

في هذا الفصل سيتم اعتماد مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلو النماذج المقدرة من مشاكل القياس الكلاسيكية، وبالتالي القيام بتقدير مجموعة من النماذج القياسية للوصول إلى نتائج ذات مستوى عالي من الثقة الأمر الذي يمكن من التحليل بدرجة عالية من الدقة.

ولمعالجة ذلك قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : النموذج المعتمد و متغيرات الدراسة

المبحث الثاني : عرض النتائج الإحصائية حول الدراسة القياسية

المبحث الثالث : مناقشة و تحليل نتائج الدراسة القياسية

المبحث الأول : النموذج المعتمد و متغيرات الدراسة

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد حيث يهتم بقياس و تحليل العلاقات الاقتصادية مستخدما في ذلك النظرية الاقتصادية، المعادلات الرياضية و الأساليب الإحصائية، لمعرفة العوامل التي تتحكم فيها الظواهر الاقتصادية وكذا التنبؤ بسلوكها في المستقبل، نظرا لخصوصية الدراسة التي بين أيدينا سيتم تقسيم هذا الجزء إلى محورين رئيسيين ؛ المحور الأول يتضمن تقدير نموذج الجاذبية لعينة من الدول تضم 15 دولة، سبع دول ذات الدخل المرتفع و ثمانية دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض، في حين المحور الثاني يشتمل على تقدير نموذج جاذبية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مع تسع دول، أربع دول ذات الدخل المرتفع و خمس دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض، و التي اختيرت بناءً على معيار مدى توفر البيانات لفترة الدراسة.

المطلب الأول : الإطار النظري لمعادلة الجاذبية في التجارة الخارجية

يحظى نموذج الجاذبية أهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي بشأن التوقعات لتدفقات التجارة المبنية على أساس التفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول مع المسافة التي تفصل بينهم، حيث يحاكي هذا النموذج قانون نيوتن للجاذبية.

لاقى هذا النموذج نجاحا صريحا من وجهة نظر الاقتصاد القياسي، في حين تبقى مبرراته النظرية موضوع خلاف واسع. ولفهم محددات التدفقات التجارية ما بين الدول يمكن كتابة المعادلة في شكلها البسيط على النحو التالي : $Fij = \frac{G \times Mi \times Mj}{\text{Dij}}$، حيث يمثل :

Fij : تدفق التجارة من الدولة i إلى الدولة j و هو متغير تابع

Mi Mj : يعبران عن الحجم الاقتصادي للدولتين و الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولتين i و j.

Dij : المسافة بالكيلومترات أو الأميال بين الدولتين و هي مؤشر لتكلفة التجارة.

و من أجل التحليل الاقتصادي يتم توظيف اللوغاريتم لتصبح المعادلة في شكلها الخطي التالي :

$$\ln(\text{Fij}) = \propto + \beta 1 LN(Mi) + \beta 2 LN(Mj) - \beta 3 LN(Dij)$$

حيث تمثل معلمات النموذج $\propto$، $\beta 1$، $\beta 2$، $\beta 3$ كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام اقتصاديات الدول و المسافة بينهما. لكن لبساطة النموذج هذا عمل الكثيرون على إدخال العديد من المتغيرات الإضافية مثل متوسط دخل الفرد، عدد السكان، مستوى الأسعار، أسعار الصرف، وغيرها من المتغيرات، بالإضافة إلى المتغيرات الوهمية مثل الحدود و اللغة و التاريخ المشترك و الاتفاقيات التجارية[1].

بالنظر إلى الأدبيات التطبيقية التي تناولت مواضيع التجارة الخارجية باستخدام نموذج الجاذبية، تظهر اختلافات كبيرة في تحديد المتغيرات المفسرة في نماذج الجاذبية، وذلك حسب طبيعة كل دراسة وعينة الدول المستهدفة من الدراسة، في المقابل اتفقت اغلب الأدبيات التطبيقية في استخدام مجموعه من المتغيرات (متغيرات نموذج الجاذبية التقليدي لتنبرجن)، و يتعلق الأمر بالناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة والمستوردة والمسافة بينهما، بالإضافة إلى عدد السكان في الدولة المصدرة والمستوردة كمعيار معبر عن حجم السوق في كل دولة. و من هذا المنطلق تم التوصل لنموذج الدراسة على النحو التالي:

$$\text{EXP} = \alpha * GDP_j^{\beta_1} * GDPDZ_i^{\beta_2} * POP_j^{\beta_3} * POPDZ_i^{\beta_4} * DISTCAP_{ij}^{-\beta_3} * \varepsilon_{ijt}$$

وبعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي على طرفي المعادلة نحصل على الصيغة الخطية التالية :

$$LN\text{EXP}_i = \alpha + \beta_1 LNGDP_j + \beta_2 LNGDPDZ_i + \beta_3 LNPOP_j + \beta_4 LNPOPDZ_i - \beta_5 LNDISTCAP_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث: $(\alpha، \beta_1، \beta_2، \beta_3، \beta_4، \beta_5)$ معلمات النموذج

i: تشير إلى الجزائر، j: تشير إلى دول العينة

[1] وليد عبد المولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، ص ص 2 – 4.

$LN\text{EXP}_i$: اللوغاريتم الطبيعي لحجم الصادرات لكل دولة من دول العينة.

$LNGDP_j$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي لكل دولة من دول العينة.

$LNGDPDZ_i$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

$LNPOP_j$: اللوغاريتم الطبيعي لعدد السكان في لكل دولة من دول العينة.

$LNPOPDZ_i$: اللوغاريتم الطبيعي لعدد السكان في الجزائر.

$DISTCAP_{ij}$: اللوغاريتم الطبيعي للمسافة بين الجزائر العاصمة و عواصم كل دولة من دول العينة.

ε_{ijt}: هامش الخطأ، يرجع إدراج حد الخطأ في المعادلة إلى الأسباب التالية:

- حذف أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من الدالة الانحدارية؛
- صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي؛
- عدم دقة صياغة الشكل الرياضي للنموذج؛
- حدوث أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

وبهدف قياس أثر التمثيل الدبلوماسي على حجم الصادرات الإجمالية للجزائر ثم أثر التمثيل الدبلوماسي على حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تم إضافة متغيرين يعبران عن التمثيل الدبلوماسي الجزائري في الخارج والتمثيل الأجنبي في الجزائر، من جهة أخرى تم إضافة بعض المتغيرات الوصفية التي يمكن أن تساعد في تفسير حجم الصادرات الجزائرية سواء الإجمالية أو صادرات خارج قطاع المحروقات، و يتعلق الأمر بالتاريخ الاستعماري المشترك (COLONY) و اللغة (COMLANG) و وجود تكامل اقتصادي (CONTIG) بين الجزائر وكل دولة من دول العينة لتصبح المعادلة عل النحو التالي:

$$\begin{aligned} LN\text{EXP}_i = \alpha \\ &+ \beta_1 LNGDP_j + \beta_2 LNGDPDZ_i + \beta_3 LNPOP_j \\ &+ \beta_4 LNPOPDZ_i - \beta_5 LNDISTCAP_{ij} \quad + \beta_6 ROE_j \\ &+ \beta_7 ROA_j + \beta_8 \text{CONTIG}_{ij} + \beta_9 \text{COLONY}_{ij} \\ &+ \beta_{10} \text{COMLANG}_{ij+} \varepsilon_{ijt} \end{aligned}$$

حيث:

ROE_j: التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في الجزائر.

ROA_i: التمثيل الدبلوماسي الجزائري في كل دولة من دول العينة.

$COMLANG_{ij}$: متغير نوعي يأخذ القيمة 1 في حالة وجود أحد اللغات المشتركة بين الجزائر ودول العينة ويأخذ القيمة 0 خلاف ذلك.

$COLONY_{ij}$: متغير نوعي يأخذ القيمة 1 في حالة وجود تاريخ استعماري مشترك بين الجزائر ودول العينة ويأخذ القيمة 0 خلاف ذلك

$CONTIG_{ij}$: متغير نوعي يأخذ القيمة 1 في حالة وجود تكامل إقتصادي بين الجزائر ودول العينة ويأخذ القيمة 0 خلاف ذلك

المطلب الثاني : المتغيرات المعتمدة في الدراسة القياسية

لغرض قياس أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة المتمثلة في الجزائر و دول العينة كمقياس للحجم الاقتصادي للطرفين، عدد السكان للطرفين و هو كمقياس لحجم السوق، المسافة بين عواصم الطرفين كمؤشر لتكلفة النقل، عدد السفارات و القنصليات المقيمة و المعتمدة لكلا الطرفين كمؤشر للتمثيل الدبلوماسي، و المتغيرات الصورية المتمثلة في التاريخ الاستعماري المشترك، اللغة و وجود تكامل اقتصادي بين الجزائر وكل دولة من دول العينة على المتغير التابع المتمثل في الصادرات الإجمالية للجزائر ؛ ثم على الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال نموذج الجاذبية باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews و باستخدام معطيات زمنية مقطعية للمتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية المتاحة حول الجزائر و دول العينة خلال الفترة 2009 - 2018.

1. المتغيرات المفسرة : سنحاول إعطاء وصف للمتغيرات المستقلة المعتمدة في النموذج كما يلي :

1.1 الناتج المحلي الإجمالي(GDP) : و هو مجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد معين خلال فترة زمنية معينة[1]، ونجد أغلب الدراسات تناولت ذلك باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي لكلا الدولتين يندرج ضمن المتغيرات الأساسية لمعادلة الجاذبية في التجارة الدولية.

عرف الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تذبذبا مستمرا طيلة فترة الدراسة و الممتدة من 2009 إلى غاية 2017 و الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 1.4 : تطور نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 2009 و 2017 بالنسبة المئوية

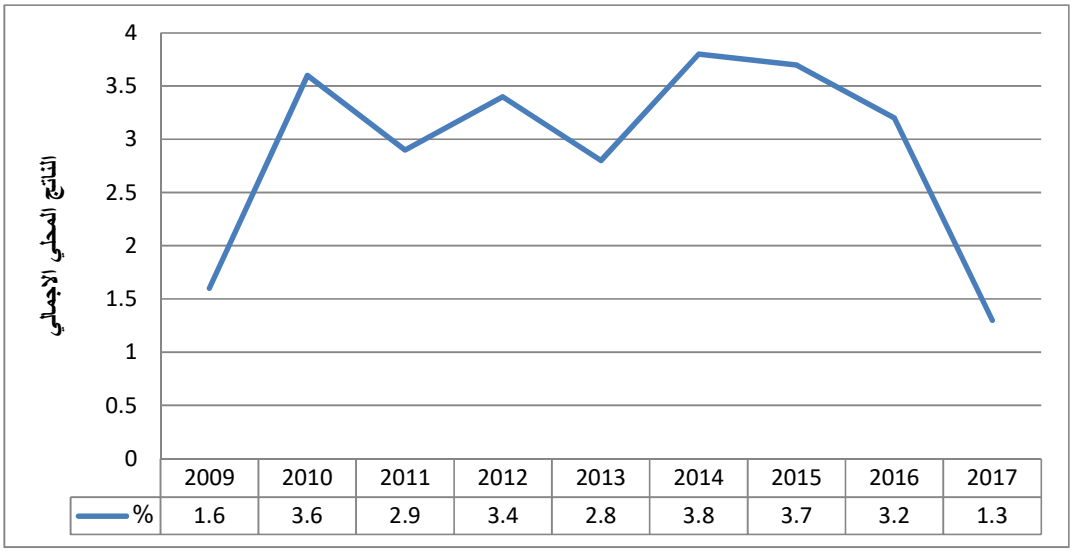

Source : Knoema, **Algeria – Gross domestic product in constant prices growth rate**, on line :https://knoema.com/atlas/Algeriس/Real-GDP-growth, on 02/07/2020.

سجل الناتج المحلي الإجمالي نسبة 1.6 في المائة في بداية فترة الدراسة ليرتفع إلى 3.6 في المائة سنة 2010 بنسبة ارتفاع قدرت بـ 121.57 في المائة، لكن في نهاية فترة الدراسة وبضبط سنة 2017 سجل الناتج المحلي الإجمالي نسبة 1.3 في المائة بنسبة انخفاض قدرت بـ 59.38 في المائة مقارنة بسنة 2016. و يرجع ذلك إلى ارتباطه الشديد بقطاع المحروقات التي تساهم بنسبة 36.08 في المائة سنة 2011 بعدما كانت أسعاره تصل

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ص 35.

إلى 111 دولار للبرميل لينخفض إلى أقل من 55 دولار للبرميل سنة 2014، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي عرف انتعاشا سنة 2014 بفضل الزيادة الكبيرة في الطلب الداخلي المدفوع بالنفقات العامة مثل الاستثمارات العامة، سياسة إعادة التوزيع، زيادة الأجور و غيرها[1].

2.1 عدد السكان(POP) : يعبر عدد السكان حجم السوق للدولة المصدرة و المستوردة و المعبر عنها بالمليون نسمة ؛ حيث بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2009 حوالي 35 مليون نسمة ليصل سنة 2017 إلى أزيد من 41 مليون نسمة بنسبة زيادة تتراوح بين 1.74 في المائة و 2.09 في المائة طيلة هذه الفترة[2].

3.1 المسافة : و هي المسافة الجغرافية بين العاصمة الجزائرية و عواصم دول العينة و المقدرة بالكيلومترات، ونجد جل الدراسات تناولت متغير المسافة باعتباره المتغير المستقل الأساسي المشكل لمعادلة الجاذبية في التجارة الخارجية.

4.1 السفارات و القنصليات : لم تعد الشؤون السياسية المسألة الأهم في عمل البعثات الدبلوماسية و القنصلية، حيث اتجهت مختلف الدول نحو إقامة سفارات و قنصليات في مناطق معينة من أجل تنمية مصالحها الاقتصادية، ولم تعد هذه البعثات مجرد فروع تتعامل مع البيروقراطية بل أصبح فتحها يتم على أساس جدواها الاقتصادية و أصبح هدف الدبلوماسي هو تنمية مصالح بلاده الاقتصادية[3]. و من هذا المنطلق للجزائر وجود دبلوماسي في جميع أنحاء العالم مع التركيز بشكل خاص على إفريقيا، الشرق الأوسط، فرنسا. و قد تم التعبير عنها بعدد السفارات و القنصليات الجزائر بدول العينة(RDA) ، و عدد سفارات وقنصليات دول العينة في الجزائر(RDE). ومن بين الدراسات التي تطرقت إلى ذلك دراسة

Selwyn J.V.Moons & Peter A G van Bergeijk (2013) و دراسة Hun Rue, Lennart Zuidema (2012).

[1] الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا)، **موجز قطري 2016– الجزائر**، ص 7.

[2] Knoema, **Algeria – total population**, on line https://knoema.com/atlas/Algeria/Population, 05/07/2020.

[3] السفير محمد مطهر العشبي، **ملخص الدبلوماسية الاقتصادية**، نقلا من الموقع lib-diplomatic.blogspot.com/2012/03/blog-post_19.html، بتاريخ 2020/07/07.

5.1 المتغيرات الصورية : و تتمثل في التاريخ الاستعماري المشترك واللغة و وجود تكامل اقتصادي بين الجزائر وكل دولة من دول العينة حيث تأخذ القيمة واحد عند تحققها و صفر خلاف ذلك. و من بين الدراسات التي تطرقت لذلك دراسة ستي حميد، البشير عبد الكريم (2016).

2. **المتغير التابع** : حاولنا في دراستنا أن نبين العلاقة بين المتغيرات المفسرة على المتغير التابع و المتمثل في:

1.2 الصادرات الإجمالية (EXP): بلغ مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية 0.81 سنة 2016 حسب تقرير العربي الموحد، حيث كلما اقترب هذا المؤشر من الواحد دل على تركز الصادرات على سلعة واحدة.

2.2 الصادرات خارج المحروقات(EXP.h.h) : تمثل الصادرات خارج المحروقات نسبة ثلاثة في المائة من إجمالي الصادرات السلعية للجزائر.

3. **العينة و فترة الدراسة** : تضم العينة بالنسبة للصادرات الإجمالية للجزائر 15 دولة، سبع دول ذات الدخل المرتفع حسب تصنيف البنك الدولي و المتمثلة في كل من : ألمانيا، فرنسا، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة العربية السعودية و اليابان. أما الدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض تمثلت في ثمانية دول هي : الهند، ماليزيا، تركيا، مصر، تونس، المغرب، المكسيك و البرازيل. أما بالنسبة لدول العينة لصادراتنا خارج المحروقات و التي تعتبر من أكثر الدول تعاملا مع الجزائر فهي كل من فرنسا، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وهي دول ذات الدخل المرتفع ؛ و كل من تركيا، البرازيل، ليبيا، تونس، المغرب وهي دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض. أما فترة الدراسة فتمتد من سنة 2009 إلى غاية 2018.

4. **مصادر البيانات** : لقد تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة القياسية من مصادر مختلفة، حيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بالصادرات الإجمالية للجزائر مع دول العينة من الموقع الخاص بـ World Integrated Trade Solution (WITS)، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات تم الحصول عليها من تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و دول العينة من قاعدة بيانات البنك الدولي المتوفرة على الموقع الخاص به، المسافة و عدد السكان والتاريخ الاستعماري المشترك و اللغة و وجود تكامل اقتصادي بين الجزائر وكل دولة من دول العينة فتم الحصول عليها من موقع Knoema المتخصص في جمع البيانات، أما عدد السفارات و القنصليات تم الحصول عليها من موقع التجارة الخارجية الجزائرية.

5. الفرضيات النظرية للنموذج :

- أغلب الدراسات و جدت أن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع و كل من الناتج المحلي الإجمالي للدولتين المتبادلتين ؛
- يعتبر عدد السكان من العوامل المهمة في تأثيره على الصادرات السلعية سواء كان التأثير سلبي أو ايجابي، حيث تناولت الأطر النظرية حول تأثير السكان على عرض الصادرات إلى قسمين : هناك من يرى أن نموا السكان له تأثير سلبي على الصادرات بسبب الانخفاض الكبير في متوسط الدخل الفردي مما يؤدي إلى انخفاض الادخار وهذا ينتج عنه ارتفاع أسعار الفائدة و بالتالي انخفاض الاستثمارات، مما ينعكس سلبا على الإنتاج و بالتالي على معروض الصادرات التي هي عبارة عن فائض الإنتاج في السوق المحلي ؛ و هناك من يرى أن نموا السكان له تأثير ايجابي على معروض الصادرات من خلال زيادة عرض العمل فتنخفض الأجور و بالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج و هذا يعني انخفاض في أسعار السلع المصدرة مما يزيد الطلب عليها، بالإضافة إلى اعتبار أن حجم السكان كمقياس لحجم السوق و بالتالي تأثيره على طلب السلعة.
- يتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية بين المسافة و حجم الصادرات الإجمالية و الصادرات خارج المحروقات، فالدول الأقرب جغرافيا مع الجزائر يكون التبادل التجاري بينهما أكبر من الدول ذات المسافة البعيدة.
- تمثل المعلمات الموجبة لمتغيرات عدد السفارات و القنصليات، التاريخ الاستعماري المشترك، اللغة المشتركة و التكامل الاقتصادي على الدور الايجابي في زيادة الصادرات الجزائر سواء الصادرات الإجمالية أو الصادرات خارج المحروقات مع دول العينة، بينما المعلمات السالبة لهذه المتغيرات تدل على الدور السلبي لها.

المبحث الثاني : عرض النتائج الإحصائية حول الدراسة القياسية

سنحاول في هذا المبحث تطبيق نموذج الجاذبية على الصادرات الإجمالية و كذا على الصادرات خارج المحروقات و ذلك بتوظيف تقنيات القياس الحديثة باستخدام منهج تحليل بيانات البانل للحصول على نتائج أكثر دقة و كفاءة.

المطلب الأول : نتائج الدراسة القياسية على الصادرات الإجمالية

من أجل إعطاء صورة متكاملة للدراسة حاولنا من خلال هذا المطلب التطرق للجانب الوصفي لمتغيرات الدراسة حسب كل عينة، ثم التطرق للتحليل الإحصائي و الاقتصادي لمخرجات بيانات البانل.

1. **العرض الوصفي لمتغيرات الدراسة** : بهدف إعطاء تصور مبدي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة تم حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي :

الجدول رقم 1.4 : الإحصاءات الوصفية لدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض

	EXP	GDP	POP	GDPDZ	POPDZ	DIS	RDA	RDE
$\bar{X}$	1136,5	1656,2	3820,5	180,9	374.9	4232,02	1,63	1,50
Med	831,125	458,165	811,18	171,0	373.8	2888,22	1,00	1,00
Max	3395,47	10131,9	13864,0	213,8	405.5	9117,68	3,00	3,00
Min	2,81	25,95	68,93	137,2	347.3	642,72	1,00	1,00
Std. Dev.	904,94	2535,1	5482,7	26,27	19.0	3067,72	0,86	0,87
Skewness	0,72	1,99	1,12500	-0,10	0.13	0,41	0,80	1,16
Kurtosis	2,41	6,02	2,33	1,60	1.77	1,59	1,84	2,33
N*T	72	72	72	72	72	72	72	72

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1.4 أن سلسلة إجمالي الناتج المحلي للبلد الشريك كانت محصورة بين 25,45مليار دولار كأقل قيمة و10130,9 مليار دولار كأعلى قيمة، أيضا عدد سكان البلد الشريك للدول ذات الدخل المرتفع بين 1,3 مليار نسمة 6,5 مليون نسمة، بالنسبة لمتغيرات المسافة الجغرافية أقرب مسافة كانت محصورة على التوالي بين 9117.68 كلم - 642.72 كلم (عينة الدول ذات الدخل المرتفع)،

فيما يخص سلسلة حجم الصادرات الجزائرية لعينة الدول ذات الدخل المرتفع فإنها كانت محصورة بين أقل قيمة هي2,81 مليار دولار وأعلى قيمة هي 3395,47 مليار دولار.

الجدول رقم 2.4 : الإحصاءات الوصفية لدول ذات الدخل المرتفع

	EXP	POP	GDP	POPDZ	GDPDZ	DIS	RDE	RDA
$\bar{X}$	888.5	1012.5	1934.9	14339.1	30204.8	5159.1	1.5	1.56
Med	536.3	942.2	337.15	16597	36661	3340.9	1.0	1.0
Max	3395.5	2660.4	13386.6	20975	40551	11649.4	3.0	3.0
Min	0.21	39.81	105.25	1612	3473	642.7	1.0	1.0
Std. Dev.	906.4	785.10	3909.6	7082.9	14378.2	3789.3	0.84	0.84
Skewness	1.07	0.36	2.38	-0.98	-1.29	0.40	0.98	0.98
Kurtosis	3.09	2.04	6.87	2.74	2.41	1.72	2.17	2.17
N*T	81	81	81	81	81	81	81	81

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

سلسلة إجمالي الناتج المحلي للبلد الشريك كانت محصورة بين 105.25 مليار دولار كأقل قيمة و 13386.6 مليار دولار كأعلى قيمة أما إجمالي الناتج المحلي للجزائر كانت محصورة بين137,2 مليار دولار و213,8 مليار دولار. كما نلاحظ أيضا أن عدد سكان الجزائر حلال الفترة (2009-2017) بين 40,5 و 35,7 مليون نسمة، أما عدد سكان عينة دول الدخل المتوسط و المنخفض فكانت محصورة بين 1,3 مليار نسمة و 10,5 مليون نسمة. بالنسبة لمتغيرات المسافة الجغرافية اقرب مسافة كانت محصورة بين 11649.4-642.7 (عينة الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض) أما التمثيل الدبلوماسي فكان محصور بين 1 و 3 لكلا العينتين. بينما سلسلة حجم الصادرات الجزائرية لعينة الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض كانت محصورة بين 536,3 مليار دولار و 0,21 مليار دولار.

في ما يخص معاملات التفلطح والالتواء للبيانات لكلا العينتين فكانت جيدة إذ نلاحظ من الجدول أن كل قيم الالتواء (Skewness)كانت أقل من 2 و كل قيم التفلطح (Kurtosis)كانت أقل من 7.

2. **نتائج الدراسة القياسية :** للدراسة القياسية عدة خطوات يجب تتبعها على النحو التالي :

1.2 **اختبار التجانس (Hsiao)** : تعد اختبارات التجانس هامة لتحديد هيكل بيانات بانل، ويجرى هذا الاختبار لمعرفة مدى تجانس معلمات نموذج (Panel Data) من خلال ثلاث مراحل مختلفة بغرض اختيار الأمثل بينها وذلك وفق المنهجية التالية :

- **نموذج التجانس الكلي** : أول خطوة هي اختبار فرضية التجانس العام على أساس تطابق الثوابت و قائل شعاع المعاملات β بحيث تكتب الفرضية على النحو التالي:

$$H01 : \alpha_i = \alpha \; \beta_i = \beta$$

وذلك من خلال استعمال إحصائية فيشر F_1 $(N-1)(K+1)$ بدرجة حرية $N(T-1)(K+1)$

وفي حالة قبول الفرضية للتجانس الكلي يكون النموذج الأمثل للتقدير هو نموذج التجانس الكلي، أما في حالة رفض الفرضية فننتقل إلى المرحلة الثانية.

- **اختبار تجانس المعلمات β_i** : في هذه المرحلة تقوم على أساس اختبار المساواة لكل المفردات لـ K مركبة للأشعة β_i

$$H02 : \beta_i = \beta$$

تتحول إحصائية فيشرF_2 تتبع التوزيع مع$(N-1)(K+1)$ بدرجة حرية $N(T-1)(K+1)$

في حالة رفض الفرضية H02 يتم رفض بنية نموذج البانل لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت متماثلة فقط بين المفردات.

- **اختبار تجانس الثوابت α_i**: الخطوة الثالثة تقوم على أساس اختبار مساواة الفردية في ظل فرضية المعاملات المشتركةβ_i المفردات وفق الفرضية التالية:

$$H03 : \alpha_i = \alpha$$

في حين إحصائية فيشر F3 فهي تتبع توزيع فيشر مع $(N-1)$ بدرجة حرية $N(T-1)-K$ في حالة رفض الفرضية H02 نحصل على نموذج البانل مع التأثيرات الفردية.

الجدول رقم 3.4 : اختبار Hsiao للتجانس

الاختبار	دول الدخل المرتفع			دول الدخل المتوسط والمنخفض		
	F المحسوبة	قيمة P	القرار	F المحسوبة	قيمة P	القرار
H01	23.86796	2.78E-13	مرفوض	17.99522	1.17E-14	**مرفوض**
H02	1.940049**	0.046706	مقبول	1.635947*	0.076564	**مقبول**
H03	77.81717	3.26E-24	مرفوض	64.21478	1.09E-28	**مرفوض**

*** معنوي عند 1في المائة ** معنوي عند 5في المائة *معنوي عند 10في المائة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

من خلال الجدول 3.4 نلاحظ أن:

$F1 > FT$ المقابلة لها منه نرفض الفرضية الصفرية للتجانس فننتقل إلى المرحلة الثانية في تعريف عدم التجانس إذا ما كان من طرف المعلمات الانحدارية β_i

$F2 < FT$ نقبل فرضية العدم لتجانس المعلمات الانحدارية β_i وبالتالي ننتقل إلى المرحلة الثالثة التي تتمثل في تحديد إذا كان عدم التجانس مصدر المعلمات التقاطعيةαi .

$F3 > FT$ نرفض فرضية العدم لتجانس المعلمات التقاطعية α_i فيتم إذن قبول نموذج بانل ذو التأثيرات الفردية. و بالتالي هناك تجانس في المعلمات لكلا العينتين والمتعلقة بالمتغيرات المفسرة وتباين ثابت بين الوحدات كما أن النموذج الأمثل لدراستنا هو نموذج التأثيرات الفردية.

2.2 **تقدير الأثر بالنماذج الثلاث** : هناك ثلاث نماذج لتقدير الأثر و هي:

1.2.2 نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Régression Model):

يمكن اعتبار هذا النموذج من أبسط نماذج بانل، حيث أن هذا النموذج المقدر يفترض فيه أن يكونαi الأثر الفردي هو نفسه بالنسبة لجميع الأفراد$\alpha i = \alpha$ وكذلك تماثل معاملات الانحدار للمتغيرات المفسرة بين الأفراد، ويمكن تمثيل هذا النموذج بالصيغة التالية :

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + u_{it}$$

يحتوي هذا النموذج على معادلة واحدة يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (أو طريقة المربعات الصغرى الكاملة وذلك حسب شكل مصفوفة التباين للأخطاء. وقد أجرينا التقدير القياسي لهذا النموذج حيث حصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 4.4 : نتائج نموذج الانحدار التجميعي

	دول الدخل المرتفع			دول الدخل المتوسط و المنخفض		
Variable	**Coefficient**	**t-Statis**	**Prob.**	**Coefficient**	**t-Statis**	**Prob.**
C	26.3153*	1.7142	0.0931	-0.6405	-0.3145	0.7541
LOG(EXPO(-1))	0.7769***	9.4215	0.0000	0.7869***	11.9063	0.0000
LOG(GDP)	0.7087**	2.1313	0.0383	-0.0970	-0.7999	0.4268
LOG(POP)	-0.5268	-1.3767	0.1751	0.1766**	2.0902	0.0406
LOG(DIS)	0.2356	1.0630	0.2932	0.0786	0.3724	0.7109
LOG(GDPDZ)	-0.0671	-0.0887	0.9299	0.0268	0.3977	0.6922
LOG(POPDZ)	-4.872**	-1.8123	0.0763	0.04324	0.4867	0.6281
LOG(RDA)	-0.2801	-1.2938	0.2021	0.6400	1.5817	0.1187
LOG(RDE)	1.3570**	2.5198	0.0152	-0.3055	-0.9165	0.3629
R^2معامل التحديد		0.8959			0.9398	
R^2 المعدل		0.8782			0.9321	
Fاحصائية		50.5634			122.91	
Fاحتمالية		0.0000			0.0000	
Durbin-Watsonاختبار		2.8555			2.3018	

*** معنوي عند 1في المائة ** معنوي عند 5في المائة *معنوي عند 10في المائة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

1.1.2.2 تحليل نتائج نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة لدول الدخل المرتفع كانت كما يلي :

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.878 وهو كما نرى ضمن حدود المعنوية المقبولة حيث أن النموذج يكون مقبولا إذا كان R^2 أكثر من (0.50) أي أنه يمثل (50في المائة) أو يفسر هذه النسبة من الظاهرة. لذلك فإن المعنوية للنموذج بشكل كامل هي ضمن الحد المقبول أو بمعنى آخر أن القوة التفسيرية للنموذج ضمن الحد المقبول.

- **متغير الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك لطرفي العلاقة** : كانت إشارته موجبة وهي متفقة مع فروض النموذج فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات بـ 0.708 وحدة. وقد أكد اختبار t المعنوية الإحصائية لهذين المتغيرين بالنسبة لجميع المعادلات إذ أن القيم المحسوبة كانت أعلى من القيم الجدولية عند مستوى معنوية في المائة5 . كما لم تظهر النتائج عن أي تأثير للناتج المحلي الإجمالي للجزائر على الصادرات.
- **بالنسبة لمتغير حجم السكان** : كانت إشارة حجم سكان الجزائر سالبة و ذو معنوية إحصائية، حيث كلما ارتفع عدد السكان في الجزائر بوحدة واحدة انخفضت الصادرات الجزائرية بـ 4.87 وحدة. وقد أكد اختبار t المعنوية الإحصائية لهذا المتغير إذ أن القيم المحسوبة كانت أعلى من القيم الجدولية عند مستوى معنوية في المائة 10. في حين لم يكن هناك تأثير معنوي لحجم السكان الإجمالي في البلد الشريك على الصادرات الجزائرية.
- **بالنسبة لمتغير المسافة الجغرافية** : لم يكن له أثر على المتغير التابع إذ كانت القيم المحسوبة لاختبار t أقل من القيم الجدولية.
- **بالنسبة لمتغير التمثيل الدبلوماسي** : نلاحظ أن عدد سفارات و قنصليات الجزائر في البلد الشريك لها تأثير ايجابي ذو معنوية إحصائية إذ أن القيم المحسوبة لاختبار t عند مستوى معنوية 5 في المائة كانت أعلى من القيم الجدولية، بحيث كلما زاد التمثيل الدبلوماسي للجزائر في الدول بوحدة واحدة كلما زاد حجم الصادرات الجزائرية بـ 1.35 وحدة. بالنسبة لعدد سفارات و قنصليات البلد الشريك في الجزائر لم يكن معنوي.

2.1.2.2 تحليل نتائج نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة لدول الدخل المتوسط و المنخفض :

كما نلاحظ أن القدرة التفسيرية قوية للنموذج المقدر، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر 93.9 في المائة من تغيرات المتغير التابع كما أن القيمة الاحتمالية لمؤشر فيشر مساو للصفر عند مستوى احتمال 5 في المائة. وبالتالي قبول النموذج من الناحية القياسية الإحصائية.

- **متغير حجم السكان الإجمالي** : في دول العينة كانت معلمته موجبة ومعنوية عند مستوى احتمال 5 في المائة حيث كلما ارتفع عدد السكان في دول العينة بوحدة واحدة زاد الطلب و بالتالي ترتفع الصادرات الجزائرية بـ 0.177 وحدة وهذا ما يتفق مع فروض النموذج.
- **متغيرات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، الناتج المحلي للبلد الشريك و متغير حجم السكان الإجمالي** : فلم تكن هذه المتغيرات معنوية بالنسبة لعينة الدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض.

2.2.2 نموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed effects model**) :

يفترض نموذج الآثار الثابتة أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست ثابتة بل عشوائية، بحيث يقوم هذا الافتراض على أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي و بالتالي فإن معلمات انحدار النموذج كمكون عشوائي عبر المفردات بالإضافة إلى قاطع متوسط αi تمثل العينة بأكملها، ولهذا يعامل الأثر الفردي المجموعة ككل.

الصياغة العامة لنموذج الآثار الثابتة تفرض أن αi ثابت عبر الزمن ولكن متغير عبر الأفراد، وأيضا معاملات الانحدار تكون ثابتة بين الأفراد وعبر الزمن $\beta i = \beta$ ويمكن تمثيل ذلك بالصيغة التالية :

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + u_{it}$$

الجدول رقم 5.4 : نتائج نموذج الآثار الثابتة

	دول الدخل المرتفع			دول الدخل المتوسط والمنخفض		
Variable	**Coefficient**	**t-Statis**	**Prob.**	**Coefficient**	**t-Statis**	**Prob.**
C	21.0123*	1.8145	0.0756	29.2711	2.67508	0.0097
LOG(EXPO (-1))	0.9380***	17.5497	0.0000	0.3710***	4.0397	0.0002
LOG(GDP)	0.3115***	2.8937	0.0056	0.7140	1.082198	0.2836
LOG(POP)	-0.294***	1.8145	0.0024	-4.853**	-2.4490	0.0174
LOG(DIS)	NA	NA	NA	NA	NA	NA
LOG(GDPDZ)	-0.3402	-0.342025	0.7338	0.0392	0.7088	0.4813
LOG(POPDZ)	-3.2876*	-1.8186	0.0750	-0.0150	-0.2036	0.8394
LOG(RDA)	NA	NA	NA	NA	NA	NA
LOG(RDE)	NA	NA	NA	NA	NA	NA
معامل التحديد R^2		0.8792			0.9636	
R^2 المعدل		0.8671			0.9554	
إحصائية F		72.7769***			117.9861***	
احتمالية F		0.0000			0.0000	
اختبار Durbin-Watson		2.916065			2.4144	

*** معنوي عند 1في المائة ** معنوي عند 5في المائة *معنوي عند 10في المائة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

1.2.2.2 نتائج النموذج الآثار الثابتة بالنسبة لعينة الدول ذات الدخل المرتفع نجد :

كما نلاحظ أن القدرة التفسيرية قوية للنموذج المقدر، حيث إن المتغيرات المستقلة تفسر 87.9 في المائة المتغير التابع، كما أن القيمة الاحتمالية لمؤشر فيشر مساو للصفر عند مستوى احتمال 5 في المائة. وبالتالي قبول النموذج من الناحية القياسية الإحصائية.

- **متغير الناتج المحلي الإجمالي** : بالنسبة للبلد الشريك يرتبط بعلاقة موجبة و معنوية إحصائية مع المتغير التابع (الصادرات) و هو ما يتفق مع فروض النموذج عند مستوى احتمال 1 في المائة، حيث إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي لدول هذه العينة بوحدة واحدة ارتفعت الصادرات بـ 0.31 وحدة. أما الناتج المحلي الإجمالي للجزائر فكان غير معنوي.
- **متغير حجم السكان** : في دول العينة كانت معلمته سالبة و معنوية عند مستوى احتمال 5 في المائة وهذا ما يتفق مع فروض النموذج، فكلما زاد حجم السكان بوحدة واحدة انخفضت الصادرات بـ 0.29 وحدة. في حين متغير حجم السكان في الجزائر فلم تكن معنوية.

2.2.2.2 **بالنسبة لعينة الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض نجد:**

كما نلاحظ أن القدرة التفسيرية قوية للنموذج المقدر، حيث إن المتغيرات المستقلة تفسر 96.36 في المائة المتغير التابع، كما أن القيمة الاحتمالية لمؤشر فيشر مساو للصفر عند مستوى احتمال 5 في المائة. وبالتالي قبول النموذج من الناحية القياسية الإحصائية.

- **متغير حجم السكان** : في دول العينة كانت معلمته سالبة و معنوية عند مستوى احتمال 5 في المائة و هذا ما يتفق مع فروض النموذج، فكلما ارتفع بوحدة واحدة انخفضت الصادرات بـ 4.85 وحدة.
- **متغيرات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك و متغير حجم السكان للجزائر** : فلم تكن هذه المتغيرات معنوية في عينة الدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض.

إن استخدام أسلوب الأثر الثابت في تقدير النموذج يمنع من إدماج المتغيرات التي لا تتغير عبر الزمن time invariant (متغير المسافة ومتغيرات التمثيل الدبلوماسي) لما يسببه من ازدواج خطي وبالتالي فهي غير قابلة للقياس، وعليه فإن تقدير النموذج يكون بدون وجود هذه المتغيرات.

3.2.2 **نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model)** : منهج الآثار العشوائية يعتبر أعم و أشمل من الأثر الثابت، فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف ضمن الأثر العشوائي، لأن "Withing-Units " في حدها العشوائي، حيث ينظر إلى الأثر الثابت كحالة خاصة لنموذج مكونات

الخطأ يجمع بين الاختلاف داخل كل وحدة عبر الفترات الزمنية بالإضافة إلى الاختلاف بين الوحدات "Between-Units".

أما فيما يخص صيغة النموذج العام ذو مكونات الخطأ فيكون على الشكل التالي:

$$Yit = \alpha + \beta Xit + \varepsilon i + uit$$

الجدول رقم 6.4 : نتائج نموذج الآثار العشوائية

Variable	دول الدخل المرتفع			دول الدخل المتوسط والمنخفض		
	Coefficient	t-Statis	Prob.	Coefficient	t-Statis	Prob.
C	30.184**	2.225	0.0309	-0.6166	-0.1935	0.8472
LOG(EXPO (-1))	0.631***	6.401	0.0000	0.5961***	6.8955	0.0000
LOG(GDP)	0.6823**	2.1354	0.0380	-0.263	-1.3099	0.1950
LOG(POP)	-0.2939	-0.6509	0.5183	0.351170	2.6869	0.0092
LOG(DIS)	0.3239	0.9224	0.3610	0.2395	0.6412	0.5237
LOG(GDPDZ)	0.1180	0.1788	0.8588	0.026	0.4051	0.6868
LOG(POPDZ)	-5.885**	-2.4895	0.0164	0.0062	0.0727	0.9423
LOG(RDA)	-0.3396	-1.0145	0.3155	1.4562**	2.2521	0.0278
LOG(RDE)	1.8810**	2.3922	0.0208	-0.819	-1.4402	0.1548
معامل التحديد R^2		0.7389			0.8361	
R^2المعدل		0.6944			0.8153	
إحصائية F		16.6246***			40.1853***	
احتمالية F		0.0000			0.0000	
اختبار Durbin-Watson		2.6693			2.2210	

*** معنوي عند 1في المائة ** معنوي عند 5في المائة *معنوي عند 10في المائة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ أن القدرة التفسيرية قوية للنموذج لكلا من دول ذات الدخل المرتفع و دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض المقدر على التوالي بـ 0.739 و 0.836، حيث أن المتغيرات المستقلة للدول ذات الدخل المرتفع تفسر نسبة 73.9 في المائة من تغيرات المتغير التابع (الصادرات)، كما أن المتغيرات المستقلة للدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض تفسر بنسبة 83.6 في المائة من تغيرات المتغير التابع (الصادرات) و بالتالي قبول النموذج من الناحية الإحصائية نظرا للقيمة الإحتمالية لمؤشر فيشر مساو للصفر عند مستوى احتمال 5 في المائة.

1.3.2.2 نتائج نموذج الآثار العشوائية لدول ذات الدخل المرتفع :

- **متغير الناتج المحلي الإجمالي** : للبلد الشريك كانت إشارته موجبة وهي متفقة مع فروض النموذج فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات بـ 0.682 وحدة، وقد أكد اختبار t المعنوية الإحصائية بالنسبة لجميع المعادلات إذ أن القيم المحسوبة كانت أعلى من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5 في المائة. كما لم تظهر النتائج عن أي تأثير للناتج المحلي الإجمالي للجزائر على الصادرات.
- **متغير حجم السكان** : للجزائر كانت إشارته سالبة و ذو معنوية إحصائية، حيث كلما ارتفع عدد السكان في الجزائر بوحدة واحدة انخفض الصادرات الجزائرية بـ 5.89 وحدة، و قد أكد اختبار t المعنوية الإحصائية لهذا المتغير إذ أن القيم المحسوبة كانت أعلى من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 10في المائة. في حين لم يكن هناك تأثير معنوي لحجم السكان في البلد الشريك على الصادرات الجزائرية.
- **متغير المسافة الجغرافية** : لم يكن له أثر على المتغير التابع إذ كانت القيم المحسوبة لاختبار t أقل من القيم الجدولية.
- **متغير التمثيل الدبلوماسي** : نلاحظ أن عدد سفارات و قنصليات البلد الشريك في الجزائر لها تأثير ايجابي ذو معنوية إحصائية إذ أن القيم المحسوبة لاختبار t عند مستوى معنوية 5 في المائة كانت أعلى من القيم الجدولية، بحيث كلما زاد التمثيل الدبلوماسي للبلد الشريك في الجزائر بوحدة واحدة كلما زاد حجم الصادرات الجزائرية بـ 1.88 وحدة. بالنسبة لعدد سفارات و قنصليات الجزائر في البلد الشريك لم يكن معنوي.

2.3.2.2 **نتائج نموذج الآثار العشوائية لدول الدخل المتوسط و المنخفض :**

1. **متغيرات الدخل المحلي الإجمالي للطرفين، المسافة، عدد السكان الجزائر** : فكلها لم تكن معنوية عند مستوى معنوية 5 في المائة أي لم تظهر النتائج عن أي تأثير لهذه المتغيرات،
2. **متغير سكان الدول الشريكة** : سجلت معنويتها عند 1 في المائة، بحيث كلما ارتفع عدد سكان هذه الدول بوحدة واحدة ارتفعت الصادرات بـ 0.351 وحدة.
3. **متغير التمثيل الدبلوماسي** : نلاحظ أن عدد سفارات و قنصليات الجزائر في البلد الشريك لها تأثير ايجابي ذو معنوية إحصائية إذ أن القيم المحسوبة لاختبار t عند مستوى معنوية 5 في المائة كانت أعلى من القيم الجدولية، بحيث كلما زاد التمثيل الدبلوماسي للجزائر في الدول بوحدة واحدة كلما زاد حجم الصادرات الجزائرية بـ 1.46 وحدة. بالنسبة لعدد سفارات وقنصليات البلد الشريك في الجزائر لم يكن معنوي.

3.2 **اختبار مضاعف لاغرنج** : هذا الاختبار اقترحه Breusch & Pagan(1980) وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، كما يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء $\hat{\mu}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى وتعطى عبارته بالعلاقة التالية :

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^{n} \left(\sum_{t=0}^{T} \hat{u}it \right)^2}{\sum_{i=1}^{n} \sum_{t=1}^{T} \hat{u}it^2} \right] -1 \rightarrow \chi 12$$

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

0H: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

1H: نموذج التأثيرات الثابتة و /أو العشوائية هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار من خلال إحصائية Mackinnon فإذا كانت (P value) أقل من مستوى معنوي5 في المائة نرفض الفرضية الصفرية.

الجدول رقم 7.4: اختبار LM

نوع الاختبار	دول الدخل المرتفع		دول الدخل المتوسط و المنخفض	
	قيمة الاختبار	P-value	قيمة الاختبار	P-value
اختبار LM Breusch-Pagan	61.67***	0.0000	118.92***	0.0000

*** معنوي عند 1في المائة ** معنوي عند 5في المائة *معنوي عند 10في المائة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار المتجمع من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية من جهة أخرى.

كانت نتائج المفاضلة كما هي موضحة في الجدول 6.4 للعينتين تقود إلى رفض فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم هو الخيار بين نموذج التأثيرات الفردية الثابتة أو نموذج التأثيرات الفردية العشوائية حيث لاحظنا أن نتيجة اختبار LM للمقاطع على التوالي بلغت 61.67 و 118.92باحتمال معدوم. كمرحلة ثانية لابد من الاختبار بين كل من نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية استنادا لاختبار Hausman.

4.2 اختبار**Hausman للمفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي REM ونموذج الأثر الثابتFEM** :

يقوم مبدأ هذا الاختبار على الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وفق فرضية العدم التي تقول أن مقدرة التأثيرات العشوائية هي الأكثر كفاءة بينما الفرضية البديلة تقول ن مقدرة التأثيرات الثابتة هي الأكثر اتساقا وكفاءة، وفق الفرضيتين التاليتين:

$H0 : E(\alpha i / Xi) = 0$ (نموذج التأثيرات العشوائية ملائم)

$H_1 : E(\alpha i / Xi) \neq 0$ (نموذج التأثيرات الثابتة ملائم)

ويتم الحكم على الاختبار من خلال إحصائية Mackinnon فإذا كانت (P value) أكبر من مستوى معنوي5 في المائة نقبل الفرضية الصفرية.

الجدول رقم 8.4 : نتائج اختبار Hausman

الاختبار	دول الدخل المرتفع		دول الدخل المتوسط والمنخفض	
	قيمة مربع كاي	الاحتمال	قيمة مربع كاي	الاحتمال
الإحصائية	0.000	1.000	0.000	1.000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

يستخدم هذا الاختبار لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية، وتشير نتائج الاختبار الموضحة في الجدول 7.4 إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم لهذه الدراسة وذلك نظرا لقيمة احتمال الاختبار 1.000 التي كانت أكبر من 5 في المائة ، وبالتالي عدم ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لهذه الدراسة.

و برفض هذا الأخير ترفض معه الفرضيات التي بنيت من أجلها، وبمعنى آخر رفض الفرضية القائلة بوجود ثوابت تختلف من مقطع لأخر أو من سنة لأخرى، وإنما هذه الثوابت هي عبارة عن قواطع عشوائية مستقلة تضاف للحد العشوائي لكل مقطع، أي أن هناك اختلافات بين اقتصاديات هذه الدول فيما يخص نسبة تأثير الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و البلد الشريك، عدد السكان للجزائر و البلد الشريك، المسافة الجغرافية بين البلدين والتمثيل الدبلوماسي للجزائر و البلد الشريك على حجم الصادرات.

هذا ما ينفي صحة الفرضية والتي مفادها أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لتقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و البلد الشريك، عدد السكان للجزائر و البلد الشريك، المسافة الجغرافية بين البلدين، التمثيل الدبلوماسي للجزائر و البلد الشريك وحجم الصادرات، حيث تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لكلا العينتين (دول ذات دخل مرتفع و دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض).

3. **دراسة الإستقرارية** : تتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية، نظرا لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معًا، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية. وتعتبر اختبارات جذر الوحدة اختبارات أساسية لمعرفة استقرار السلاسل

الزمنية وتحديد درجة تكاملها، لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنب ظاهرة الانحدار الزائف، ومن بين اختبارات جذر الوحدة الأكثر استخداما ما يلي[1]:

- اختبار Levin-Lin-Chu أو LLC
- اختبار Im-Pesaran-Shin أو IPS
- اختبار Maddala-Wu
- اختبار Breitung
- اختبار Hadri
- اختبار ADF/Fisher ,PP/Fisher

حيث نستخدم احتمالاتها مباشرة ونقارنها بـ .5في المائة، والحكم النهائي على استقرارية نموذج بانل من عدمه حسب نتيجة الأغلبية.

تظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل من المتغيرين في الجدول الموالي الذي يضم نتائج الاختبارات عند المستوى و الفروقات من الدرجة الأولى.

[1] عبد السلام عطية، جبار بوكثير، **نمذجة علاقة تقلبات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل حالة الدول العربية الأعضاء– في الأوبك خلال الفترة 2000–2016**، ص 135-149.

الجدول رقم 9.4 : نتائج الاحتمال لاختبارات جذر الوحدة (دخل مرتفع)

المتغير	نوع الاختبار	اختبار (LLC)	اختبار (IPS)	اختبار Hardi	اختبار Breitung	اختبار (ADF)	اختبار (PP)
LEXPO	عند المستوى	0.0078	0.5864	0.0000	0.2809	0.6292	0.0452
	الفرق الأول	-	0.3921	-	0.9981	0.1219	-
LGDP	عند المستوى	0.9712	0.4437	0.0000	0.5407	0.1968	0.0014
	الفرق الأول	0.0000	0.6963	-	0.9955	0.5424	-
LPOP	عند المستوى	0.0000	0.0251	0.0000	0.9956	0.0000	0.0001
	الفرق الأول	-	-	-	0.2007	-	-
LGDPDZ	عند المستوى	0.7363	0.8891	0.0000	0.4398	1.0000	0.9999
	الفرق الأول	0.0000	0.0118	-	0.3442	0.0000	0.0000
LPOPDZ	عند المستوى	0.0000	0.2775	0.0000	1.0000	0.0835	0.0000
	الفرق الأول	-	0.9607	-	0.9997	1.0000	-

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أن لوغاريتم حجم الصادرات، عدد سكان الجزائر و البلد الشريك مستقر عند المستوى ، و أن لوغاريتم الناتج الإجمالي المحلي للجزائر والبلد الشريك مستقر في الفرق الأول. بينما بقية المتغيرات(المسافة الجغرافية والتمثيل الدبلوماسي للجزائر و للبلد الشريك لا يمكن قياس مستوى

استقراريتها باعتبار أن قيم هذه المتغيرات ثابتة (أي تحمل قيمة واحدة) أو شبه ثابتة (أي تحمل قيمتين على الأكثر).

الجدول رقم 10.4 : نتائج الاحتمال لاختبارات جذر الوحدة (دخل متوسط ومخفض)

المتغير	نوع الاختبار	اختبار (LLC)	اختبار (IPS)	اختبار Hardi	اختبار Breitung	اختبار (ADF)	اختبار (PP)
LEXPO	عند المستوى	0.0081	0.1460	0.0001	0.8081	0.6314	0.0003
	الفرق الأول	-	0.0606	-	0.9740	0.0000	-
LGDP	عند المستوى	0.0000	0.5064	0.0000	0.3475	0.3270	0.0055
	الفرق الأول	-	0.6350	-	0.9959	0.3946	-
LPOP	عند المستوى	0.0000	0.0122	0.0000	0.0590	0.0001	0.0001
	الفرق الأول	-	-	-	-	-	-
LGDPDZ	عند المستوى	0.0000	0.3507	0.0000	0.0003	0.1592	0.0000
	الفرق الأول	-	0.5527	-	-	0.5679	-
LPOPDZ	عند المستوى	0.7580	0.6765	0.0000	0.0000	0.9185	0.0000
	الفرق الأول	0.0000	0.6860	-	-	0.9227	-

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أن لوغاريتم حجم الصادرات، عدد سكان البلد الشريك ولوغاريتم الناتج الإجمالي المحلي للجزائر وللبلد الشريك مستقر عند المستوى عدد سكان الجزائر مستقر في الفرق الأول. بينما بقية المتغيرات(المسافة الجغرافية والتمثيل الدبلوماسي للجزائر وللبلد الشريك لا يمكن قياس مستوى استقراريتها باعتبار أن قيم هذه المتغيرات ثابتة (أي تحمل قيمة واحدة) أو شبه ثابتة (أي تحمل قيمتين على الأكثر).

المطلب الثاني : نتائج الدراسة القياسية على الصادرات خارج المحروقات

من خلال هذا المطلب سوف نجري دراسة قياسية حول تأثير كل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و الدول التسعة المستوردة للسلع الجزائرية خارج قطاع المحروقات، و عدد السكان للطرفين، المسافة، التمثيل الدبلوماسي، التاريخ الاستعماري، اللغة و التكامل الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات للجزائر مع دول العينة مجتمعة ثم مع دول ذات الدخل المرتفع و كذا مع دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض.

الفرع الأول : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

1. العرض الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بهدف إعطاء تصور مبدي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة تم حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 11.4: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المقياس	GDP	GDPDZ	RDA	RDE	EXP h.h
الوسط الحسابي	2902932.	179546.1	3.888889	2.000000	106.8185
الوسيط	1362078.	169193.9	2.000000	1.000000	41.91987
أعلى قيمة	20544343	213808.8	18.00000	4.000000	499.9744
أدنى قيمة	26197.14	137214.8	1.000000	1.000000	9.497929
الانحراف المعياري	5219051.	25221.87	5.049073	1.161169	128.2421
Skewness	2.402441	0.048860	2.414546	0.433013	1.609584
Kurtosis	7.210077	1.686924	6.955561	1.500000	4.354009
Jarque-Bera	153.0437	6.501443	146.1247	11.25000	45.73645

0.000000	0.003607	0.000000	0.038746	0.000000	**Probability**
9613.664	180.0000	350.0000	16159148	2.61E+08	**المجموع**
1463698.	120.0000	2268.889	5.66E+10	2.42E+15	**مجموع الانحرافات**
90	90	90	90	90	**Observations**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الوسط الحسابي لحجم صادرات الجزائر لكل دول العينة خلال فترة الدراسة من (2009-2017) بلغ (106.81 مليون دولار أمريكي) وهي يعتبر متوسط جد متدني مقارنة بإجمالي الصادرات الجزائرية لهذه الدول عموما، وسجلت أعلى قيمة لإجمالي الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (499.97 مليون دولار) الموجهة إلى إسبانيا سنة (2012) حيث تعتبر إسبانيا أهم الشركاء التجاريين للجزائر وذلك لتوفر مجموعة من الخصائص أهمها الموقع الجغرافي و الرابط التاريخي، بالإضافة إلى عقد اتفاق الشراكة التي أعطت له الجزائر أهمية بالغة ، في حين أدنى قيمة (9.49 مليون دولار) لنفس المتغير سجلت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة (2009)؛ كما عرف حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات قيمة منخفضة للانحراف المعياري (1.16) وهو ما يؤكد عدم وجود تشتت في هذا المتغير بين دول عينة الدراسة، أي وجود تقارب في حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين هذه الدول.

فيما يخص التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في الجزائر فقد تم تسجيل أعلى قيمة (4 السفارات والقنصليات) لفرنسا، والتي سجلت فيها أيضا أعلى تمثيل دبلوماسي خارجي للجزائر، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها الخلفية التاريخية للعلاقة بين البلدين، في حين توجد بعض الدول لها ممثليات دبلوماسية وحيدة في الجزائر كالبرازيل و ليبيا، و الدولة الوحيدة من دول العينة التي بها ممثلية دبلوماسية جزائرية واحدة هي البرازيل.

سجلت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي في دول العينة (20544343.45 مليون دولار) في الولايات المتحدة الأمريكية سنة (2017) وهي نتيجة منطقية فالولايات المتحدة الأمريكية من أقوى الاقتصاديات في العالم، في حين أدنى قيمة (26197.14) سجلت في ليبيا سنة (2016)، وذلك راجع لعدم الاستقرار الأمني

الذي تعيشه المنطقة، بالإضافة إلى الأزمة التي هزت أسواق النفط الدولية نهاية سنة (2014)، وبالتالي تراجعت مداخيل الاقتصاد الليبي بصورة كبيرة لاعتماده على المحروقات كمصدر تمويل رئيسي للاقتصاد.

فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للجزائر فقد سجلت أعلى قيمة (213808 مليون دولار) سنة (2015) في حين أدناها (137214.8 مليون دولار) سجل سنة (2010).

كما نلاحظ من خلال الجدول وجود فروقات واضحة في قيم الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة وذلك لاختلاف الوحدات بين متغيرات التمثيل الدبلوماسي وبقية المتغيرات المحسوبة بالدولار الأمريكي وعدم تقارب العينة من الناحية الاقتصادية.

2. اختبار وجود الفروقات بين دول العينة في حجم وارداتها من الجزائر خارج قطاع المحروقات :

نهدف من خلال هذه الخطوة إلى التأكد من وجود فروقات بين دول عينة الدراسة فيما يخص حجم وارداتها من الجزائر خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال مقارنة متوسطات هذا المتغير لكل دولة مع بقية الدول الأخرى، وتم التركيز على اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لتحديد وجود فروقات من عدم، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 12.4 : اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات

EXP.h.h					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	الفرق بين المتوسطات	إحصائية F	القيمة الاحتمالية للاختبار.
بين المجموعات	1146750,35	8	143343,79	36,633	,000
خارج المجموعات	316947,291	81	3912,930		
الإجمالي	1463697,64	89			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

بلغت القيمة الإحصائية لفيشر($F_{stat} = 36.633$)بين المجموعات (الدول) وهي دالة من الناحية الإحصائية لأن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية ($SIG - F_{stat} = 0.000$) وبالتالي قبول فرضية العدم

التي تنص على وجود فروقات معنوية إحصائيا لمتوسط واردات كل دولة من دول العينة للسلع الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة، ولتحدي هذه الاختلافات سيتم اعتماد اختبار (LSD) في الخطوة التالية.

3. تحديد الفروقات بين دول العينة بناء على حجم وارداتها من الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات :

في هذه المرحلة سيتم اختبار وجود اختلاف بين كل دول من دول عينة الدراسة التسعة مع باقي دول العينة، وذلك بغية تحديد الدول الأكثر استيرادا للسلع الجزائرية خارج المحروقات بصورة دقيقة و الجدول التالي يلخص نتائج اختبار (LSD) (أنظر الملحق رقم 3).

الجدول رقم 13.4 : نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة

	إسبانيا	فرنسا	الو م أ	كندا	تركيا	البرازيل	تونس	المغرب	ليبيا
إسبانيا		X	X	X	X	x	X	X	x
فرنسا	X		X	X	X	x	X	X	x
الو م أ	X	X		–	–	–	–	–	–
كندا	X	X	–		–	X	–	–	–
تركيا	X	X	–			–	–	–	–
البرازيل	X	X	–	X			–	–	–
تونس	X	X	–					–	–
المغرب	X	X	–						–
ليبيا	X	X	–						

X: وجود فروقات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 24

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه يوجد اختلاف ظاهر جليا في متوسط واردات دول العينة من الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين كل من دولة فرنسا ومملكة إسبانيا، وباقي الدول. وهذا يعني أن هذه الدول السالفة الذكر، شهدت متوسط عام أكثر من غيرها من بقية دول العينة خلال الفترة (2009-2018) مما جعلها مميزة ولها اختلاف واضح مع مستويات متوسط تدفق الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مع الدول المتبقية، وبالتالي

فكل من فرنسا وإسبانيا تمثل أهم المستوردين للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، في المقابل نستنتج أن هناك تقارب كبير في واردات بقية الدول منخفضة و متوسطة الدخل الخمسة وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا التي لم تظهر فوارق في مستويات حجم وارداتها الغير نفطية من الجزائر.

4. تصنيف دول العينة بناء على حجم وارداتها من الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات :

لتصنيف الدول المختارة في العينة حسب وارداتها من الجزائر خارج قطاع المحروقات في سنة 2018 وذلك بالاستعانة بإحدى طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، تم الاستعانة بمخطط شجرة التحليل العنقودي باستخدام طريقة WARD و النتائج موضحة في الجدول و الشكل التاليين:

جدول رقم 14.4 : التحليل العنقودي بناء على حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

مجموعة العناقيد الممكنة			
الدولة	عناقيد 4	عناقيد 3	عنقود 2
10:SPN	1	1	1
20: FRA	2	1	1
30:USA	3	2	2
40: CAN	4	3	2
50: TUR	3	2	2
60: BRA	1	1	1
70: TUN	4	3	2
80: MAR.	4	3	2
90:LYB	4	3	2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 24

والشكل التالي يوضح شجرة التحليل العنقود بحسب طريقة وارد:

الشكل رقم2.4 : شجرة التحليل العنقودي

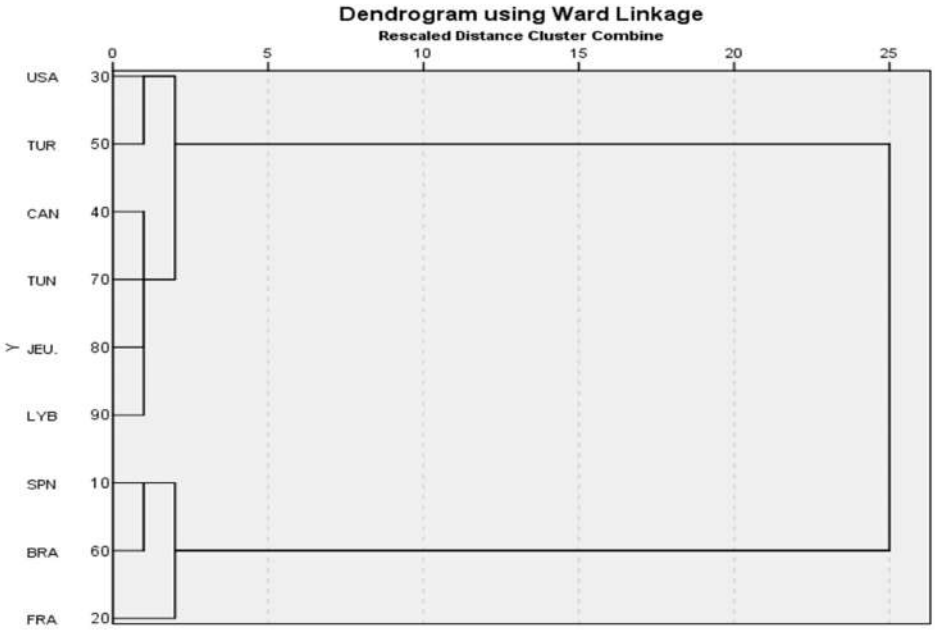

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 24

من خلال الشكل والجدول السابقين يمكن استنتاج أن الاختلاف الذي كان واضح في تحليل التباين ومقارنة المتوسطات قد تحقق نفسه في التحليل العنقودي. لذلك يمكن تقسيم الدول إلى 3 مجموعات حسب وجهة نظر الباحث حسب متوسط حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لسنة 2018 و هي:

- **المجموعة الأولى** : وشملت الدول الأقل استيراد للسلع الجزائرية خرج المحروقات من بين دول العينة و ضمت كل من (المغرب، تونس، ليبيا، وكندا).
- **المجموعة الثانية** : ضمت كل من تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية وبمعدل أعلى من المجموعة الأولى.
- **المجموعة الثالثة** : ضمت كل من إسبانيا، فرنسا و البرازيل بأعلى معدل للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وكما أسلفنا الذكر فإن كل من إسبانيا وفرنسا تعتبران الوجهة الأهم للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وفي سنة 2018 عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات الموجهة لدولة البرازيل تحسنا ملحوظا جعلها تصنف مع الدول المستقطبة للصادرات الجزائرية.

الفرع الثاني : تقدير و تحليل نموذج الجاذبية بين الجزائر و كل دول العينة:

في هذا الفرع من الدراسة القياسية سيتم تقدير نموذج الجاذبية الخاص بتدفقات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو عينة من الدول المختارة، والمتمثلة أساسا في كل من (فرنسا، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، تركيا، البرازيل، تونس، المغرب و ليبيا) وذلك خلال الفترة (2009- 2018)، تعتبر هذه الدول من أكثر الدول التي لها مبادلات تجارية خارج قطاع المحروقات مع الاقتصاد الجزائري وذلك بناءً على تقارير الجمارك الجزائرية خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى عدم توفر البيانات لبقيت دول العالم فيما يتعلق بمتغير الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال كل فترة الدراسة، وبالتالي فإن إجمالي المشاهدات بلغ 90 مشاهدة وذلك باحتساب المقاطع و السلاسل الزمنية، وبناء على الأدبيات التطبيقية التي اعتمدت على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية فإن هذا العدد من المشاهدات يعتبر مقبولا نسبيا، الأمر الذي جعل الباحث يعتمد على عدة طرق ومنهجيات قياسية لتقدير معادلة الجاذبية الخاصة بالدراسة، وتم التوصل في النهاية إلى أن أنسب الطرق للتقدير هي طريقه المربعات الصغرى العادية (MCO)، والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج الجاذبية الخاصة بهذا الفرع من الدراسة.

الجدول رقم 15.4 : تقدير نموذج الجاذبية الخاص بكل دول العينة باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPOPDZ	4.077231	0.695653	5.861009	0.0000
LNPOP	0.294219	0.078785	3.734432	0.0004
LNGDPDZ	0.419131	0.275347	1.522193	0.1320
LNGDP	-0.292189	0.054168	-5.394131	0.0000
LNDISTCAP	-0.834104	0.088472	-9.427938	0.0000
COLONY	-0.960633	0.155312	-6.185183	0.0000
CONTIG	-1.508659	0.178280	-8.462295	0.0000
COMLANG	-0.973833	0.143704	-6.776642	0.0000
RDA	0.147844	0.015799	9.357845	0.0000
RDE	-0.003407	0.066365	-0.051343	0.9592
C	-5.876132	4.185014	-1.404089	0.1642
R-squared	0.892113	**Meandependent var**		4.079117
Adjusted R-squared	0.878457	**S.D. dependent var**		1.052439
S.E. of regression	0.366912	**Akaike info criterion**		0.946696
Sumsquaredresid	10.63535	**Schwarz criterion**		1.252228
Log likelihood	-31.60130	**Hannan-Quinn criter.**		1.069904
F-statistic	65.32494	**Durbin-Watson stat**		1.787452
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

1. اختبارات مشاكل القياس للنموذج المقدر : تهدف هذه الخطوة إلى التأكد من صلاحية النموذج وخلوه من مشاكل القياس التي قد تؤدي إلى نتائج مضللة و ما يعرف بالانحدار الزائف، ولذلك من خلال هذه المرحلة سيتم التأكد من عدم مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين بالإضافة إلى التوزيع الطبيعي للبواقي ومشكلة التعدد الخطي.

1.1 اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء : تم الاعتماد على اختبار مضاعف لاغرانج (LM-test) وذلك للتأكد من غياب مشكل الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير بناء على التأخيـــر من الفتـرة الأولى حتى الفترة الثامنـة، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 16.4 : نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء للدول مجتمعة (اختبار LM TestsBreusch-Godfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.090716	Prob. F(2,77)	0.3411
Obs*R-squared	2.479482	Prob. Chi-Square(2)	0.2895

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر بإبطاء فترتين زمنيتين $\text{Prob} - F_{STAT} = 0.34 > 0.05$ وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء في نموذج الدراسة، وهو ما يؤكد النتائج المتوصل إليها في النموذج المعتمد سابقا. يمثل الشكل الموالي المقارنة بين البواقي الحقيقة وبواقي النموذج المقدر.

الشكل رقم 3.4 : المقارنة بين البواقي الفعلية و المقدرة لكل دول العينة

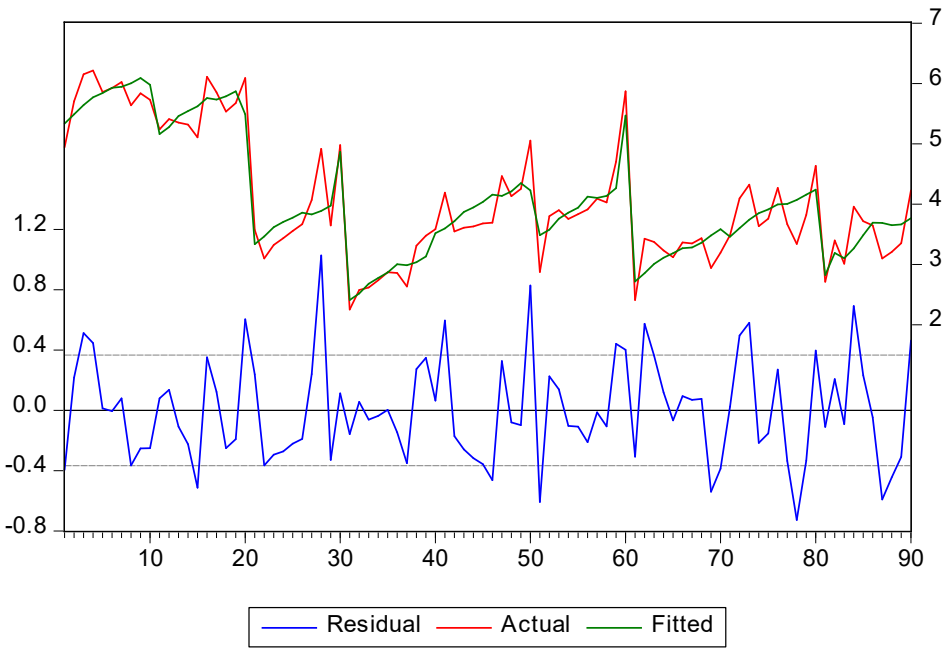

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

2.1 اختبار عدم ثبات التباين : من بين المشاكل الشائعة في نماذج الانحدار عموما هو مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء، فمن الافتراضات الرئيسية لهذه النماذج أن تباين الخطأ δ_ε يقل قيمة ثابتة عبر الزمن، وعدم تحقق هذا الافتراض والذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة تباينات المعلمات المقدرة وبالتالي تحيز هذه الأخيرة، في هذه النقطة سيتم التأكد ثبات تباين الأخطاء بالاعتماد على اختبارARCH بناء على إحصائية FICHER، والنتائج موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم 17.4 : نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء لدول العينة مجتمعة

HeteroskedasticityTest: ARCH			
F-statistic	0.147707	Prob. F(1,87)	0.7017
Obs*R-squared	0.150847	Prob. Chi-Square(1)	0.6977

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر بدرجة حرية $\text{Prob} - F_{STAT} = 0.70 > 0.05$ (1,87) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين الأخطاء في نموذج الدراسة.

3.1 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير: الهدف من هذا الاختبار التأكد من فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال إحصائية Jarque-Bera والنتائج موضحه في الشكل أسفله.

الشكل رقم 4.4 : التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير للدول مجتمعة

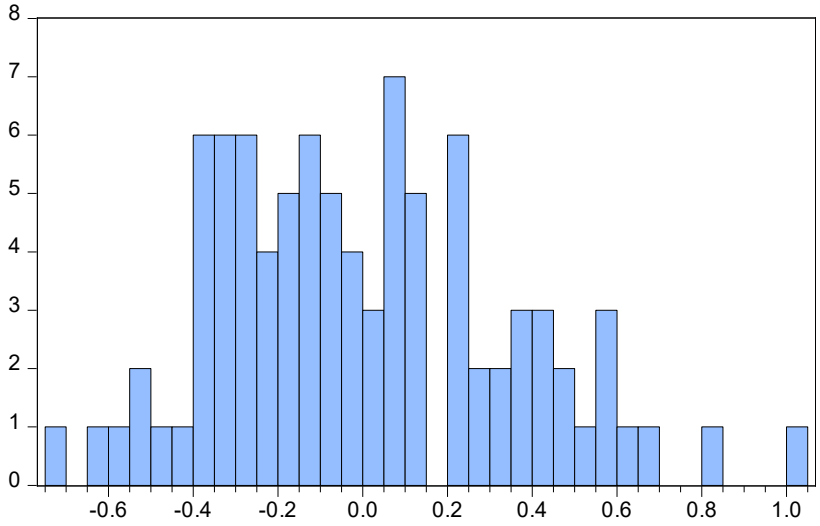

Series: Residuals	
Sample 1 90	
Observations 90	
Mean	-5.70e-15
Median	-0.053999
Maximum	1.027485
Minimum	-0.727219
Std. Dev.	0.345685
Skewness	0.479681
Kurtosis	2.932558
Jarque-Bera	3.468459
Probability	0.176536

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

من الشكل أعلاه يمكن قبول فرضية العدم و التي تنص بأن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الإحصائية $\text{Jarque} - \text{Bera}_{\text{stat}} = 3.46$ و هي غير دالة إحصائيا على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.17) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالبواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2. التفسير الإحصائي لنموذج الدراسة :

بالرجوع إلى الجدول رقم (15.4) أعلاه يتضح أن جلّ متغيرات الدراسة دالة من الناحية الإحصائية حيث أن المعلمات المرتبطة بكل من متغيرات التمثيل الدبلوماسي الجزائري في الخارج (RDA) واللوغاريتم الطبيعي للمسافة بين الجزائر وكل دولة معنويتين من الناحية الإحصائية، حيث أن قيمة إحصائية ستودنت للمعلمتين الخاصتين بهاذين المتغيرين على التوالي $(T_{stat} = -9.35\ ;\ 9.42)$ وهي دالة من الناحية الإحصائية لأن هذه القيم أكبر من القيم المجدولة لإحصائية ستودنت(بالقيم المطلقة)، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية للإحصائيتين والتي كانت أقل من القيمة الحرجة (0.05).

تم التوصل إلى نفس النتائج بالنسبة لباقي متغيرات النموذج، أظهرت نتائج التقدير أن قيم إحصائية ستودنت لكل المعلمات الخاصة بمتغيرات و يتعلق الأمر بلوغاريتم الناتج المحلي للدول العينة (GDP) ولوغاريتم

إجمالي السكان في الجزائر وفي دول العينة على التوالي (LNBOP ; LNPOPDZ) الدراسة كانت دالة من الناحية الإحصائية، لأن القيم الاحتمالية لها لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.05)، بالإضافة إلى المعلمة المرتبطة باللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي في دول عينة الدراسة والمتغيرات النوعية المدرجة أيضا كانت معنوية من الناحية الإحصائية، باستثناء المعلمتين المرتبطتين بكل من اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر (LNGDPDZ) و المعلمة المقدرة المرتبطة بالتمثيل الدبلوماسي الأجنبي في الجزائر (RDE) الذين لم يكونا دالين من الناحية الإحصائية، حيث أن قيمة إحصائية ستودنت للمعلمتين على التوالي ($T_{stat} = 1.52; -0.05$) وهي أقل من القيمة الجدولية للإختبار (بالقيمة المطلقة)، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية الحرجة (Prop-$T_{stat} = 0.13 > 0.05$)،

من ناحية المعنوية الكلية فيظهر أن النموذج ككل معنوي من الناحية الإحصائية، حيث بلغت قيمة إحصائية فيشر ($F_{stat} = 65.32$) وهي أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى الدلالة 5في المائة، لأن القيمة الاحتمالية الحرجة لهذا الاختبار ($Prop - F_{stat} = 0.00 < 0.05$)، وبالتالي فالنموذج ككل معنوي من الناحية الإحصائية.

من خلال التقدير الموضح في الجدول (15.4) السابق فالنموذج ذو جودة توفيق عالية، حيث أن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة مرتفعة جدا، أين بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (R^2=0.87)، أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير87في المائة من تغيرات حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى دول العينة والنسبة المتبقية هي عوامل غير مدرجة في النموذج أو أخطاء توصيف، تم إدراجها في هامش الخطأ، من جهة ثانية بلغت قيمة إحصائية دربين واتسون (D-W =1.78) وهي قيمة تقترب من القيمة (2) وبالتالي فاحتمال وجود مشكل الارتباط الذاتي يعتبر ضئيلا، وبشكل عام فيمكن قبول نموذج الدراسة من الناحية الإحصائية.

الفرع الثالث : تقدير و تحليل نموذج الجاذبية بين الجزائر و دول ذات الدخل المرتفع

بهدف الإحاطة بإشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة من الجانب القياسي منها والمتمثلة أساسا في تفسير تدفقات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لعينة الدول المختارة، مع محاولة تحديد دور الدبلوماسيات الاقتصادية للجزائر ودول العينة في دعم الصادرات الجزائرية وتحديد الفروقات بين هذه الدول، وسيتم التركيز في هذه المرحلة على تقدير نموذج يضم الدول ذات الدخل المرتفع من عينة الدول المختارة والمتمثلة في كل من فرنسا، إسبانيا، كندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أن عدد المشاهدات في النموذج هي (40) مشاهدة فقط، وبالرجوع إلى الأدبيات التطبيقية فهذا العدد من المشاهدات يعتبر منخفضا نسبيا، حيث واجه الباحث مجموعة من المشاكل القياسية قبل الوصول إلى نموذج مقبول من الناحية الإحصائية، أين تم حذف المتغيرات الوهمية الخاصة باللغة (COMLANG) والتاريخ الاستعماري (COLONY) و الوجود ضمن تكتل اقتصادي (CONTIG)، لعدة أسباب من أهمها عدم توفر هذه الخصائص بين الجزائر والدول المتقدمة المختارة وبالتالي تطابق هذه المتغيرات الأمر الذي يخلق ارتباط خطي تام بين هذه المتغيرات ينعكس على جودة النموذج من خلال التعدد الخطي والذي يسبب تقدير متحيز أو حتى زائف، كما تم استخدام نفس طريقة التقدير (طريقة المربعات الصغرى العادية MCO). وعليه يكون النموذج المعتمد على النحو التالي:

$$LNEXP.h.h_i = c + \beta_1 LNGDP_j + \beta_2 LNGDPDZ_i + \beta_3 LNPOP_j + \beta_4 LNPOPDZ_i - \beta_5 LNDISTCAP_{ij} + \beta_6 ROE + \beta_7 ROA + \varepsilon_{ijt}$$

حيث:i: تشير إلى الجزائر، j: تشير إلى دول العينة. وكانت النتائج وفق الجدول الموالي.

الجدول رقم 18.4 : تقدير نموذج الجاذبية الخاص بالدول ذات الدخل المرتفع باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPOPDZ	5.480822	8.619267	0.635880	0.5294
LNPOP	16.78631	6.170957	2.720212	0.0105
LNGDPDZ	-1.442795	5.247475	-0.274950	0.7851
LNGDP	-3.508028	3.059168	-1.146726	0.2600
LNDISTCAP	-475.6108	178.2331	-2.668477	0.0119
RDA	51.61237	19.35768	2.666247	0.0119
RDE	-525.2482	197.1771	-2.663840	0.0120
C	4581.501	1716.635	2.668885	0.0119
R-squared	0.947535	**Meandependent var**		4.522408
Adjusted R-squared	0.936058	**S.D. dependent var**		1.304852
S.E. of regression	0.329954	**Akaike info criterion**		0.797128
Sumsquaredresid	3.483824	**Schwarz criterion**		1.134904
Log likelihood	-7.942562	**Hannan-Quinn criter.**		0.919257
F-statistic	82.56166	**Durbin-Watson stat**		2.214091
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

1. اختبارات مشاكل القياس للنموذج المقدر :

بهدف التأكد من صلاحية النموذج وضمان خلوه من مشاكل القياس سيتم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي تتعلق بمشاكل القياس الكلاسيكية.

1.1 اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء : لدراسة مشكل الارتباط الذاتي تم الاعتماد على اختبار (Breusch-Godfrey) والنتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم 19.4 : نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء لدول الدخل المرتفع (اختبار LM Tests (Breusch–Godfrey

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F–statistic	0.468792	Prob. F(2,30)	0.6303
Obs*R–squared	1.212226	Prob. Chi–Square(2)	0.5455

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

بلغت القيمة الإحصائية للاختبار $F_{STAT} = 0.46$ وهي غير دالة من الناحية الإحصائية، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء في نموذج الدراسة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الحرجة للاختبار $Prob - F_{STAT} = 0.63 > 0.05$.

والشكل الموالي يؤكد نتائج الاختبار.

الشكل رقم 5.4 المقارنة بين البواقي الفعلية والمقدرة لدول الدخل المرتفع

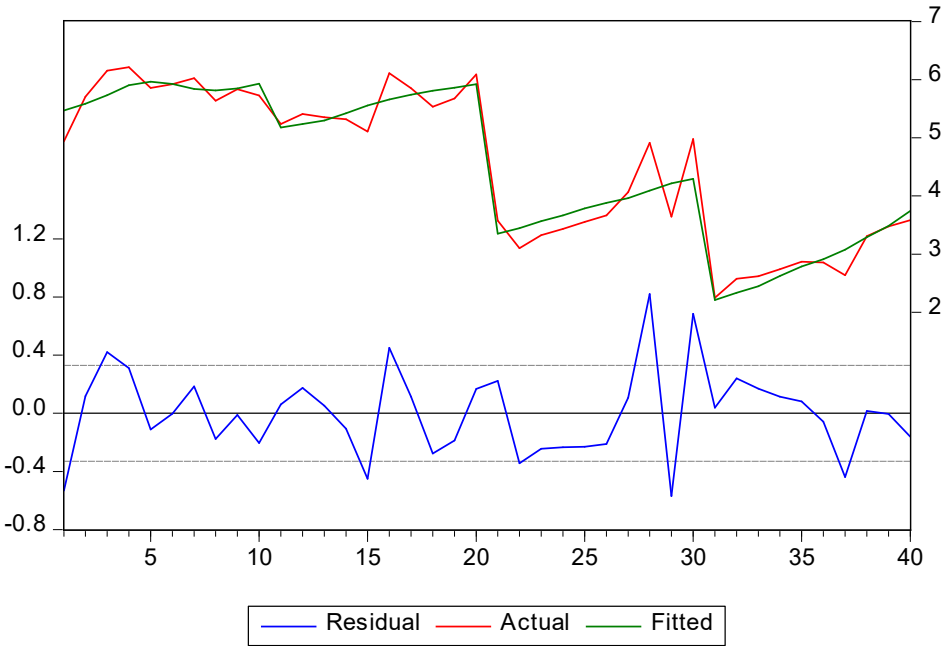

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

2.1 اختبار عدم ثبات التباين : تم الاعتماد على اختبار (ARCH) للتأكد من غياب مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء.

الجدول رقم 20.4 : نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء لدول الدخل المرتفع

HeteroskedasticityTest: ARCH			
F-statistic	2.881085	Prob. F(1,37)	0.0980
Obs*R-squared	2.817434	Prob. Chi-Square(1)	0.0932

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول السابق يظهر أن قيمة إحصائية فيشر بدرجة حرية $F_{STAT}(37, 1) = 2.8$ و هي أكبر من القيمة المجدولة ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الحرجة للاختبار $Prob - F_{STAT} = 0.09 > 0.05$، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على غياب مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء.

3.1 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير: الهدف من هذا الاختبار التأكد من فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال إحصائية Jarque-Bera و النتائج موضحه في الشكل أسفله.

الشكل رقم 6.4 : التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير لدول الدخل المرتفع

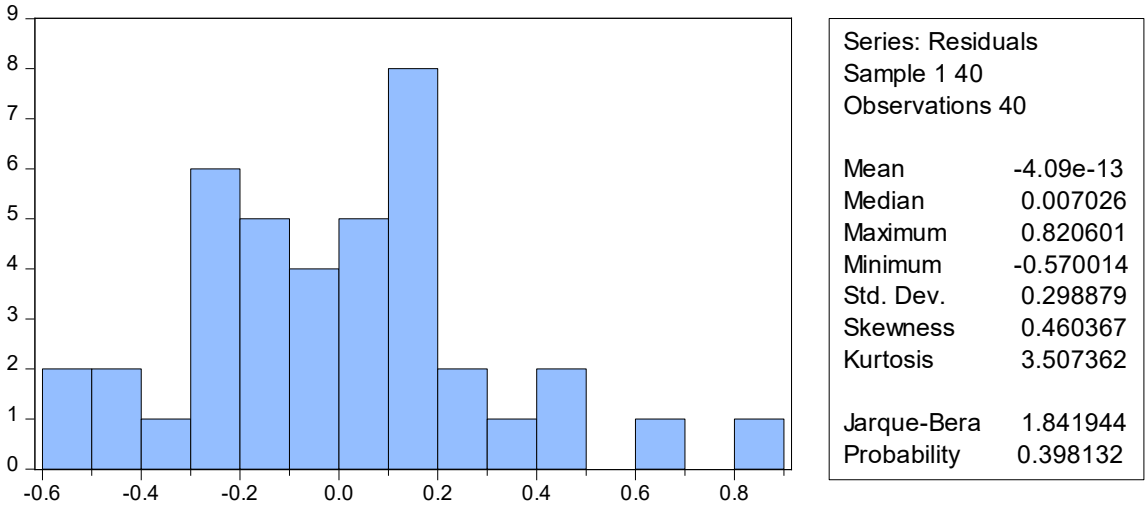

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

من الشكل أعلاه يمكن قبول فرضية العدم التي تنص بأن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الإحصائية $\text{Jarque} - \text{Bera}_{\text{stat}} = 1.84$ وهي غير دالة إحصائيا على إعتبار أن القيمة الإحتمالية لهذا الإختبار (0.39) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالبواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2. التفسير الإحصائي لنموذج الدراسة :

بالرجوع إلى الجدول (18.4) أعلاه يمكن استنتاج وجود ثلاث معلمات غير دالة من الناحية الإحصائية ويتعلق الأمر بالمعلمات المرتبطة بمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر (GDPDZ) ودول العينة (GDP)، بالإضافة إلى المعلمة المرتبطة بحجم السوق في الجزائر، حيث بلغت القيمة الإحصائية لستودنت الخاصة بمتغيرة حجم السوق الجزائري (T_{stat}= 0.63)، وهي أقل من القيمة المجدولة عند مستوى الدلالة 5 في المائة ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الحرجة للاختبار و التي تجاوزت القيمة الحرجة ($Prop - T_{stat} = \quad 0.53 > 0.05$)، نفس الملاحظة تمت تسجيلها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الخاص بالجزائر (GDPDZ)، والناتج المحلي الإجمالي الخاص بدول العينة (GDP)، حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار لستودنت الخاصة بالمعلمتين على التوالي -1.14 ; T_{STAT}=-0.27 وهي غير دالة من الناحية الإحصائية لأن قيمها الاحتمالية أكبر من القيمة الحرجة (0.05).

من جهة ثانية فان أغلبية المتغيرات في هذا النموذج كانت دالة من الناحية الإحصائية حيث أن نتائج التقدير أظهرت أن كل معلمات المقدرة المرتبطة بـ: حجم السوق في الدول ذات الدخل المرتفع (LNPOP) ؛ المسافة بين الجزائر وكل دولة من الدول ذات الدخل المرتفع (LNDISTCAP) ؛ التمثيل الدبلوماسي الجزائري في الدول المتقدمة (RDA) ؛ التمثيل الدبلوماسي للدول ذات الدخل المرتفع في الجزائر (RDE) ؛ معلمة الثابت (C) كانت معنوية إحصائيا وذلك لأن القيمة الاحتمالية الخاصة بإحصائية ستودنت لكل معلمات هذه المتغيرات كانت أقل من القيمة الحرجة (0.05).

فيما يخص المعنوية الكلية فقد بلغت قيمة إحصائية فيشر ($F_{stat} = 82.56$) وهي أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى الدلالة 5في المائة، لأن القيمة الاحتمالية الحرجة لهذا الاختبار

($Prop - F_{stat} = 0.00 < 0.05$)، وبالتالي قبول الفرض البديل الذي ينص على أن النموذج ككل معنوي من الناحية الإحصائية.

من جهة أخرى فالنموذج الخاص بالدول ذات الدخل المرتفع يتميز بقدرة تفسيرية جد عالية حيث بلغت قيمة معامل التحديد المصحح $R^2 = 0.93$، أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير نسبة 93في المائة من تغيرات حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى هذه الدول ، والنسبة المتبقية 7في المائة تمثل عوامل و متغيرات غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة في هامش الخطأ.

بالرجوع إلى نفس الجدول السابق (18.4) يمكن ملاحظة أن قيمة إحصائية(DW = 2.21) قريبة من القيمة (2)، الأمر الذي ينفي إمكانية وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء في نموذج الدراسة، وما يمكن استنتاجه بصورة عامة من خلال التحليل الإحصائي للنموذج هو أن نموذج الجاذبية الخاص بالدول ذات الدخل المرتفع مقبول من الناحية الإحصائية.

الفرع الرابع : تقدير و تحليل نموذج الجاذبية بين الجزائر و دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض

في هذه المرحلة سيتم تقدير نموذج الجاذبية الذي يفسر تدفقات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض وتتمثل في كل من تركيا، البرازيل، تونس، المغرب، ليبيا. كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المشاهدات في النموذج هي (50) مشاهدة، ونظرا لصغر حجم عينة الدراسة، تم تقدير مجموعة من النماذج قبل الوصول إلى النموذج المقبول من الناحية الإحصائية، كما تم استبعاد كل المتغيرات الوصفية المتمثلة في التاريخ الاستعماري المشترك، اللغة و التكامل الاقتصادي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية MCO لتقدير نموذج الجاذبية الخاص بالدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض، وعليه يكون النموذج المعتمد على النحو التالي:

$$LN\text{EXP. h. h}_i = c + \beta_1 LNGDP_j + \beta_2 LNGDPDZ_i + \beta_3 LNPOP_j + \beta_4 LNPOPDZ_i - \beta_5 LNDISTCAP_{ij} + \beta_6 ROE + \beta_7 ROA + \varepsilon_{ijt}$$

حيث: i: تشير إلى الجزائر، j: تشير إلى دول العينة و النتائج موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم 21.4 : تقدير نموذج الجاذبية الخاص بالدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPOPDZ	20.74802	9.062800	2.289361	0.0272
LNPOP	2.673340	1.963437	1.361561	0.1806
LNGDPDZ	-11.82980	5.913836	-2.000359	0.0520
LNGDP	0.255175	0.430188	0.593171	0.5562
LNDISTCAP	-7.336162	4.351792	-1.685779	0.0993
RDA	-5.411890	3.084921	-1.754304	0.0867
RDE	0.286924	0.340668	0.842238	0.4044
C	124.8749	56.92009	2.193863	0.0338
R-squared	0.562753	**Meandependent var**		3.724484
Adjusted R-squared	0.489878	**S.D. dependent var**		0.606553
S.E. of regression	0.433218	**Akaike info criterion**		1.310493
Sumsquaredresid	7.882452	**Schwarz criterion**		1.616417
Log likelihood	-24.76233	**Hannan-Quinn criter.**		1.426991
F-statistic	7.722207	**Durbin-Watson stat**		1.834835
Prob(F-statistic)	0.000005			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

1. اختبارات مشاكل القياس للنموذج المقدر

بهدف التأكد من صلاحية النموذج وضمان خلوه من مشاكل القياس سيتم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي تتعلق بمشاكل القياس الكلاسيكية.

1.1 اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء : لدراسة مشكل الارتباط الذاتي تم الاعتماد على اختبار (Breusch-Godfrey) والنتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم 22.4 : نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء لدول الدخل المتوسط و المنخفض (اختبار LM (Tests Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.087856	Prob. F(2,40)	0.9161
Obs*R-squared	0.218679	Prob. Chi-Square(2)	0.8964

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

بلغت القيمة الإحصائية للاختبار $F_{STAT} = 0.08$ وهي غير دالة من الناحية الإحصائية، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء في نموذج الدراسة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الحرجة للاختبار $Prob - F_{STAT} = 0.91 > 0.05$.

والشكل الموالي يؤكد نتائج الاختبار.

الشكل رقم 7.4 : المقارنة بين البواقي الفعلية و المقدرة لدول الدخل المتوسط و المنخفض

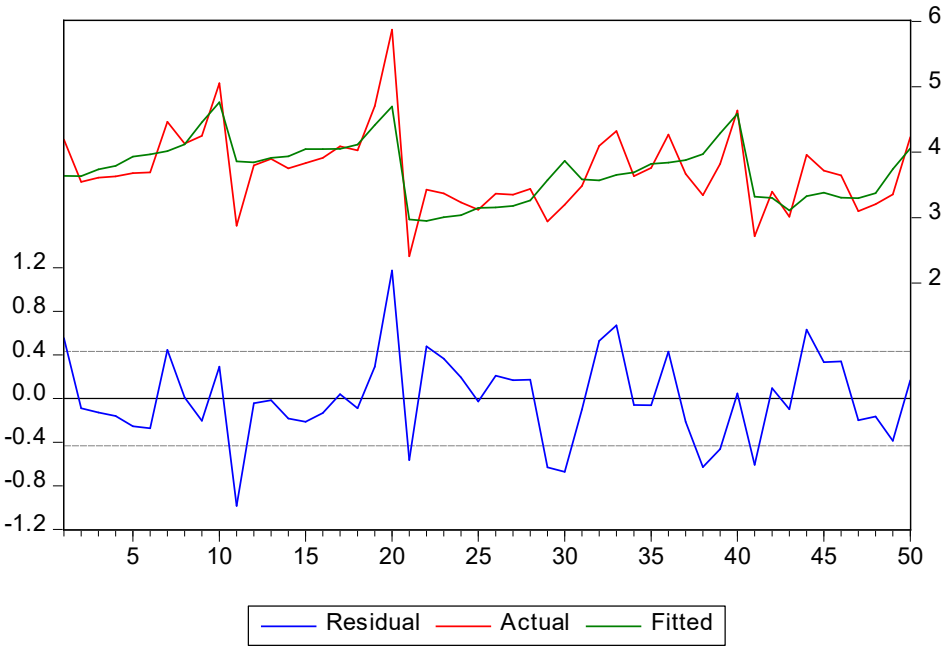

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

2.1 اختبار عدم ثبات التباين : تم الاعتماد على اختبار (ARCH) للتأكد من غياب مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء

الجدول رقم 23.4 : نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء لدول الدخل المتوسط و المنخفض

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.035422	Prob. F(1,47)	0.8515
Obs*R-squared	0.036901	Prob. Chi-Square(1)	0.8477

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول السابق يظهر أن قيمة إحصائية فيشر بدرجة حرية (1,47) $F_{STAT} = 0.03$ وهي أكبر من القيمة المجدولة ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الحرجة للاختبار $Prob - F_{STAT} = 0.85 > 0.05$، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على غياب مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء.

3.1 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير : يهدف من هذا الاختبار التأكد من فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال إحصائية Jarque-Bera والنتائج موضحه في الشكل أسفله.

الشكل رقم 8.4 : التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير لدول الدخل المتوسط و المنخفض

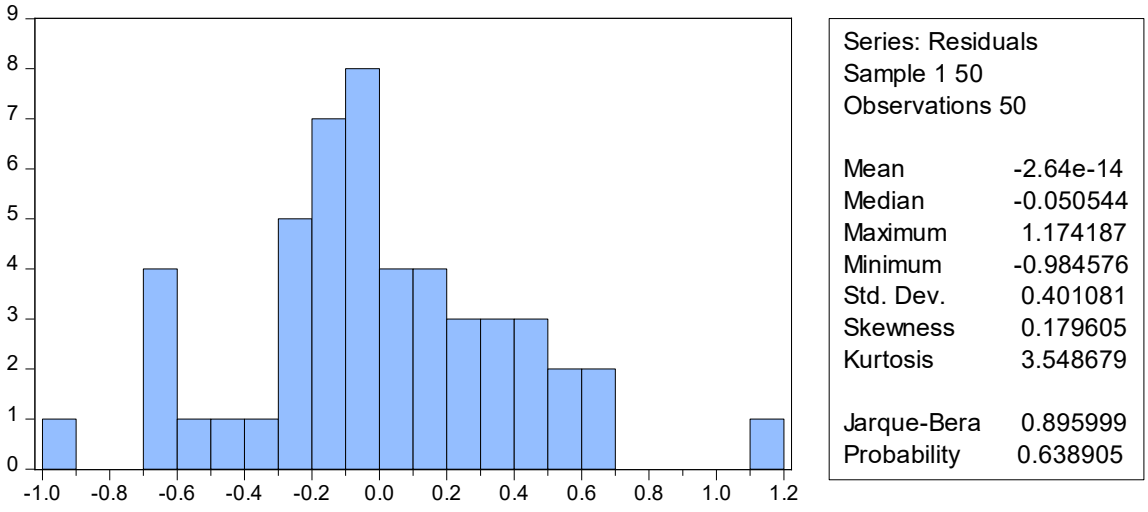

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

من الشكل أعلاه يمكن قبول فرضية العدم تنص بأن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الإحصائية $\text{Jarque} - \text{Bera}_{\text{stat}} = 0.89$ و هي غير دالة إحصائيا على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.63) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالبواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2. التفسير الإحصائي لنموذج الدراسة:

فيما يخص المعنوية الجزئية فقد أظهرت نتائج تقدير هذا النموذج من خلال الجدول (21.4) عدم معنوية أغلبية متغيراته، باستثناء معلمة المتغير اللوغاريتم الطبيعي لعدد سكان الجزائر (LNPOPDZ) حيث أن القيمة الإحصائية لاختبار ستودنت (T_{stat}=2.27) وهي أكبر من القيمة المجدولة لان القيمة الاحتمالية الحرجة لهذا الاختبار (0.02) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، في حين القيم الاحتمالية لباقي المعلمات الخاصة بكل المتغيرات الأخرى للنموذج كانت أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي فهي غير دالة من الناحية الإحصائية كما أسلفنا الذكر.

بلغت قيمة إحصائية فيشر ($F_{stat} = 7.72$) وهي أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى الدلالة 5في المائة، لأن القيمة الاحتمالية الحرجة لهذا الاختبار ($Prop - F_{stat} = 0.00 < 0.05$)، وبالتالي قبول الفرض البديل الذي ينص على أن النموذج ككل معنوي من الناحية الإحصائية.

بلغت قيمة معامل التحديد المصحح $R^2 = 0.48$، أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير نسبة 48 في المائة من تغيرات حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول النامية، والنسبة المتبقية 52في المائة تمثل عوامل و متغيرات غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة في هامش الخطأ.

بلغت قيمة إحصائية (DW = 1.83) و هي قريبة من القيمة (2)، الأمر الذي ينفي إمكانية وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء في نموذج الدراسة، وما يمكن استنتاجه بصورة عامة من خلال التحليل الإحصائي للنموذج هو أن نموذج الجاذبية الخاص بالدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض مقبول من الناحية الإحصائية.

المبحث الثالث : مناقشة و تحليل نتائج الدراسة القياسية

بعد التطرق إلى التحليل الاحصائي لنتائج الدراسة سنحاول في هذا المبحث مناقشة و تحليل هذه النتائج في بعدها الاقتصادي.

المطلب الأول : مناقشة و تحليل النتائج حول الصادرات الإجمالية

بعد ما أجرينا اختبارات لاختيار أحسن نموذج بين النموذج التجميعي، نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية اتضح لنا أن نموذج الآثار العشوائية هو الأحسن في تفسير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع المتمثل في الصادرات الإجمالية للجزائر، و على هذا الأساس سنقوم بمناقشة النتائج و تحليلها كما يلي :

الفرع الأول : صادرات الجزائر الإجمالية اتجاه دول الدخل المرتفع

1. **متغير الناتج المحلي الإجمالي** : للبلد الشريك كانت إشارته موجبة وهي متفقة مع فروض النموذج فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات بـ 0.682 وحدة ، وكما هو معلوم أن الناتج المحلي الإجمالي هو صورة للنشاط الاقتصادي للدولة، حيث أن زيادة هذا الأخير سيؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الجزائر، وهذا ما توافق مع دراسة بولعباس مختار (2018) ، كما لم تظهر النتائج عن أي تأثير للناتج المحلي الإجمالي للجزائر على الصادرات.
2. **متغير حجم السكان** : سجل متغير حجم سكان الجزائر إشارة سالبة، حيث كلما ارتفع عدد السكان في الجزائر بوحدة واحدة انخفض الصادرات الجزائرية بـ 5.89 وحدة بسبب زيادة الطلب المحلي على السلع الجزائرية وهذا ما توصلت إليه ابتسام بن يحي (2013/2012). في حين لم يكن هناك تأثير معنوي لحجم السكان في البلد الشريك على الصادرات الجزائرية.
3. **متغير المسافة الجغرافية** : لم يكن له أثر على المتغير التابع إذ كانت القيم المحسوبة لاختبار t أقل من القيم الجدولية.
4. **متغير التمثيل الدبلوماسي** : نلاحظ أن عدد سفارات و قنصليات البلد الشريك في الجزائر لها تأثير ايجابي بحيث كلما زاد التمثيل الدبلوماسي للبلد الشريك في الجزائر بوحدة واحدة زاد حجم الصادرات الجزائرية بـ

1.88 وحدة ويعود ذلك لقوة تأثير الدول ذات الدخل المرتفع على قرارات الجزائر و هذا ما اتفق مع دراسة S.J.V Moons ; Remco Boer (2014). بالنسبة لعدد سفارات و قنصليات الجزائر في البلد الشريك لم يكن معنوي.

الفرع الثاني : الصادرات الإجمالية للجزائر باتجاه دول الدخل المتوسط و المنخفض :

1. **متغيرات الناتج المحلي الإجمالي للطرفين، المسافة، عدد السكان الجزائر** : لم تظهر النتائج عن أي تأثير لهذه المتغيرات، ويكمن السبب كون صادرات الجزائر من المحروقات تبلغ 97 في المائة و التي لا تتأثر بهذه المتغيرات.
2. **متغير سكان الدول الشريكة** : سجلت إشارة موجبة، بحيث كلما ارتفع عدد سكان هذه الدول بوحدة واحدة ارتفعت الصادرات بـ 0.351 وحدة، وقد يعود السبب
3. **متغير التمثيل الدبلوماسي** : نلاحظ أن عدد سفارات و قنصليات الجزائر في البلد الشريك لها تأثير ايجابي بحيث كلما زاد التمثيل الدبلوماسي للجزائر في الدول بوحدة واحدة كلما زاد حجم الصادرات الجزائرية بـ 1.46 وحدة. بالنسبة لعدد سفارات و قنصليات البلد الشريك في الجزائر لم يكن معنوي.

المطلب الثاني : تحليل و مناقشة النتائج حول صادرات الجزائر خارج المحروقات

بعد التأكد من قبول نموذج الدراسة من الناحية الإحصائية في هذه المرحلة سيتم تفسير وقياس أثر كل متغير على حدا مع التركيز على المتغيرات الدالة من الناحية الإحصائية.

الفرع الأول : صادرات الجزائر خارج المحروقات اتجاه كل دول العينة

1. **متغير حجم السكان** : تشير الإشارة الموجبة المرتبطة بلوغاريتم عدد سكان الجزائر وهو المتغير الذي يعبر عن حجم اليد العاملة الجزائرية إلى الأثر الإيجابي لهذا المتغير على حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، ويتميز متغير عدد سكان الجزائر بمرونة عالية حيث أن زيادة عدد سكان الجزائر بـ وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بنسبة جد مرتفعة تقدر بـ 4.07 وحدة، حيث أن زيادة حجم سكان الجزائر سيساهم في خفض تكلفة الإنتاج و بالتالي زيادة تنافسية صادرات الجزائر خارج المحروقات في

أسواق دول محل الدراسة، من جهة ثانية فإن اللوغاريتم الطبيعي لحجم السكان في دول العينة والذي يعبر عن حجم السوق في هذه الدول كان له أثر إيجابي في رفع حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، بمرونة تقدر بـ 0.29 وحدة في حالة توسع السوق في دول العينة بوحدة واحدة. وهذا ما توافق مع فروض النموذج التي ذكرناها سابقا، ومع دراسة كل من بلعباس مختار (2018)، و دراسة Bulent Mira and others (2013).

2. **متغير الناتج المحلي للجزائر و دول العينة** : أظهرت نتائج التقدير أن اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي(GDP) لدول العينة كان له أثر عكسي على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، حيث أن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة مجتمعة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بـ 0.29 وحدة، و يرجع السبب كون هذه الدول تحاول تنويع الشركاء التجاريين من أجل البحث على سلع ذات جودة عالية إذا ما قارناها بجودة المنتج الجزائري. وهذا ما جاء عكس فروض النموذج، ومن بين الدراسات التي وجدت هناك علاقة عكسية بين الحجم الاقتصادي لدول العينة و الصادرات دراسة حازم البدري و ياسمين عبد الجبوري (2017). أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للجزائر فلم يكن له تأثير على الصادرات خارج المحروقات و التي تمثل سوى 2 في المائة من إجمالي الصادرات، و 0.23 في المائة كمساهتها في الناتج المحلي الإجمالي.

3. **متغير المسافة** : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق فإن المسافة بين الجزائر وباقي دول العينة كانت لها أثر عكسي حيث زيادة المسافة بين الجزائر وكل دولة تعني زيادة في تكاليف النقل الأمر الذي يؤثر سلبا على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى هذه الدول، حيث أن زيادة المسافة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض صادرات خارج المحروقات اتجاه هذه الدول 0.83 وحدة، وهذا ما توافق مع فروض النموذج و الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها.

4. **متغير السفارات و القنصليات** : فيما يخص التمثيل الدبلوماسي فقد أظهرت نتائج التقدير أن التمثيل الدبلوماسي للجزائر في الخارج (RDA) تلعب دور إيجابي في تعزيز نفاذ المنتوج الجزائري إلى أسواق دول العينة، فزيادة التمثيل الدبلوماسي للجزائر في دول العينة بوحدة واحدة يمكن أن يساهم في دعم الصادرات

خارج المحروقات بـ0.14 وحدة، وهذا ما توافق مع دراسة كل من القباع بندر بن منصور (2019)، دراسة Selwyn Jurre Vincent Moons (2017)، Sylvanus Kwaku Afesorgbor (2016)، Hunb Ruel, Lennart Zuidema (2012)، Andrew K.Rose (2007). في حين أن التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في الجزائر(RDE) لم يكن له أثر على حجم الصادرات غير النفطية الجزائرية، ويمكن تفسير ذلك من عدة زوايا كتركيز أغلبية الدول على السوق النفطي في الجزائر و تركيز التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في الجزائر على زيادة صادرات دولها إلى الجزائر.

5. **المتغيرات النوعية المدرجة في الدراسة** : و ما يتعلق الأمر بالتاريخ الاستعماري المشترك (COLONY) و اللغة (COMLANG) و وجود تكامل اقتصادي (CONTIG) بين الجزائر وكل دولة من دول العينة كانت لها علاقة عكسية على حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، فزيادة هذه المتغيرات النوعية بـ 1 في المائة يخفض الصادرات خارج المحروقات بواقع 0.96 وحدة، 0.97 وحدة و 1.5 وحدة على التوالي وهذا جاء عكس ما توصلت إليه دراسة ابتسام بن يحي (2013).

الفرع الثاني : صادرات الجزائر خارج المحروقات اتجاه الدول العينة ذات الدخل المرتفع

1. **متغير عدد السكان** : تشير الإشارة الموجبة المرتبطة بلوغاريتم عدد سكان كل دولة من هذه الدول (LNPOP) وهو المتغير الذي يعبر عن حجم السوق دول العينة إلى الأثر الإيجابي لهذا المتغير على حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، ويتميز متغير حجم الأسواق في دول العينة بمرونة عالية حيث أن زيادة حجم السوق في هذه الدول بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بـ 16.78وحدة، وهذا ما يتفق مع دراسة بلعباس مختار (2018)، أما متغير عدد سكان الجزائر (lnPOPDZ) فلم يؤثر على حجم الصادرات خارج المحروقات للجزائر اتجاه الدول ذات الدخل المرتفع و قد يعود السبب إلى قلة كفاءة اليد العاملة الجزائرية التي لا تتماشى مع متطلبات الدول ذات الدخل المرتفع فيما يخص جودة المنتج.

2. **متغير المسافة** : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق فإن المسافة بين الجزائر وباقي دول ذات الدخل المرتفع كانت لها أثر عكسي حيث زيادة المسافة بين الجزائر و كل دولة بوحدة واحدة تعني زيادة في تكاليف النقل الأمر الذي يؤثر سلبا على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى هذه الدول بـ 47.61 وحدة،وهذا ما تطابق مع نتائج الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها.

3. **متغير عدد السفارات و القنصليات** : فيما يخص التمثيل الدبلوماسي فقد أظهرت نتائج التقدير أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية (RDA) تلعب دور إيجابي في تعزيز نفاذ المنتوج الجزائري إلى الأسواق الدول ذات الدخل المرتفع، حيث أن زيادة التمثيل الدبلوماسي بوحدة واحدة يساهم في رفع الصادرات خارج المحروقات للجزائر بـ 51.61 وحدة، حيث أن التمثيل الدبلوماسي يكون له تأثير ايجابي كبير على الصادرات خارج المحروقات للدول منخفضة الدخل باتجاه دول مرتفعة الدخل، وهذا ما توافق مع دراسة S.J.V Moons ; Remco Boer (2014)، في حين أن التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في الجزائر كان له أثر عكسي على حجم الصادرات غير النفطية الجزائرية، بحيث عندما يزيد التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في الجزائر بوحدة واحدة تنخفض الصادرات خارج المحروقات بـ 525.24 وحدة، و يرجع السبب لكون التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في الجزائر يهدف إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام منتجات الدول ذات الدخل المرتفع وهذا ما ترجمته زيادة واردات الجزائر في الآونة الأخيرة.

4. **متغير الناتج المحلي الإجمالي** : أظهرت نتائج التقدير أن اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول ذات الدخل المرتفع و اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر (GDPDZ) لم يكن له أي أثر على حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، ويعود ذلك إلى الاعتماد الكبير للجزائر على صادرات المحروقات بنسبة 98 في المائة و بالتالي لا تتأثر صادرات الجزائر خارج المحروقات بزيادة أو نقصان الناتج المحلي الإجمالي لكلا الطرفين.

الفرع الثالث : صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات مع دول العينة ذات الدخل المتوسط و المنخفض

1. **متغير عدد سكان الجزائر** : تشير الإشارة الموجبة المرتبطة بلوغاريتم عدد سكان الجزائر (LNPOPDZ) إلى الأثر الإيجابي لهذا المتغير على حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، حيث الزيادة في هذا المتغير بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات باتجاه هذه الدول بـ 20.74 وحدة، و يرجع السبب لكون هذه الدول لا تضع شروطا لجودة المنتج الذي يحد من انسياب السلع الجزائرية خارج المحروقات إليها.
2. **عدد سكان دول هذه العينة، الناتج المحلي الإجمالي لكلا الطرفين، المسافة و التمثيل الدبلوماسي** : فلم يكن لهذه المتغيرات أي تأثير على الصادرات خارج المحروقات للجزائر اتجاه كل من ليبيا، تونس، المغرب، تركيا، البرازيل و يعود السبب لخصوصية دول العينة والتي تتميز بتشابه صادراتها خارج قطاع المحروقات خاصة فيما يتعلق بدول شمال إفريقيا و غياب التكامل الاقتصادي، فبالرغم من وجود اتحاد المغرب العربي بين كل من الجزائر و ليبيا و تونس و المغرب بالإضافة إلى القرب الشديد فيما يخص المسافة إلا أن صادراتنا اتجاه هذه الدول جد ضئيل مقارنة بصادراتنا اتجاه البرازيل و تركيا و التي لا تجمعنا بهما لا تكامل اقتصادي و لا قرب مسافة.

الخلاصة :

خصصنا هذا الفصل الى الدراسة القياسية من أجل معرفة ما هو تاثير كل من الناتج المحلي الاجمالي للطرفين، عدد سكان الدولتين، المسافة، التمثيل الدبلوماسي للجزائر في دول العينة و التمثيل الدبلوماسي لدول العينة في الجزائر عل الصادرات الاجمالية ثم على الصادرات خارج المحروقات للجزائر للفترة 2009 – 2018، كما قسمنا دول العينة الى مجموعتين، دول ذات الدخل المرتفع و دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض وذلك باستخدام نموذج الجاذبية بالاعتماد على برنامج Eviews. عند تحليلنا لأثر المتغيرات المستقلة على الصادرات الاجمالية استعنا بثلاث نماذج للبانل هي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية وكانت النتائج كما يلي :

- أن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة مرتفعة لنموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية، أين بلغت قيمة معامل التحديد المصحح لدول ذات الدخل المرتفع 0.87، 0.86، 0.69 على التوالي ؛ و معامل التحديد المصحح لدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض 0.93، 0.95، 0.81 ؛ و من جهة ثانية اقتربت قيمة إحصائية دربين واتسون من القيمة (2) وبالتالي فاحتمال وجود مشكل الارتباط الذاتي يعتبر ضئيلا، وبشكل عام فيمكن قبول نماذج الدراسة من الناحية الإحصائية.
- أثر الناتج المحلي الاجمالي لدول ذات الدخل المترفع تاثيرا ايجابيا على الصادرات الاجمالية للجزائر في النماذج الثلاثة، في حين لم يؤثر الناتج المحلي الاجمالي لدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض على الصادرات الاجمالية للجزائر.
- عرف متغير عدد السكان الدول الشريكة و عدد سكان الجزائر نتائج متفاوتة على الصادرات الاجمالية للجزائر.
- لم تسجل المسافة أي تأثير على الصادرات الجزائرية باعتبار أن هذه الأخيرة تتكون من 97 في المائة من المحروقات بالنسبة للنموذجين التجميعي و العشوائي، في حين لم تقدر في نموذج الآثار الثابتة بسبب ثبات قيمتها عبر الزمن وهذا ما يرفضة النموذج.

- سجل التمثيل الدبلوماسي لدول العينة في الجزائر نتائج مختلفة في النموذجين التجميعي و العشوائي، في حين لم يقدر في نموذج الأثر الثابت بسبب عدم تغيره عبر الزمن.
- لم يكن التمثيل الدبلوماسي للجزائر في دول العينة معنويا في نموذج الانحدار التجميعي، ولم يتم تقديره في نموذج الآثار الثابتة باعتبار هذا الاخير يمنع ادماج المتغيرات التي لا تتغير بالزمن.

و من أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة اعتمدنا اختبار مضاعف لاغرانج التي أظهرت نتائجه أن نتائج نموذج الآثار الثابتة و العشوائية هي الأفضل، ثم كمرحلة ثانية اعتمدنا اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرت الثابتة و نموذج الآثار العشوائية و كانت النتائج أن نموذج التأثيرات العشوائية هي الأفضل. وعلى ضوء ما سبق اعتمدنا في تحليل أثر المتغيرات المستقلة على الصادرات الاجمالية على نتائج نموذج التأثيرات العشوائية.

أما بالنسبة لصادرات الجزائر خارج المحروقات كمتغير تابع و كل من الناتج المحلي الإجمالي للدولتين الشريكتين، عدد سكان الطرفين، المسافة الجغرافية الفاصلة بين الدولتين المتبادلتين، التمثيل الدبلوماسي للجزائر في دول العينة و التمثيل الدبلوماسي لدول العينة في الجزائر كمتغيرات مستقلة فعرفت هي الأخرى نتائج مختلفة عند مقارنتها بين نتائج دول ذات الدخل المرتفع و نتائج دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض.

خاتمة عامة

إن الهدف من هذه الأطروحة هو محاولة تبيان أثر التمثيل الدبلوماسي على نمو الصادرات الجزائرية مع مختلف الشركاء التجاريين، و لمعالجة هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلى أربعة فصول، يتناول الفصل الأول عرضا لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية و تنمية الصادرات، بالإضافة إلى إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية سواء على المستوى الإقليمي مثل الاتحاد الأوروبي، تكتل أمريكا الشمالية "النافتا"، رابطة دول شرق آسيا " الآسيان"، مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد المغاربي، و بالمقارنة بين التجارة البينية و التجارة الخارجية لكل تكتل، وجدنا أن الاتحاد الأوروبي هو التكتل الوحيد الذي فاقت تجارته البينية نسبة 60 في المائة، في حين اعتمدت التكتلات الأخرى على التجارة الخارجية بنسبة أكبر ؛ أما بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية الثنائية فقد ركزنا على الصين و اليابان باعتبارهما الدولتين المتنافستين في غزو الأسواق العالمية و اللتان حققتا نتائج باهرة من جراء تنشيط دبلوماسيتهما الاقتصادية. تضمن الفصل الثاني عرضا للعديد من الدراسات السابقة الأجنبية و العربية و الوطنية من أجل الاستفادة منها في توجيه منحى البحث. وبخصوص الفصل الثالث تناولنا فيه دراسة تحليلية لتطور الصادرات في الجزائر للفترة 1962 – 2018 وفقا لمسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر، حيث قمنا بتقسيم تطور الصادرات إلى مرحلتين، امتدت المرحلة الأولى من 1962 إلى غاية 1989 و هي مرحلة الدبلوماسية الاقتصادية الضيقة حيث اكتفت الجزائر ببعض الاتفاقيات مع المجموعة الأوروبية في مجال التبادل التجاري، و مع روسيا في مجال الاستثماري تبلورت في المخططات التنموية. لكن بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1986 توجب على الجزائر توسيع علاقاتها الاقتصادية و التجارية و هي المرحلة الثانية التي أطلقنا عليها مرحلة الدبلوماسية الاقتصادية الموسعة بدء من سنة 1990 حيث عقدت الجزائر العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الإقليمي مثل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، اتفاق السوق العربية المشتركة، اتفاق الاتحاد المغرب العربي و اتفاق الاتحاد الإفريقي، أو على المستوى الثنائي مثل اتفاقيات الجزائر مع عدة دول، أو على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف مثل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، بالإضافة إلى مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية من أجل زيادة الصادرات و جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من تأثير على زيادة الصادرات خارج المحروقات، وبعد تحليلنا للهيكل السلعي لصادراتنا اتضح لنا أن قطاع المحروقات لا يزال يهيمن على نسبة 97 في المائة، و أن التوزيع الجغرافي لصادراتنا

تتجه بنسبة 65 في المائة نحو السوق الأوروبية، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر الذي لا يزال دون مستوى الطموح. أما الفصل الرابع و الأخير فقد خصص للدراسة القياسية لمعرفة تأثير التمثيل الدبلوماسي على الصادرات الجزائرية و ذلك بالاعتماد على نموذج الجاذبية للفترة 2009 – 2018 باستخدام عدة متغيرات مستقلة متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للطرفين، المسافة، عدد السكان، التمثيل الدبلوماسي للجزائر في دول العينة، التمثيل الدبلوماسي لدول العينة في الجزائر، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الوصفية المتمثلة في التاريخ الاستعماري، اللغة، التكامل الاقتصادي. وللقيام بهذه الدراسة قمنا بالتقسيمات التالية :

1. **المجموعة الأولى** : تضمن دول العينة للصادرات الإجمالية للجزائر و التي قسمناها إلى قسمين، دول ذات الدخل المرتفع هي : فرنسا، اسبانيا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان و المملكة العربية السعودية ؛ و دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض هي : تركيا، الهند، اندونيسيا، البرازيل، المكسيك، مصر، تونس و المغرب.
2. **المجموعة الثانية** : دول العينة لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات و التي تعتبر من ضمن الزبائن العشرين الأولى طيلة فترة 2009- 2018 و تضم فرنسا، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وهي دول ذات الدخل المرتفع، و البرازيل، تركيا، ليبيا، تونس و المغرب من دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض.

أولا : نتائج البحث

يمكن حوصلت نتائج البحث على النحو التالي :

- لم يؤثر التمثيل الدبلوماسي للجزائر باتجاه دول الدخل المرتفع على الصادرات الإجمالية، في حين أثر التمثيل الدبلوماسي للجزائر باتجاه دول الدخل المتوسط و المنخفض بالإيجاب. وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى " **ساهم التمثيل الدبلوماسي للجزائر باتجاه دول الدخل المتوسط و المنخفض بالإيجاب مقارنة بالتمثيل الدبلوماسي للجزائر باتجاه دول الدخل المرتفع في زيادة الصادرات"**
- أثر التمثيل الدبلوماسي للجزائر اتجاه دول الدخل المرتفع ايجابيا على الصادرات خارج المحروقات، في حين لم يؤثر التمثيل الدبلوماسي للجزائر اتجاه دول الدخل المتوسط و المنخفض على الصادرات خارج

المحروقات، وهذا ما ينفي الفرضية الثانية " **للتمثيل الدبلوماسي للجزائر نحو دول العينة نفس التأثير على الصادرات خارج المحروقات** ".

- عند تحليلنا لتأثير التمثيل الأجنبي في الجزائر على الصادرات الإجمالية وجدنا أن التمثيل الدبلوماسي لدول الدخل المرتفع في الجزائر تأثير ايجابي، في حين لم نجد أي تأثير للتمثيل الدبلوماسي لدلو الدخل المتوسط و المنخفض ؛ أما بخصوص الصادرات خارج المحروقات لم يؤثر التمثيل الدبلوماسي لدلو الدخل المتوسط و المنخفض في الجزائر، و أثر التمثيل الدبلوماسي لدول الدخل المرتفع في الجزائر بالسلب على الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة " **لم يكن للتمثيل الأجنبي في الجزائر أي تأثير على الصادرات** ".
- قارنا بين تأثير التمثيل الدبلوماسي للجزائر في دول العينة مجتمعة و تأثير التمثيل الدبلوماسي لدول العينة مجتمعة في الجزائر على الصادرات خارج المحروقات اتضح لنا أن للجزائر تأثير ايجابي للتمثيل الدبلوماسي اتجاه دول العينة مجتمعة، و هذا ما يؤكد الفرضية الرابعة " **إن للتمثيل الدبلوماسي للجزائر في دول العينة مجتمعة تأثير ايجابي على الصادرات خارج المحروقات مقارنة بالتمثيل الدبلوماسي لدول العينة مجتمعة في الجزائر** ".
- هناك تأثيرات متفاوتة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي للطرفين، عدد السكان للطرفين، المسافة لدول الدخل المرتفع و دول الدخل المتوسط و المنخفض على الصادرات الجزائرية. و هذا ما يؤكد الفرضية الخامسة " **يؤثر كل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و الدول الشريكة تجاريا، و عدد السكان للطرفين، المسافة على حجم الصادرات الجزائرية.**

ثانيا : توصيات البحث

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في زيادة الصادرات الجزائرية هي :

- على الجزائر الحفاظ على أسواقها اتجاه الدول ذات الدخل المرتفع لما تحققه من زيادة في الصادرات من جراء زيادة نشاطها الاقتصادي ؛
- ضرورة توسيع الجزائر لتمثيلها الدبلوماسي مع شركائها التجاريين من أجل زيادة الصادرات الإجمالية وخاصة الصادرات خارج المحروقات، و التعامل بحيطة و حذر مع التمثيل الأجنبي لدول الدخل المرتفع في الجزائر لما له من آثار سلبية على الصادرات خارج المحروقات ؛
- يمكن للجزائر البحث عن أسواق في دول ذات الدخل المتوسط و المنخفض التي تتمتع بكثافة سكانية عالية لما له من تأثير على زيادة الصادرات ؛
- محاولة تحسين جودة منتجاتها الموجهة لدول ذات الدخل المرتفع من خلال تجاوز العلاقات التجارية المحضة و العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجالي الصناعة و الزراعة ؛
- على الجزائر توجيه صادراتها خارج المحروقات باتجاه الدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض التي لا تضع شروطا لجودة المنتج.
- المرافقة الدبلوماسية للمتعاملين الجزائريين في مجال التصدير من خلال إبرام اتفاقيات لتسهيل الدخول الأسواق الدولية ؛
- تكوين البعثات الدبلوماسية الجزائرية و الابتعاد على نفس النمط من المفاوضات من خلال تضييق عمل المفاوض الجزائري وتغليب الطابع السياسي على الاقتصادي وهذا ما انطبق على اتفاق الشراكة و اتحاد المغاربي ؛
- على الجزائر تسريع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية من أجل تسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الدولية من خلال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

رابعا : الآفاق المقترحة للبحث

أما آفاق الدراسة والتي نراها جديرة بالبحث ما يلي :

- دور الدبلوماسية الاقتصادية على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- دور التمثيل الدبلوماسي على الواردات الجزائرية.
- دور الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير قطاع السياحة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب :

1. إبراهيم أحمد خليفة، **القانون الدولي –الدبلوماسي و القنصلي**، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطية، 2007.
2. إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1989.
3. الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي – إشارة حالة الجزائر–**، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، 1996.
4. تومي صالح، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار أسامة للطبع و النشر، الجزائر، 2003.
5. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الجزائر، دون سنة النشر.
6. سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2002.
7. سعيد أبو عبادة، **الدبلوماسية تاريخها ومؤسساتها و أنواعها وقوانينها**، الطبعة الأولى، دار الشيماء، 2009.
8. سهيل حسين الفتلاوي، **الدبلوماسية الإسلامية (دراسة مقارنة بالقانون الدولي المعاصر)**، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
9. سهيل حسين الفتلاوي، **الموجز في القانون الدولي العام**، دار الثقافة، عمان، الطبعة الثانية، 2011.
10. عادل عبد المهدي، **الموسوعة الاقتصادية**، دار ابن خلدون، بيروت، 1980.
11. عمر بن فيجان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، الرياض، بدون سنة النشر.
12. فتح الله لعلو، المشروع المغاربي و الشراكة الأورو–متوسطية دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، 1997.
13. فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية : آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى**، دار قباء، القاهرة، مصر، 2002.

14. فؤاد مصطفى محمود، **التصدير و الاستيراد عليما و عمليا**، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1993.

15. مُحَّد جاسم، **التجارة الدولية**، دار الزهران، عمان، 2006.

16. محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر، 2006.

17. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

18. مصطفى مُحَّد عز العرب، **سياسات و تخطيط التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988.

19. منتصر سعيد حمودة، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008

البحوث الجامعية :

20. إبتسام بن يحي، **محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012 – 2013.

21. آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية حالة الجزائر و مصر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

22. براوين شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية للجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017.

23. بوخالفة علي، **انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية**، أطروحة دكتوراه

علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

24. رشيدة شامي، **المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 – 2007.

25. سهى شويحة، **الدبلوماسية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا، 2013.

26. علي أحمد صالح، **المفاوضات في العقود التجارية الدولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009.

27. علي مُحَمَّد العبادلة، **محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين (1995 – 2013)** ، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، على الموقع https://library.iugaza.edu.ps/thesis/117341.pdf، بتاريخ 2020/06/23.

28. عمورة جمال، **دراسة تحليلية و تقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

29. القباع بندر بن منصور عبد الرحمان، **دور العلاقات الدبلوماسية في تعزيز التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص دراسات الإقليمية و الدولية، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2019، على الموقع https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/66380?show=full، بتاريخ 2020/06/27.

30. كريم خديم، **تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية (دراسة حالة دول شمال إفريقيا)**، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة و

هران، الجزائر، 2014/2013.

31. مجدي أحمد أحمد السوربيجي، **أثر سياستي الإحلال محل الواردات و تشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر.

32. وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

المقالات المنشورة :

33. باسم حازم البدري، ياسمين سمير عبد الجبوري، **تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية (حالة تطبيقية عن الجلود العراقية للمدة 1990 – 2014)**، مجلة العلوم الزراعية العراقية، المجلد 48، العدد4، 2017، على الموقع https://www.iasj.net/iasj/download/9d6cd15ebc40658e، بتاريخ 2020/06/23.

34. بظاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.

35. بن لخضر مُحَّد العربي، يعقوب أسماء، **تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الغذائي – مع إشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية–**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد2، العدد 4، جامعة بشار، الجزائر، 2016.

36. بولعباس مختار، **محددات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2017**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018.

37. ستي حميد، البشير عبد الكريم، **تحليل التجارة الخارجية للجزائر مع بعض الدول الأوروبية باستخدام نموذج الجاذبية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 16، جامعة حسيبة بن بوعلي،

الشلف، الجزائر، 2016.

38.عبد السلام عطية، جبار بوكثير، **نمذجة علاقة تقلبات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل حالة الدول العربية الأعضاء– في الأوبك خلال الفترة 2000–2016**، مجلة الباحث، المجلد18، العدد01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018.

39.علاوي مُحَّد لحسن، **تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية**، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

40.علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 5، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2009.

41.فضيلة زواوي، **إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر و إجراءات ترقيتها**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد1، جامعة امُحَّد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017.

42.قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات– حالة الجزائر–**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 2، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002.

43.نور الدين بوكروح، **النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر**، مجلة الفكر البرلماني، العدد 4، أكتوبر 2003.

44.وليد عبد المولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، مجلة جسر التنمية، العدد 97، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.

المؤتمرات و الملتقيات :

45.بلال شيخي، المهدي حجاج، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المأمول و الواقع**، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 6 و 7 ديسمبر 2017.

46.وزير التجارة، **يوم تحسيسي و إعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي**، فندق شيراطون، الجزائر، يوم 28 أوت 2012.

نشريات و تقارير :

47. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم عام 1987**، الجامعة العربية، القاهرة، 1988.

48. بسام جوني، **الدبلوماسية الاقتصادية**، نشرة خاصة بوزارة الصناعة، لبنان، 2017.

49. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تقويم أثر اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة الأوروبية)**، الخرطوم، 1999.

القرارات، و القوانين، و المراسيم :

50. الأمانة العامة للحكومة، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 31، 2005.

المواقع الالكترونية:

51. اتحاد المغرب العربي، **التبادل التجاري داخل و خارج منطقة المغرب العربي**، نقلا من الموقع http://maghrebarabe.org/wp-content/uploads/2019/03/Commerce-total-Intra-Maghreb.pdf، بتاريخ 2020/07/12.

52. الإذاعة الجزائرية، **العلاقات الجزائرية الصينية : نحو إقامة علاقة رابح–رابح وتجاوز العلاقة التجارية المحضة**، نقلا من الموقع www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150427/38461 ،بتاريخ 2019/02/04 .

53. الإذاعة الجزائرية، **رزيق: رفع كل العوائق لتعزيز التعاون و الشراكة الثنائية الجزائرية– الليبية**، نقلا من الموقع www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200128/188947html، بتاريخ 2020/04/09.

54. الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا)، **موجز قطري 2016– الجزائر**، نقلا من الموقع https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CountryProfiles/2017/algeria_cp_arb.pdf، بتاريخ 2020/07/05.

55. تان هاوجيون، **الصين توسع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية**، نقلا من الموقع arabic.peopledaily.com.cn/31664، بتاريخ 2018/06/26.

56. **تركيا والجزائر.. أردوغان يتوج صداقة عمرها 5 قرون**، نقلا من الموقع www.turkpress.co/node/46040 ، بتاريخ 2019/02/16.

57. جريد الرأي، **اللجنة الأردنية الجزائرية المشتركة تبدأ أعمالها غدا**، نقلا من الموقع www.alrai.com/article/10421033 ، بتاريخ 2020/01/09.

58. جريدة الخبر، **لماذا تأخرت الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟**، نقلا من الموقع www.elkhabar.com/press/article/147304 ، بتاريخ 2019/06/22.

59. الجزيرة، **من الصين للعالم..كل ما تود معرفته عن طريق الحرير الجديد**، نقلا من الموقع https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/4/26/الصين-طرق-الحرير-اقتصاد-تجارة-استثمارات، بتاريخ 2020/04/08.

60. **الدبلوماسية الاقتصادية سيف ذو حدين**، نقلا من الموقع www.arabsino.com /articles/10-05-24/2447، بتاريخ 2018/06/26 .

61. رفيقة معريش، **الصين تهيمن على الاستثمارات في الجزائر**، جريدة الجزائر، نقلا من الموقع www.eldjazzaironline.net ، بتاريخ 2019/01/28 .

62. سفارة الجزائر بتونس، **العلاقات الاقتصادية**، نقلا من الموقع www.ambdz.tn، بتاريخ 2020/04/09.

63. السفير مُحَمَّد مطهر العشبي، **ملخص الدبلوماسية الاقتصادية**، نقلا من الموقع lib-diplomatic.blogspot.com/2012/03/blog-post_19.html، بتاريخ 2020/07/07.

64. صندوق النقد العربي، **التجارة الخارجية للدول العربية**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2019، نقلا من الموقع

www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html، بتاريخ 2020/04/12.

65. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، نقلا من الموقع www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html، بتاريخ 2020/04/12.

66. عاطف قدادرة، خطوات جزائرية للعودة إلى حضن القارة السمراء، نقلا من الموقع https://www.independentarabia.com/node/62281 ، بتاريخ 2020/04/08.

67. عبد النور بن عنتر، **الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض و الواقع**، نقلا من الموقع www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa، بتاريخ 2020/04/09.

68. فرانس 24، **العملاق الياباني يدخل القارة الإفريقية و يزاحم الصين**، نقلا من الموقع اليابان-إفريقيا-استثمار-الصين-اقتصاد-www.france24.com/ar/20160828، بتاريخ 2020/07/25.

69. فهد بن جمعة، **فرص ترسيخ الدبلوماسية الاقتصادية**، مقال ضمن جريدة الرياض، 2019، على الموقع www.alriyadh.com/1765151، بتاريخ 2020/07/07.

70. فؤاد الصباغ، **دور الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية**، مجلة عرب استراليا، 2019، نقلا من الموقع https://arabsaustralia.com/?p=1355، بتاريخ 2020/07/07.

71. قسم البحوث و الدراسات، **اتحاد المغرب العربي : الأهداف و الهيكل التنظيمي**، نقلا من الموقع www.aljazeera.net/hom/print ، بتاريخ 2019/02/05.

72. كريم شعبان، **إفريقيا و اليابان علاقات تجارية و إستراتيجية ناجحة**، نقلا من الموقع www.mobtada.com/details/865996، بتاريخ 2020/07/25.

73. لشموت عمار، **زيارة وفد البنك العالمي للجزائر.. البحث عن الضمان الخارجي**، نقلا من الموقع https://ultraalgeria.ultrasawt.com/زيارة-وفد-البنك-العالمي-إلى-الجزائر-البحث-عن-الضمان-الخارجي/عمار-لشموت/اقتصاد، بتاريخ 2020/11/18.

74. ليو هونغ كوي، **تجارة الصين الخارجية في سبعين عام**، جريدة الصين اليوم، نقلا من الموقع http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/201909/t20190929_8001 80167.html، بتاريخ 2020/06/23.

75. ليونيد ألكسندروفيش، **علاقات روسيا و الجزائر تؤرق الآخرين**، نقلا من الموقع : www.albayan.ae/opinions/2006-09-22-1.871057 ، بتاريخ 2019/01/29.

76. مُحَمَّد مسلم، **اصرار رسمي جزائري على مراجعة اتفاق الشراكة**، جريدة الشروق أون لاين، على الموقع https://www.echoroukonline.com/إصرار-رسمي-جزائري-على-مراجعة-اتفاق-الش/، بتاريخ 2020/08/17.

77. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليج العربية**، 2018، نقلا من الموقع https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/forign_trade_2017.pdf، بتاريخ 2020/01/01.

78. مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، **سر نجاح الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد**، نقلا من الموقع www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/014html، بتاريخ 2020/06/09.

79. المغرب العربي، **التبادل التجاري للجزائر**، نقلا من الموقع : http://www.umaghrebarabe.org/sites/default/files/Commerce%20pays%20des%20partenaires_1.pdf%20par بتاريخ 2019/02/23.

80. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 2، 2018، على الموقع http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/07/Issue-2-2018.pdf ، بتاريخ 2019/03/16.

81. وزارة التجارة، **منطقة التبادل العربي الحر**، نقلا من الموقع : https://www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange ، بتاريخ 2019/06/23.

82. وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر تصادق رسميا بأكرا على انضمامها لمنطقة التبادل الحر الإفريقية**، نقلا من الوقع www.aps.dz/ar/economie/81173-2019-12-15-15-07-22، بتاريخ 2020/04/07.

83. وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر/ السعودية:ديناميكية جديدة و آفاق واعدة لتعزيز التعاون الثنائي**، نقلا من الموقع www.aps.dz/ar/algerie/84326-2020-02-26-09-16-15، بتاريخ 2020/04/09.

84. وكالة الأنباء الجزائرية، **العلاقات الجزائرية الموريتانية تعرف حيوية كبيرة**، نقلا من الموقع www.aps.dz/ar/economie/67372-2019-02-20-15-55-48، بتاريخ 2020/04/09.

85. وكالة الأنباء الجزائرية، **وزير التجارة يستقبل وفدا عن صندوق النقد الدولي**، نقلا من الموقع www.aps.dz/ar/economie/84138-2020-02-23-09-25-17، بتاريخ 2020/04/05.

86. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **اتفاقات واتفاقيات**، نقلا من الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions ،بتاريخ 2019/02/05.

87. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017**، نقلا من الموقع www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018، بتاريخ 2019/07/29.

88. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **حصيلة التجارة الخارجية**، نقلا من الموقع www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur، بتاريخ 2019/01/15.

89. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **صادرات الجزائر خارج المحروقات لسنة 2017**، نقلا من الموقع http://www.andi.dz/PDF/import-export/2017/EXPORTATIONS%20HYDROCARBURES%20HORS%20ar.pdf%202017، بتاريخ 2019/08/02.

90. وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر**، نقلا عن الموقع www.andi.dz ، بتاريخ 2019/02/05.

91. ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، **تاريخ اليابان الاقتصادي**، نقلا من الموقع تاريخ_اليابان_الاقتصادي/ar.wikipedia.oeg/wiki، بتاريخ 2020/06/14.

92. يوسف صديقي، **إستراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي–توسع المجال و تعدد الفاعلين–**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، العدد 12، جانفي 2015، نقلا من الموقع https://platform.almanhal.com/Files/2/56832، بتاريخ 2019/02/23.

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية

Livre :

93. Ahmed Ben Bitour, **L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, Alger , édition marinoor, 1998.

94. Bernard Bernier, Yves Simon, **Initiation à la Macroéconomie**, 9ème édition, Dunod, Paris, France, 2007.

95. Nicholas Bayne, Stephen Woolcock, The Economic Diplomacy, third edition, Ashgate Publishing, 2011.

les revues, **les rapports et les séminaires** :

96. Andrew K.Rose ،**The foreign servie and foreign trade** : **Embassies as export promotion**, The World Economy review, vol 30, issue 1, 2007, on line https://www.nber.org/papers/w11111.pdf, 27/06/2020 .

97. Bouchelaghem khaled, **Adhésion de l'Algérie a l'OMC** : **réalités et perspective**, institut supérieur de commerce et d'administration des

entreprises, 1er cours de politique commerciale, Casablanca du 08 juillet au 27 septembre 2002.

98. Bulent Mira , Ela Atis, Ece Salali and others, **An Analysis of International Raisin Trade : A Gravity Model Approach**, A working paper presented to the annual conference Darling Harbor Convention and Exhibition Center, AARES 57, Sydney, 2013, on line https://www.researchgate.net/profile/Ela_Atis/publication/319963257_An_Analysis_of_International_Raisin_Trade_A_Gravity_Model_Approach/links/59c3c107aca272295a134570/An-Analysis-of-International-Raisin-Trade-A-Gravity-Model-Approach.pdf?origin=publication_detail, on 27/06/2020.

99. Commission européenne , **Union européenne–Maghreb 25 ans de coopération 1976–2001**, éditer par la délégation européenne de Maroc, 2001.

100. Florin Peci, Mario Holzner, **Determinants of Kosovo trade : A Gravity model approche**, South East European journal of Economics and Business review, 2010 , on line https://www.researchgate.net/publication/227641052_Determinants_of_Kosovo_Trade_A_Gravity_Model_Approach, on 26/06/2020.

101. Heba Handoussa, Jean louis Rriffers, **Le partenariat euro–mediterranée à 1 an 2000**. Editer par la commission Européens, juillet 2000.

102. Hunb Ruel, Lennart Zuidema, **The effectiveness of Commercial Diplomacy: A Survey Among Dutch Embassies and Consulates**,

Article within the Netherlands Institute for International Relations, Clingendael, No. 123, 2012, on line https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/20120504_cling_research_artikel_discussionpaperindiplomacy_123_ruel_and_zuidema.pdf , on 27/06/2020.

103. Julien ARTHUR , Alisson DRAY,**Trade potentials : Targeting foreign markets**, revue Trésor – economics, N^{0} 212, France, 2017, on line https://www.tresor.economie.gouv.fr/Articles/a32e0644-9a8f-4d51-b6df-9e54bf5daa0a/files/7252f4db-d09d-4b34-9af3-8b539ea28e39, on 27/06/2020.

104. Lama Marquez, Celestino Suarez, Immaculada Martiner, **The role of distance in Gravity Regression : Is there Really a Missing Globalisation Puzzle ?**,Topics in Economic Analysis & Policy review, USA, 2007, on line https://www.researchgate.net/publication/4743327_The_Role_of_Distance_in_Gravity_Regressions_Is_There_Really_a_Missing_Globalisation_Puzzle/link/0c96053ce1d1b17616000000/download**,** 27/06/2020.

105. M.Belattaf, B.Arhab, **Le partenariat Euro-Med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE**, colloque international sur la coopération Euro-méditerranéenne, Université de Tlemcen , 21-22 octobre 2003.

106. Maria Cipollina , Federica Demaria , Filomena Pietrovito, **Determinants of trade : the role of innovation in presence of quality standards**, review HAL, France, 2015, on line https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01259114v2/document, on 27/06/2020.

107. Office Nationale des Statistiques Algérie ,**commerce extérieur 1963–2008**, collection N 147.

108. Office Nationale des Statistiques Algérie, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013–2018**, collections statistiques n^0 214/2019, série E : statistiques économiques n^0 101, 2019.

109. Raymond Saner , Lichia Yiu, **International Economic Diplomatic : Mutations in Post– modern Times**, paper presented during the annual meeting of Directors of Diplomatic Academies, Vienna, Austria, 2001.

110. S.J.V Moons ; Remco Boer, **Economic diplomacy**, **product characteristics and level of development**, Prepared for the ETSG conférence, 2014, on line www.etsg.org/ETSG2014/Papers/105.pdf .on 19/02/2019.

111. Selwyn J.V.Moons , Peter A G van Bergeijk, **A meta – analysis of economic diplomacy and its effect on international economic flows**, ISS Working Paper No. 566, The Hague, Netherlands, 2013, on line https://repub.eur.nl/pub/50074/wp566.pdf, 27/06/2020.

112. Selwyn Jurre Vincent Moons, **Heterogeneous effects of economic Diplomacy : Instruments**, **determinants and developments**, phd thesis, University Erasmus, Holland, 2017, on line https://repub.eur.nl/pub/100817/Manuscript.pdf, on 27/06/2020.

113. Sylvanus Kwaku Afesorgbor, **Economic Diplomacy in Africa : The Impact of Regional Integration Versus Bilateral Diplomacy on Bilateral Trade**, A working paper presented to EUI, Italy, 2016. On line

https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/43144/MWP_2016_18.pdf?sequence=1, on 27/06/2020.

114. Yaghoob Jafari, Mohd Adib Ismail, **Determinants of Trade flows among D8 Countrie : Evidence frome the gravity model**, Article within Journal of Economic Cooperation and Developments, 32(3), 2011, on line https://www.researchgate.net/publication/265317135_Determinants_of_Trade_Flows_among_D8_Countries_Evidence_from_the_Gravity_Model, on 26/06/2020.

Web sites :

115. ASEANstats, **ASEAN Membre states' Exports of goods by destination**, on line https://www.aseanstats.org/wp-content/uploads/2018/10/ASEAN-Statistical-Highlights-2018.pdf, on 11/07/2020.

116. Conseil national de l'information statistique, **Evolution du commerce extérieur de L'Algérie par groupes d'utilisation (période : 2005-2015)**, sur line : http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf ,visiter le 04/03/2019.

117. Conseil national de l'information statistique, **Statistiques du commerce extérieur de L'Algérie**, sur line http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Année%202017.pdf, visiter le 04/03/2019.

118. Corneliu Munteanu, **The impact of economic diplomacy over national economic security**. **Case study on Eastern Partnership region**, Ekonomika a Management, Moldova, 2015, on line https://econpapers.repec.org/scripts/redir.pf?u=http%3A%2F%2Fwww.vse.cz%2Feam%2Fdownload.php%3Fjnl%3Deam%26pdf%3D253.pdf;h=repec:prg:jnleam:v:2015:y:2015:i:3:id:253, on 09/07/2020.

119. Eurostat Statistics Explaned, **commerce de bien intra UE-27 et extra UE- 27**, sur line https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/images/2/21/Commerce_de_biens_intra_UE-27_et_extra_UE27%2C_2019_%28importations_et_exportations%2C_en_%25_du_commerce_total%29_FP2020.png, visiter le 11/07/2020.

120. Knoema, **Algeria – Gross domestic product in constant prices growth rate**, on line :https://knoema.com/atlas/Algeria/Real-GDP-growth, on 02/07/2020.

121. Knoema, **Algeria – total population**, on line https://knoema.com/atlas/Algeria/Population, on 05/07/2020.

122. Makoto Sato, Chris Alden, **la diplomatie Japonaise de l'aide et l'Afrique**, de book supérieur Afrique contemporaine, 2004/04 n0 212, sur line https :www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine-2004-4-page-13htm, visiter le 18/02/2019

123. WITS, **north America Product exports and imports 2018**, on line wits.worldbank.org, on 11/07/2020.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1 : مخرجات برنامج EVIEWS 9 لبيانات الدول ذات الدخل المرتفع

اختبار Hasiao

Specification Tests of Hsiao (1986(

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	23.86796	2.78E-13
H2	1.940049	0.046706
H3	77.81717	3.26E-24

اختبار المضاعف لاغرنج

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	61.66814 (0.0000)	2.406739 (0.1208)	64.07488 (0.0000)
Honda	7.852906 (0.0000)	-1.551367 --	4.455861 (0.0000)
King-Wu	7.852906 (0.0000)	-1.551367 --	4.920631 (0.0000)
Standardized Honda	19.13073 (0.0000)	-1.071382 --	3.983332 (0.0000)
Standardized King-Wu	19.13073 (0.0000)	-1.071382 --	4.928473 (0.0000)
Gourieroux, et al.*	--	--	61.66814 (< 0.01)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:

1%	7.289
5%	4.321
10%	2.952

اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	5	1.0000

* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LOG(EXPO(-1))	0.147336	0.631003	0.016783	0.0002
LOG(GDP)	0.167139	0.682249	0.034088	0.0053
LOG(POP)	-3.375399	-0.293856	22.121326	0.5124
LOG(GDPDZ)	0.668426	0.118002	0.021580	0.0002
LOG(POPDZ)	-7.230047	-5.885756	2.635715	0.4077

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LOG(EXPO)
Method: Panel Least Squares
Date: 10/06/20 Time: 11:47
Sample (adjusted): 2010 2017
Periods included: 8
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 56
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	65.95550	26.16863	2.520403	0.0154
LOG(EXPO(-1))	0.147336	0.162789	0.905070	0.3704
LOG(GDP)	0.167139	0.369008	0.452943	0.6528
LOG(POP)	-3.375399	4.724949	-0.714378	0.4788
LOG(DIS)	NA	NA	NA	NA
LOG(GDPDZ)	0.668426	0.675997	0.988800	0.3282
LOG(POPDZ)	-7.230047	2.867970	-2.520963	0.0154
LOG(RDA)	NA	NA	NA	NA
LOG(RDE)	NA	NA	NA	NA

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.927478	Mean dependent var	6.599629
Adjusted R-squared	0.909348	S.D. dependent var	2.413831
S.E. of regression	0.726769	Akaike info criterion	2.386993
Sum squared resid	23.24050	Schwarz criterion	2.820997
Log likelihood	-54.83581	Hannan-Quinn criter.	2.555256
F-statistic	51.15577	Durbin-Watson stat	2.155066
Prob(F-statistic)	0.000000		

LPOP does not Granger Cause LRDE		NA	NA
LGDPDZ does not Granger Cause LPOP	56	4.19388	0.0206
LPOP does not Granger Cause LGDPDZ		0.04493	0.9561
LPOPDZ does not Granger Cause LPOP	56	4.73808	0.0130
LPOP does not Granger Cause LPOPDZ		0.00362	0.9964
LRDA does not Granger Cause LDIS	56	NA	NA
LDIS does not Granger Cause LRDA		NA	NA
LRDE does not Granger Cause LDIS	56	NA	NA
LDIS does not Granger Cause LRDE		NA	NA
LGDPDZ does not Granger Cause LDIS	56	NA	NA
LDIS does not Granger Cause LGDPDZ		NA	NA
LPOPDZ does not Granger Cause LDIS	56	NA	NA
LDIS does not Granger Cause LPOPDZ		NA	NA
LRDE does not Granger Cause LRDA	56	NA	NA
LRDA does not Granger Cause LRDE		NA	NA
LGDPDZ does not Granger Cause LRDA	56	NA	NA
LRDA does not Granger Cause LGDPDZ		NA	NA
LPOPDZ does not Granger Cause LRDA	56	NA	NA
LRDA does not Granger Cause LPOPDZ		NA	NA
LGDPDZ does not Granger Cause LRDE	56	NA	NA
LRDE does not Granger Cause LGDPDZ		NA	NA
LPOPDZ does not Granger Cause LRDE	56	NA	NA
LRDE does not Granger Cause LPOPDZ		NA	NA
LPOPDZ does not Granger Cause LGDPDZ	56	425.687	2.E-32
LGDPDZ does not Granger Cause LPOPDZ		3.55821	0.0358

الملحق رقم 2 : مخرجات برنامج EVIEWS 9 لبيانات دول الدخل المتوسط و المنخفض

اختبار Hasiao

Specification Tests of Hsiao (1986(

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	17.99522	1.17E-14
H2	1.635947	0.076564
H3	64.21478	1.09E-28

اختبار المضاعف لاغرنج

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	118.9202 (0.0000)	0.031894 (0.8583)	118.9521 (0.0000)
Honda	10.90506 (0.0000)	-0.178588 --	7.584758 (0.0000)
King-Wu	10.90506 (0.0000)	-0.178588 --	7.584758 (0.0000)
Standardized Honda	18.76543 (0.0000)	0.452208 (0.3256)	7.567483 (0.0000)
Standardized King-Wu	18.76543 (0.0000)	0.452208 (0.3256)	7.567483 (0.0000)
Gourierioux, et al.*	--	--	118.9202 (< 0.01)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:

1%	7.289
5%	4.321
10%	2.952

اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	5	1.0000

* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.

اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/03/20 Time: 09:53
Sample: 2009 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDP does not Granger Cause LEXPO	56	0.24326	0.7850
LEXPO does not Granger Cause LGDP		1.47713	0.2379
LPOP does not Granger Cause LEXPO	56	4.61245	0.0144
LEXPO does not Granger Cause LPOP		6.42521	0.0032
LDIS does not Granger Cause LEXPO	56	NA	NA
LEXPO does not Granger Cause LDIS		NA	NA
LRDA does not Granger Cause LEXPO	56	NA	NA
LEXPO does not Granger Cause LRDA		NA	NA
LRDE does not Granger Cause LEXPO	56	NA	NA
LEXPO does not Granger Cause LRDE		NA	NA
LGDPDZ does not Granger Cause LEXPO	56	2.84439	0.0674
LEXPO does not Granger Cause LGDPDZ		0.68312	0.5096
LPOPDZ does not Granger Cause LEXPO	56	4.17367	0.0210
LEXPO does not Granger Cause LPOPDZ		0.01758	0.9826
LPOP does not Granger Cause LGDP	56	2.97538	0.0600
LGDP does not Granger Cause LPOP		0.08743	0.9164
LDIS does not Granger Cause LGDP	56	NA	NA
LGDP does not Granger Cause LDIS		NA	NA
LRDA does not Granger Cause LGDP	56	NA	NA
LGDP does not Granger Cause LRDA		NA	NA
LRDE does not Granger Cause LGDP	56	NA	NA
LGDP does not Granger Cause LRDE		NA	NA
LGDPDZ does not Granger Cause LGDP	56	0.90300	0.4117
LGDP does not Granger Cause LGDPDZ		3.95777	0.0252

LPOPDZ does not Granger Cause LGDP	56	2.19994	0.1212
LGDP does not Granger Cause LPOPDZ		0.05385	0.9476
LDIS does not Granger Cause LPOP	56	NA	NA
LPOP does not Granger Cause LDIS		NA	NA
LRDA does not Granger Cause LPOP	56	NA	NA
LPOP does not Granger Cause LRDA		NA	NA
LRDE does not Granger Cause LPOP	56	NA	NA
LPOP does not Granger Cause LRDE		NA	NA
LGDPDZ does not Granger Cause LPOP	56	4.19388	0.0206
LPOP does not Granger Cause LGDPDZ		0.04493	0.9561
LPOPDZ does not Granger Cause LPOP	56	4.73808	0.0130
LPOP does not Granger Cause LPOPDZ		0.00362	0.9964
LRDA does not Granger Cause LDIS	56	NA	NA
LDIS does not Granger Cause LRDA		NA	NA
LRDE does not Granger Cause LDIS	56	NA	NA
LDIS does not Granger Cause LRDE		NA	NA
LGDPDZ does not Granger Cause LDIS	56	NA	NA
LDIS does not Granger Cause LGDPDZ		NA	NA
LPOPDZ does not Granger Cause LDIS	56	NA	NA
LDIS does not Granger Cause LPOPDZ		NA	NA
LRDE does not Granger Cause LRDA	56	NA	NA
LRDA does not Granger Cause LRDE		NA	NA
LGDPDZ does not Granger Cause LRDA	56	NA	NA
LRDA does not Granger Cause LGDPDZ		NA	NA
LPOPDZ does not Granger Cause LRDA	56	NA	NA
LRDA does not Granger Cause LPOPDZ		NA	NA
LGDPDZ does not Granger Cause LRDE	56	NA	NA
LRDE does not Granger Cause LGDPDZ		NA	NA
LPOPDZ does not Granger Cause LRDE	56	NA	NA
LRDE does not Granger Cause LPOPDZ		NA	NA
LPOPDZ does not Granger Cause LGDPDZ	56	425.687	2.E-32
LGDPDZ does not Granger Cause LPOPDZ		3.55821	0.0358

الملحق رقم 3 : مخرجات Eviews 10 لبيانات الدراسة القياسية لصادرات الجزائر خارج المحروقات

Multiple Comparisons						
DependentVariable: EXP.h.h						
LSD						
		MeanDifference			95% Confidence Interval	
(I) CODE	(J) CODE	(I-J)	Std. Error	Sig.	LowerBound	UpperBound
1,00	2,00	69,91407*	27,97474	,014	14,2531	125,5750
	3,00	290,86467*	27,97474	,000	235,2037	346,5256
	4,00	328,12743*	27,97474	,000	272,4665	383,7884
	5,00	284,68665*	27,97474	,000	229,0257	340,3476
	6,00	264,60171*	27,97474	,000	208,9408	320,2627
	7,00	322,70401*	27,97474	,000	267,0431	378,3650
	8,00	294,14971*	27,97474	,000	238,4888	349,8107
	9,00	313,66342*	27,97474	,000	258,0025	369,3244
2,00	1,00	-69,91407*	27,97474	,014	-125,5750	-14,2531
	3,00	220,95061*	27,97474	,000	165,2897	276,6116
	4,00	258,21337*	27,97474	,000	202,5524	313,8743
	5,00	214,77258*	27,97474	,000	159,1116	270,4335
	6,00	194,68765*	27,97474	,000	139,0267	250,3486
	7,00	252,78994*	27,97474	,000	197,1290	308,4509
	8,00	224,23564*	27,97474	,000	168,5747	279,8966
	9,00	243,74935*	27,97474	,000	188,0884	299,4103
3,00	1,00	-290,86467*	27,97474	,000	-346,5256	-235,2037
	2,00	-220,95061*	27,97474	,000	-276,6116	-165,2897
	4,00	37,26276	27,97474	,187	-18,3982	92,9237
	5,00	-6,17803	27,97474	,826	-61,8390	49,4829
	6,00	-26,26296	27,97474	,351	-81,9239	29,3980
	7,00	31,83933	27,97474	,258	-23,8216	87,5003
	8,00	3,28503	27,97474	,907	-52,3759	58,9460
	9,00	22,79874	27,97474	,417	-32,8622	78,4597
4,00	1,00	-328,12743*	27,97474	,000	-383,7884	-272,4665
	2,00	-258,21337*	27,97474	,000	-313,8743	-202,5524
	3,00	-37,26276	27,97474	,187	-92,9237	18,3982
	5,00	-43,44078	27,97474	,124	-99,1017	12,2202
	6,00	-63,52572*	27,97474	,026	-119,1867	-7,8648
	7,00	-5,42342	27,97474	,847	-61,0844	50,2375
	8,00	-33,97772	27,97474	,228	-89,6387	21,6832
	9,00	-14,46402	27,97474	,607	-70,1250	41,1969
5,00	1,00	-284,68665*	27,97474	,000	-340,3476	-229,0257
	2,00	-214,77258*	27,97474	,000	-270,4335	-159,1116

	3,00	6,17803	27,97474	,826	-49,4829	61,8390
	4,00	43,44078	27,97474	,124	-12,2202	99,1017
	6,00	-20,08493	27,97474	,475	-75,7459	35,5760
	7,00	38,01736	27,97474	,178	-17,6436	93,6783
	8,00	9,46306	27,97474	,736	-46,1979	65,1240
	9,00	28,97677	27,97474	,303	-26,6842	84,6377
6,00	1,00	-264,60171*	27,97474	,000	-320,2627	-208,9408
	2,00	-194,68765*	27,97474	,000	-250,3486	-139,0267
	3,00	26,26296	27,97474	,351	-29,3980	81,9239
	4,00	63,52572*	27,97474	,026	7,8648	119,1867
	5,00	20,08493	27,97474	,475	-35,5760	75,7459
	7,00	58,10229*	27,97474	,041	2,4413	113,7632
	8,00	29,54799	27,97474	,294	-26,1130	85,2089
	9,00	49,06170	27,97474	,083	-6,5992	104,7227
7,00	1,00	-322,70401*	27,97474	,000	-378,3650	-267,0431
	2,00	-252,78994*	27,97474	,000	-308,4509	-197,1290
	3,00	-31,83933	27,97474	,258	-87,5003	23,8216
	4,00	5,42342	27,97474	,847	-50,2375	61,0844
	5,00	-38,01736	27,97474	,178	-93,6783	17,6436
	6,00	-58,10229*	27,97474	,041	-113,7632	-2,4413
	8,00	-28,55430	27,97474	,310	-84,2153	27,1067
	9,00	-9,04059	27,97474	,747	-64,7015	46,6204
8,00	1,00	-294,14971*	27,97474	,000	-349,8107	-238,4888
	2,00	-224,23564*	27,97474	,000	-279,8966	-168,5747
	3,00	-3,28503	27,97474	,907	-58,9460	52,3759
	4,00	33,97772	27,97474	,228	-21,6832	89,6387
	5,00	-9,46306	27,97474	,736	-65,1240	46,1979
	6,00	-29,54799	27,97474	,294	-85,2089	26,1130
	7,00	28,55430	27,97474	,310	-27,1067	84,2153
	9,00	19,51371	27,97474	,487	-36,1472	75,1747
9,00	1,00	-313,66342*	27,97474	,000	-369,3244	-258,0025
	2,00	-243,74935*	27,97474	,000	-299,4103	-188,0884
	3,00	-22,79874	27,97474	,417	-78,4597	32,8622
	4,00	14,46402	27,97474	,607	-41,1969	70,1250
	5,00	-28,97677	27,97474	,303	-84,6377	26,6842
	6,00	-49,06170	27,97474	,083	-104,7227	6,5992
	7,00	9,04059	27,97474	,747	-46,6204	64,7015
	8,00	-19,51371	27,97474	,487	-75,1747	36,1472

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

الفـهرس

العنوان	الرقم
آية قرآنية	I
شكر و تقدير	II
الإهداء	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XI
مقدمة عامة	أ – هـ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول الدبلوماسية الاقتصادية و تنمية الصادرات	
تمهيد	07
المبحث الأول : مدخل عام حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية	08
المطلب الأول : مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية	08
المطلب الثاني : أهداف و أنواع الدبلوماسية الاقتصادية	12
المطلب الثالث : نماذج و مستويات الدبلوماسية الاقتصادية	13
المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول ترقية الصادرات	18
المطلب الأول : مفهوم و أهمية التصدير	18
المطلب الثاني : محددات الصادرات	20
المطلب الثالث : سياسات تنمية الصادرات	22
المبحث الثالث : دور الدبلوماسية الاقتصادية على الصادرات لبعض الاقتصاديات المختارة	24
المطلب الأول : دور الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية على تجارة بعض التكتلات الاقتصادية	24
المطلب الثاني : دور الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية على العلاقات التجارية (الصين و اليابان نموذجا)	31
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني : الدراسات السابقة حول موضوع الدبلوماسية الاقتصادية و الصادرات	

تمهيد	**39**
المبحث الأول : الدراسات العربية و الوطنية	**40**
المطلب الأول : الدراسات العربية	**40**
المطلب الثاني : الدراسات الوطنية حول موضوع الدراسة	**42**
المبحث الثاني : الدراسات الأجنبية حول موضوع الدراسة	**46**
المطلب الأول : الدراسات الأجنبية السابقة ما بين 2013 – 2017	**46**
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية السابقة ما بين 2007 - 2012	**53**
المبحث الثالث : مناقشة و مقارنة الدراسات السابق بالدراسة الحالية	**56**
المطلب الأول : مناقشة الدراسات السابقة	**56**
المطلب الثاني : مقارنة دراستنا بالدراسات السابقة	**57**
خلاصة الفصل الثاني	**60**
الفصل الثالث : تطور صادرات الجزائر وفقا لمسار دبلوماسيتها الاقتصادية	
تمهيد	**62**
المبحث الأول : مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال (1962 – 2019)	**63**
المطلب الأول : الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية للجزائر	**63**
المطلب الثاني : الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر مع بعض الدول الأجنبية و العربية	**69**
المطلب الثالث : الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر مع الهيئات الاقتصادية الدولية	**74**
المبحث الثاني : تطور الصادرات في إطار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال (1962– 2018)	**82**
المطلب الأول : تطور الصادرات الجزائرية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية الضيقة خلال الفترة (1962- 1989)	**82**
المطلب الثاني : تطور صادرات الجزائر في إطار الدبلوماسية الاقتصادية الموسعة 1990- 2017	**86**
المطلب الثالث : انعكاس الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر على تطور الاستثمار الأجنبي الوارد إليها	**89**
المطلب الرابع : تطور الصادرات خارج المحروقات للجزائر للفترة 2005 – 2017	**91**
خلاصة الفصل الثالث	**97**
الفصل الرابع : الدراسة القياسية حول تأثير التمثيل الدبلوماسي على صادرات الجزائر	
تمهيد	**99**

المبحث الأول : النموذج المعتمد و متغيرات الدراسة	**100**
المطلب الأول : الإطار النظري لمعادلة الجاذبية في التجارة الخارجية	**100**
المطلب الثاني : المتغيرات المعتمدة في الدراسة القياسية	**103**
المبحث الثاني : عرض النتائج الإحصائية حول الدراسة القياسية	**107**
المطلب الأول : نتائج الدراسة القياسية على الصادرات الإجمالية	**108**
المطلب الثاني : نتائج الدراسة القياسية على الصادرات خارج المحروقات	**125**
المبحث الثالث : مناقشة و تحليل نتائج الدراسة القياسية	**147**
المطلب الأول : مناقشة و تحليل النتائج حول الصادرات الإجمالية	**147**
المطلب الثاني : مناقشة و تحليل النتائج حول الصادرات خارج المحروقات	**148**
خلاصة الفصل الرابع	**153**
خاتمة عامة	**156**
قائمة المراجع	**162**
الملاحق	**180**
الفهرس	**189**